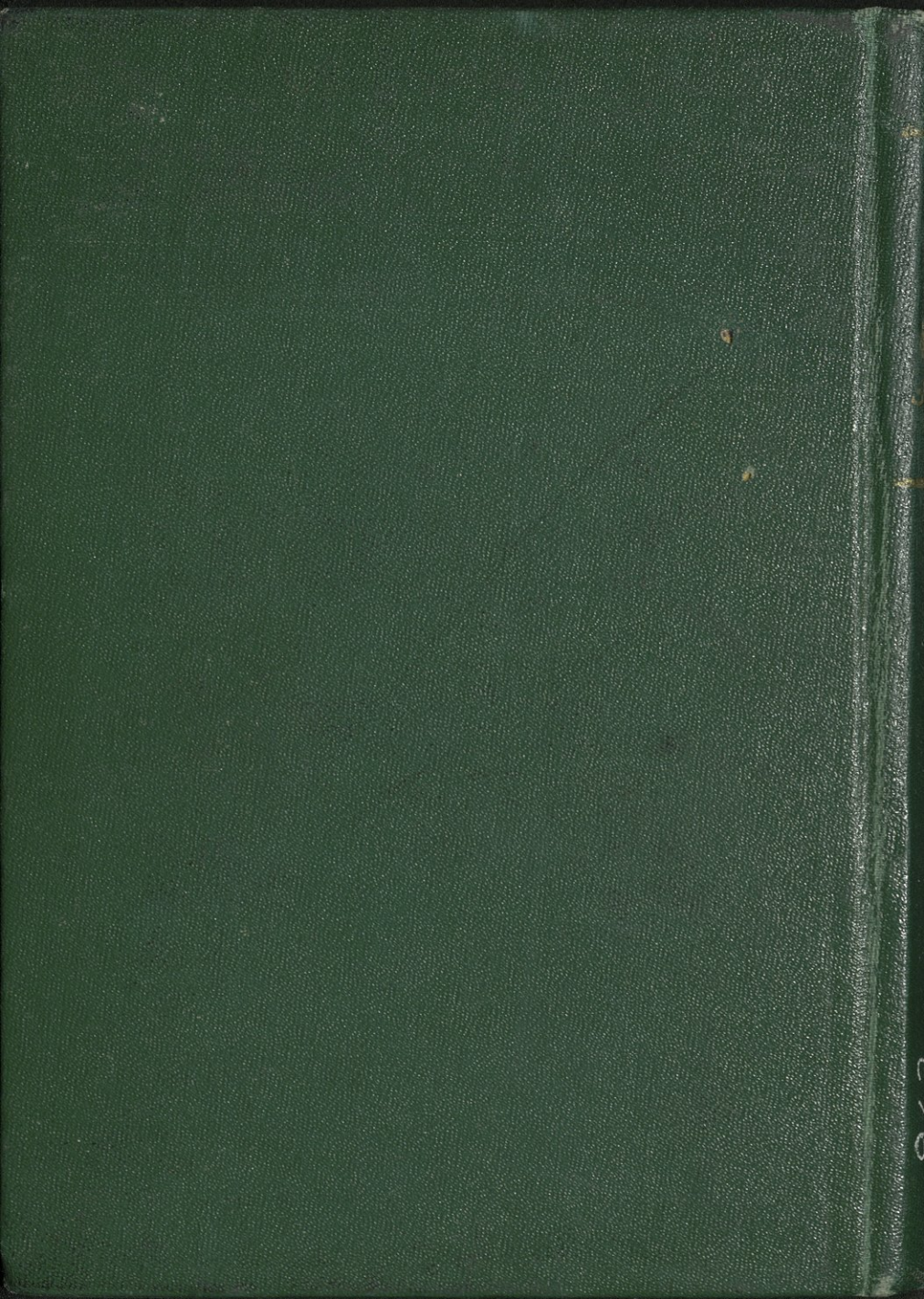




تجليد
صالح الدقر
بيروت - المزرعة

962:054rA

عمر، محمد زكي •

مع قون في مفاوضات

962

054rA

JAFET LIB.

- 1 JUN 1978

J. Lib.

5 FEB 1986

J. Lib.

J. Lib.

JUN 1983

JAFET LIB.

24 JAN 1990

J. Lib.

J. LIB.

2 FEB 1985

JAFET LIB.

5 JAN 1990

A

962
0542A
محمد زکی عمر

رُبْعُ قُرْآنٍ فِي مَفَاوِضَاتِ

بمجموعة كاملة لوثائق ومشروعات
جميع المفاوضات المصرية الانجليزية

مطبوعات دار الشرق
لِلنَّشْرِ وَطَبْعِ

العدد ١٢



بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس

صفحة	
٧	مقدمة
١٥	الثورة المصرية في مجلس العموم — مارس ١٩١٩
١٧	منشور عظمة السلطان فؤاد تمهيداً للإفراج عن الزعماء
١٨	قرار الإفراج عن الزعماء
١٩	مشروع سعد باشا المقدم للجنة ملنر
٢٠	مشروع ملنر
٣١	مفاوضات عدلى — كرزون : مشروع لورد كرزون
٣٨	تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ : تبايغ الحكومة البريطانية
٤١	نص التصريح
٤٢	مفاوضات سعد زغلول — مكدونالد
٤٦	تدخل مسلح — ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤
٤٧	تدخل مسلح ثان — أول يونية ١٩٢٧
٤٨	مفاوضات ثروت — تشمبرلن : المشروع المصرى
٥٢	البريطانى
٦٠	ملاحظات ثروت باشا عن المشروع البريطانى
٧٨	الوثائق الملحقة بالمشروع
٨٩	المشروع البريطانى النهاى

- ٩٥ استيضاحات من المفاوض المصري والردود عليها
- ١٢٣ ثروت باشا يرفض المشروع البريطاني النهائي
- ١٢٨ مفاوضات محمد محمود — هندرسن
- ١٤٦ مفاوضات النحاس — هندرسن
- ١٥٧ مفاوضات ١٩٣٦ — مقدمة
- ١٦٢ معاهدة ١٩٣٦
- ١٩٥ اتفاقية السودان سنة ١٨٨٩
- ١٩٩ تدخل مسلح ثالث — ٤ فبراير ١٩٤٢
- ٢٠٠ مفاوضات ١٩٤٦
- ٢٠٧ خاتمة — تعليق موجز عن السياسة الداخلية

مقدمة

كانت الحرب العالمية الأولى ، وكان أن أسرف رجال الحلفاء في خديعة العالم بالحديث عن الحرية وعن حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي تصوير عالم ما بعد الحرب عالما لا ظالم فيه ولا مظلوم ، بل أمم وشعوب تطلها الأخوة الانسانية ، ويشملها الحب والتعاطف والتعاون ، وكان في مصر جيل من الشباب لا يزال يرن في أذنه صدى صوت مصطفى كامل ومحمد فريد .. فقامت النغمة التي ردها سياسة الحلفاء صدى لما كان يتردد في نفوس ذلك الشء من إيمان بالحرية وأمل فيها .

وكانت الانباء تترى كل يوم تحدثنا عن قسوة الحرب وآلام جهاد جنود الحرية لتوطيد أركان الحرية . كانت تصور لنا الحياة في الخنادق تغمرها المياه في برد الشتاء والموت يتهدد كل من تحدثه نفسه بأن يطل برأسه خارج الخندق ، وكانت تتحدث إلينا عن فعل المدافع الضخمة والغازات الخائفة وعن الصبر والجلد الذي يجب أن يتجلى به المجاهدون الصادقون .. فارتسمت في نفوسنا صورة حية لمطالب الجهاد في سبيل الحرية وآلامه وعذابه وعذوبته . وكنا كلما ذكرت أماننا كلمة الحرية تمثلت أماننا حرية مصر ، وكلما ذكرت أماننا الكرامة الإنسانية تصورنا لناظرينا كرامة المصري ، وكلما تحدث

متحدث عن الجهاد وعن التضحية في سبيل الحرية فهمنا منه الجهاد في
سبيل حرية الوطن والتضحية في سبيل استقلال وادى النيل . . وبالجمله هيأت
الحرب العظمى الماضيه نفوسنا لاستقبال الحرية وقوت الحرب العظمى
الماضيه عزائمنا للجهاد في سبيل هذه الحرية والتضحية لتحقيق استقلال
الوادى .

إيمان بالحرية اذن . . ومثل تتكرر كل يوم للوجود بالنفس في سبيلها . .
ووعود سخية كريمة . . . تلك هى الحال التى قابلنا بها نهاية الحرب العالميه
الماضيه . . . ولذلك ما كان أسرع ردنا على هذا التكرار الغادر الذى صدر من
الناحية البريطانىة . وفى الحق لقد كنا نرى التضحيات التى قام بها جيلنا غير
جديرة باسم التضحيات إذأما قيسست بصور التضحيات التى كانت مرتسمه
فى اذهاننا والتى كانت نفوسنا مستعدة لها راضيه عنها .

لقد كان يسقط حامل العلم ولكن العلم لا يسقط . . . ! وكان يصاب الافراد
ولكن الصفوف لا تنقص . . . ! لم يكن لدينا من الوقت ما يتسع لبكاء الضحايا
والترحم عليهم ولكن كان وقتنا يتسع لزيادة عددهم وتكرار نداءهم . . .
وكانت تنظم المظاهرات وترسم الخطط وتدبر المؤامرات فلا يجد العدو من
يكشف له عن سرها .

كانت النفوس عامرة بالايمان مملوءة بالثقة فلم يكن فيها متسع لمطالب
غير مطالب البلاد ولا لمطامع غير مطامع الوطن .

كبرت النفوس وتضاءلت المطامع فلم يجد الاجنبى ثغرة يتسرب منها
لى هذه النفوس الآبية حتى تطوعت وزارة مصريه هى وزارة توفيق نسيم-

- غفر الله له - بفتح هذه الثغرة ووجدت في نفس شيخ من طلاب الأزهر للشريف - السها الوطى - حطة وخسة سمحا له بالتطوع بشهادة الزور لنسلم رقاب بعض أصدقائه إلى المشنمة، فكانت قضية المؤامرة الكبرى كما كانوا يسمونها . وهكذا لم تستطع انجلترا أن تتسرب إلى صفوفنا حتى تطوع منا - نحن المصريين - من يفتح لها هذه الثغرة ويقدم لها هذه الخدمة . ولقد كانت الثغرة التي تطوعت وزارة نسيم باشا بفتحها وكان بطل هذه القضية السها الوطى فاتحة عهد الانحدار الخلقى الذى لا يمكن أن ينال أحد من الحركة القومية الا به .

كانت هذه الثورة إذن هى النتيجة الطبيعية لحركة مصطفى كامل ومحمد فريد ووليدة الانقلاب الفكرى الذى أوجدته الحرب العالمية الأولى . ولم يكن القائمون بها فى حاجة الى محرضين ومهيجين فقد كانت حركة ذاتية اشتعلت نارها فى صدور المصريين قبل أن تظهر آثارها فى خطب الزعماء أو أحاديث الساسة . فلم يكن هؤلاء الساسة سوى مرددين للشعور العام مترجمين عما يتحدث به كل لسان وتضطرب به كل نفس فى مصر .

لقد أدى كل مصرى واجبه فى ذلك العهد ولم أر وجه القاهرة فى يوم من الأيام أجمل منه فى تلك الأيام من شهر مارس ١٩١٩ والأيام التالية أيام تعطلت فيها المواصلات جميعا ، ومع ذلك كانت الشوارع أكثر ما تكون اضطرابا بالناس ، أيام انقلبت الجوامع والكنائس والمقاهى إلى نواد سياسية ومناظر عامة . وما أنسى إن أنس الجنود الاسترالية وقد انتشرت فى حى الأزهر وعلى مداخله تمنع الناس من دخوله ، فإذا الشباب ينتشر فى شوارع الموسيقى ليقود الناس إلى مدخل الأزهر الذى لا رقيب عليه ، فإذا بنا ندخل زقاقا مظلمة مسدودا إلى آخر منزل فيه . فتملقنا صاحبات هذا المنزل ليعتصنا على ارتقاء سلم خشبي نقفز منه على ميصبة

الجامع الازهر وهكذا أفسد سيّدات هذا الرقاق الضيق المظلم تدبير
الورد اللّبي فاتح فلسطين والمنتصر في الحرب الصليبية الحديثة كما أسماها!!
هكذا كان كل رجل وكل امرأة جندياً في الميدان وهكذا كان كل بيت
قلعة للهجوم أو الدفاع . وما أنسى إن أنسى ليالى ومضان من تلك السنة
التي منعت فيها الساطات الإنجليزية المظاهرات ليلاً ونهاراً ، وتوغلوا في
الأحياء الوطنية ليمنعوا هذه المظاهرات ، فكان منا من يرتدى لباس
« المسحراتي » ويطوف بالأحياء ببطلة يغني بنغمة المسحراتي ، أغاني
وطنية طليّة!!

فيلتف حوله أطفال الحي يطوفون الحي بهذا النداء وجنوداً إمبراطورية
تنظر معتقدة أنها حالت بين الشعب وبين النداء بالحرية ... !!
ألا سقيا لتلك الأيام التي كانت فيها كل خطوة لوجه الله والوطن ، والتي
اختفت فيها الأنانية واستيقظ الضمير القومي طاهراً نقياً !!

لم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة دموية كبيرة ، ولكنها كانت من القوة
بالتقدير السكافي الذي يحرك الإنجليز للتفكير في إرضاء هذا الشعور القومي
المتدفق . ولكن الإنجليز كمعادتهم ترددوا وماطلوا وحاولوا التخلص من
هذه المطالب الملحة بالخدعة واللعب بالألفاظ والدس والتفرقة وبالجملة
بكل ما يحويه قاموسهم السياسي من حيل ومهارة وخداع .

فارسلوا لجنة « ملنر » لتحقيق أسباب الاضطراب . فلما قاطعتها الأمة
وألقت عليها الدرس الذي يجب أن تتعلمه ، اضطرت لأن تلجأ إلى ممثلي البلاد
الذين أوفقتهم للسمي ، حيثما وجدوا للسعي سبيلاً ، لتحقيق الاستقلال التام .
وهكذا بدأت مرحلة في الجهاد القومي يمكن أن نسميها مرحلة المفاوضات

* * *

وفي الحق أن فكرة المفاوضات والتفاهم لم تكن غريبة عن تفكير الساسة
المصريين - إلا الحزب الوطني - فقد طلبتها حكومة رشدي باشا كما طلبها الوفد

المصرية غداة تأليفه. ولكن الانجليز الذين ظلوا يبذلون الوعود بالجلاء عن مصر طوال السبعة والثلاثين سنة السابقة رفضوا أن يلتفتوا لهؤلاء السادة الذين أرادوا أن يضيعوا وقت السياسة الانجليز بالحديث عن الحقوق الخالدة والحرية المضطهدة والإنسانية المعذبة. ولكن لما بدأت الأمة التي تقف خلف الوفد المصري وحكومة رشدي تغضب لحقها ولكرامتها، وأخذت تسكلم بلغة غير لغة العقل والبحث والمناقشة، اكتشف الانجليز أن الحكمة تقضى بأن يجلسوا معنا إلى مائدة المفاوضة، لتبادل الرأي والبحث عن حل. ولكن الانجليز دائما لا يستطيعون أن يفكروا إلا بالعقلية الاستعمارية، ولا أن يعترفوا إلا بمصالحهم وإن كانوا دائما يحبون أن يظهروا بمظهر من يفكر في مصالح الغير ومن يؤمن بالأخذ والعطاء.

والآن فلننظر نظرة عامة في وثائق هذه المفاوضات العديدة التي استنفذت جهد جميع الحكومات أو على الأصح ما أبقى لها النزاع الحزبي من جهد. لقد تحدثت لجنة ملنر إلى الوفد المصري وأنتجت هذه المفاوضات مشروع ملنر الذي يمثل وجهة النظر البريطانية للمسألة المصرية، ثم أعقبه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي صدر من الجانب البريطاني يلغى الحماية البريطانية ويعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وألغى وظائف المستشارين، وترك أمر الدستور والبرلمان إلى عظمة السلطان والشعب المصري، ثم احتفظت بريطانيا لنفسها بالتحفظات الأربعة المشهورة وهي التحفظات التي تهدم الاستقلال وتفتح باب التدخل في الشؤون الداخلية كلها ترمى لانجلترا ذلك.

وتعاقبت بعد ذلك مفاوضات سعد، عدلي، ثروت، محمد محمود، النحاس، ثم مفاوضات الجبهة الوطنية التي انتهت بمعاهدة ١٩٣٦ فهل غير الانجليز وجهة نظرهم أو نزلوا عن مطلب لهم ؟؟

لقد كانت الأمة تنادى بالاستقلال التام أو الموت الزؤام وكانت تقول لاحماية ولا وصاية ولا احتلال . ونادى الانجليز من أول يوم بتمسكهم بالاحتلال والإشراف على شئوننا الداخلية أو بعبارة أدق بحق التدخل إذا تراءى لهم ذلك .

فمن منا الذى نزل عن دعواه ؟

إن الشعب لم ينزل عن مطالبه ولكن الزعماء هم الذين نزلوا عند مطالب الانجليز ونصحوا البلاد بقبول مقترحاتهم ونحن إذا قارنا بين ما كسبته البلاد من تصريح ٢٨ فبراير وبين ما كسبته من معاهدة ١٩٣٦ لم نجد هناك تقدما يبرر بأى حال انتظار البلاد منذ ١٩٢٢ إلى ١٩٣٦ . وإذا قارنا بين معاهدة ١٩٣٦ وبين مشروع ملز الأول لم نجد كبير فرق بينهما فقيم إذن كان الزعماء يجاهدون ؟

الحق إن البلاد أضاعت هذه السنوات الطويلة ودفعت هذا الثمن الغالى من دماء الضحايا لأن الأعداء استطاعوا أن يوقعوا بينهم وأن يبدروا فى نفوسهم بذور الغيرة والبغضاء والشحناء والتنافس والتسابق للحكم والسلطان !!

* * *

وإنى أعرض هذه الذى أعرضه على الناس اليوم حتى لا تقع فى مثل ماوقعنا فيه بالأمس . ففي وفد المفاوضات الذى ينزل الانجليز الآن فى وزارة الخارجية المصرية أربعة من أعضاء الوفد المصرى الذى ألف فى سنة ١٩١٩ هم إسماعيل صدقى ، لطفى السيد ، حافظ عفيفى ، على ماهر هؤلاء السادة لا شك أنهم تعلموا دروسا كثيرة منذ حوادث ١٩٢١ للآن ، وتريد البلاد أن تستوثق أن حيلة من الحيل لا يمكن أن تجوز عليهم بعد أن بلغوا من النضج ، ماتشهد البلاد آثاره اليوم .

نحن نقرأ هذه الوثائق فنجد أن الزعماء كانوا في هذا الدور من أدوار الجهاد مستعدين أن ينزلوا عن كثير من المطالب ليقابلهم الإنجليز في منتصف الطريق . ولكن المتابع اليوم لتطور الرأي العام في مصر بل ولتصریحات الزعماء يدرك لأول وهلة أن البلاد اليوم ليست على استعداد لهذا النزول أو لما يشبه النزول عن شيء من مقومات الاستقلال .

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية وكان من نتيجتها أن ضمير الإنسانية أصبح أكثر إدراكاً لحقوق الشعوب منه في أى وقت مضى . كما أن هذا الجيل من المصريين الذى شهد حوادث هذه الحرب وتضحياتها وأنواع البطولة فيها أصبح أكثر استعداداً للتضحية في سبيل مطالبه من جيل ١٩١٩ . هذا الجيل الحاضر يفهم من حرية التى تحدث عنها زعماء الأمم المنتصرة ، حرية وادى النيل ويعبى الدرس الذى حاول هؤلاء الزعماء أن يعلموه للشعوب التى كانت فريسة الحكم الهتلرى . هذا الجيل الحاضر يفهم هذا ويعيه ويفهمه على أنه درس لكل الشعوب التى ترزح تحت كل حكم أجنبي أيا كان هذا الحكم . لذلك نجد أن هذا الجيل ليس على استعداد لأن يسير زعيماً أيا كان ولا سياسياً مهما يكن سلطانه في النزول عن شبر واحد من أرض الوطن تحت أى اسم من الأسماء سواء كان هذا تأجيراً أو استعارة أو مشاركة . هذا الجيل ينظر إلى الجندى الاجنبى في مصر كما كان ينظر المجاهدون الفرنسيون إلى جنود هتلر في أرضهم وكما كان ينظر أبطال ستالينجراد إلى وجود الفاشيين المتوحشين في بلاد الروس . هذا الجيل من المصريين يقرأ هذه الوثائق التاريخية ليدرك منها بيان المطامع الاجنبية في بلادنا وليقف بنفسه على مغزى كل كلمة أو إشارة يسعى الإنجليز أن يدسوها في المعاهدة التى يسعون الآن للحصول عليها .

نحن نعرض هذه الوثائق على الناس في هذه الأيام حتى يمكنهم أن

يتابعوا أخبـار المفاوضات عن وعى وفهم للحقائق وإدراك لتاريخها وتطوراتها ، وحتى يدركوا أية عقلية تقابل مفاوضاتنا اليوم . فإذا كان الرأى العام الذى يقف وراء وفد المفاوضات المصرى رأيا مستثيراً واعياً كان فى هذا خير ضمان للبلاد ، فهذا الرأى المستثير الواعى إذا أيد كان قوة لا يستهان بها وإذا عارض كان سيلاً لا يمكن الوقوف أمامه .

سيطلع الرأى العام على هذه الوثائق فيدرك لأول وهلة أن المفاوضات الحاضرة إذا لم تنجح كان معنى هذا أن الإنجليز يريدون أن يسيروا معنا فى الطريق القديم الذى جربناه وهنا يجب أن نصارح الناس جميعاً أن الرأى العام ليس على استعداد مطلقاً لأن يجرب المفاوضات مرة أخرى بعد أن أمضينا ربع قرن فى مفاوضات . فإذا كان هناك حسن استعداد عند الإنجليز لأدراك الأمور بعقلية هذا الزمان فهذه هى الفرصة وإلا فلا مفاوضة ولا كلام بيننا ، بل سنتخذ فى التو طريقنا إلى الجهاد ومكاننا فى الكفاح للتحرر والاستقلال ..

وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون !!

محمد زكى عمر

١٢ مايو ١٩٤٦

الثورة المصرية في مجلس العموم

« ظنت الحكومة الانجليزية أنها بالقبض على زعماء مصر
تحمّد الروح المصرية المتوثبة وما كان أشدّ دهشتهم لما كان
رد مصر على هذا القبض تلك الغضبة التي عرفت فيما بعد
بثورة ١٩١٩ وهنا تأتي بنص تصريح الحكومة البريطانية
في مجلس العموم عن هذه الثورة وذلك بجلّسة ١٩ مارس
سنة ١٩١٩ وفيه يتجلى الصلف والغرور والعناد !! »

« في شهر نوفمبر الماضي زار وفد من الوطنيين برئاسة سعد زغلول
باشا دار الحماية البريطانية ليدافع عن برنامج يتضمن استقلال مصر
استقلالاً ذاتياً تاماً وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر إلى لندن في الحال
للتقديم طلباتهم . وفي الوقت نفسه انتخب الوطنيون لجنة مؤلفة من أربعة
عشر زعيماً فشرعت في القيام بأعمال التحريض في جميع أنحاء البلاد
وأخذت تمضي الأهالي على العرايض وتجمع الاكتتابات لتأييد
برنامجهم .

« وبعد مدة وجيزة اقترح رشدي باشا رئيس الوزارة أن يزور هو
وعدلى باشا وزير المعارف لندن في القريب العاجل للبحث في الشؤون
المصرية ، وحث فوق ذلك ، على أن يسمح لزعماء الوطنيين أن يسمع
صوتهم في لندن .

« فأجابت حكومة جلالة الملك أنها في حين تعطف على فكرة إعطاء
المصريين نصيباً متزايداً على الدوام في حكومة البلاد فإنها لا تستطيع أن
تتخلى عن تبعاتها في حفظ النظام والحكم الصحيح المناسب في مصر التي
أعلنت الحماية البريطانية عليها رسمياً في سنة ١٩١٥ وفي صيانة حقوق

السكان الوطنيين والأجانب ومصالحهم ، وليس ثمة أغراض نافعة يمكن خدمتها بمجيء زعماء الوطنيين إلى لندن وتقديم مطالب غير معتدلة لا يمكن وضعها موضع النظر .

« أما فيما يتعلق بالوزيرين فإن زيارتهما تقابل بكل ترحيب ، ولكن مراعاة لراحتهما وكرامتهما يجب ألا يكون وقتها (الزيارة) مطابقا للأسابيع الأولى لمؤتمر الصلح عندما يكون المستر بلفور غائبا في باريس منهمكا في أعماله ، لذا أقترح أن تؤجل الزيارة إلى مدة قصيرة ولكن الوزيرين قدما استقالتهما إلى السلطان .

« وفي شهر يناير استدعى المندوب العالى البريطانى إلى لندن لأجل بسط الحالة ، ووجهت الدعوة إلى الوزيرين للقدوم إلى هنا (لندن) فى أواسط شهر فبراير على أنهما أجابا بأنهما يأبيان القدوم ما لم يسمح لزعماء الوطنية بالسفر إلى لندن كذلك . فرأت حكومة جلالة الملك أنها لا تستطيع قبول مثل هذا الشرط فقبل السلطان استقالة الوزيرين التى كانت معلقة .

« واتخذت الوسائل اللازمة لتأليف وزارة جديدة ولكن الوطنيين لما سمعوا رفض طلبهم حاولوا منع تشكيل الوزارة بتهديد السلطان والوزراء الذين يريدون البقاء فى مناصبهم أو الذين يريدون العمل . فصدر الأمر بالقبض على سعد زغلول باشا وثلاثة غيره من زعماء الوطنيين ونفيهم إلى مالطة . وقد قام هؤلاء بأعظم نصيب جلى فى الاضطراب الحالى . ومنذ نفيهم وقعت مظاهرات ومشاعبات فى القاهرة ومراكز المديرىات كان الطلبة أكبر منظميها . وقد استمال هؤلاء الرعاع فى المدن وحدثت مناوشات مع رجال البوليس المصرى والجنود البريطانيين المكلفين بحفظ النظام . أما العناصر الأكثر رزانة من السكان فلا تستحسن

هذه المظاهرات وهناك كل ما يحمل على الاعتقاد بأننا قابضون على ناصية
الحالة ..

تمهيد للافراج عن الزعماء

منشور سلطاني

« إني أنشر بين قومي هذه الكلمات التي كانت تختلج بصدري من الوقت
الذي أخذت تتوارد إلى فيه ملتزمات الأمانى القومية نحو مستقبل البلاد .
« وإني بالطبع لا أعني بالبلاد إلا بلادنا المباركة ، ولا أعني بالوطن
« الا وطننا ، هذا الوطن العزيز الذي اقتضت حكمة الله أن يكون جدي
« الأكبر محمد علي الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه »

« جلس جدي رحمه الله علي عرش مصر والوقت عصيب والفتن سائدة
« والقوم في شقاء بين ظلم الحكم وظلمات الجهالة فتعب في راحة الوطن
« العزيز وسهر على أمنه وسعاداته ونشر في أرجائه رايات العدل وأنوار
« العرفان فضررب لنا بذلك مثلاً شريفاً لايجدر بنا أن نضل بعده أبداً »

« فكما شعرت بدم هذا النابغة العظيم يجري في عروقي أشعر بمحبة هذا
« الوطن العزيز الذي لاترضى نفسى أن يكون محبوباً لغيري أكثر مني فيزداد
« اهتمامي بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله . »

« ولما كنت عاملاً على هذا المبدأ بكل ما في وسعي فإني أطالب أبنائي
« المصريين بمألى من حق الأبوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على
« المظاهرات التي كانت عواقبها غير محمودة في بعض الجهات وأن يخلدوا
« إلى الراحة والسكون وانصرف كل إلى عمله وهذه هي يد المساعدة التي
« أطلبها منهم . »

« وأسأل الله القدير أن يمدنا في جميع أحوالنا بتوفيقاته الصمدانية »

« وأن يهيء لنا في أعمالنا من أمرنا رشدا . »

القاهرة في ٥ رجب — ٦ أبريل سنة ١٩١٩ الوقائع المصرية

الافراج عن الزعماء : بعد المنشور السلطاني

عند ظهر نفس اليوم وزعت الوقائع المصرية الاعلان الآتي : —

الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن أنه لم يبق حجر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية . وقد قررت علوّة على ذلك وأن كلا من : —

سعد زغلول باشا

واسماعيل صدق باشا

ومحمد محمود باشا

ومحمد الباسل باشا

يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر .

نائب جلالة الملك الخاص

ا ه ه النبي

٧ أبريل سنة ١٩١٩

مشروع سعد باشا

قدمه إلى اللورد ملنر بتاريخ ١٧ يولية سنة ١٩٢٠

في وثيقة رسمية

بشر الوفد المصرى محادثات مع لجنة لورد ملنر من شهر يونيو إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ وقد أسفرت هذه المحادثات عن مشروعين قدم أحدهما المغفور له سعد باشا إلى لورد ملنر والآخر أرسل به لورد ملنر إلى الوفد المصرى وهذا نص كل من المشروعين

نص مشروع الوفد

المادة الأولى : تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر . تنتهى

الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الانجليزى وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ذات نظام دستورى .

المادة الثانية : تجل بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى

ظرف (.) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة : عند استعمال الحكومة المصرية حقها فى الاستغناء

عن خدمة الموظفين الانجليز تلتزم بإحسان معاملتهم على الطريقة الآتية :

في غير حالة الرقت لبلوغ السن القانونية او للعجز الجثمانى عن العمل
أو بمقتضى حكم تأديبى أو لإنهاء المدة المحددة فى عقد الاستخدام . يعطى
الموظف المرفوت تعويضا إضافيا بمقدار شهر عن كل سنة قضاه فى
الخدمة ، ويمنح هذا التعويض أيضا لكل موظف يترك باختياره خدمة
الحكومة المصرية فى ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

المادة الرابعة : تخفيفا لمضمار الامتيازات لحين إلغائها تقبل مصر
أن الحقوق التى تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات تكون
لبريطانيا العظمى لاستعمالها باسمهن بالكيفية الآتية : -

(١) الزيادات والتعديلات التى يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم
المختلطة لا تحصل إلا بموافقة بريطانيا العظمى .

(٢) كافة القوانين الأخرى التى لا تنفذ الآن فى حق الأجانب
أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة من الهيئة
التشريعية بمحكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة
تصير نافذة عليهم بمقتضى ذكرى تصدر وينشر لهذا الغرض ما لم تحصل
معارضة من بريطانيا العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصرى فى ظرف
(.....) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية . ولا تصح هذه المعارضة
إلا إذا كان منها أن القانون يشمل أحكاما لا نظير لها فى أى شريعة
من شرائع الدول ذوات الامتيازات ، أو إن كان قانونا ماليا ، أن الضريبة
التي يأمر بها لامتساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب وفى
حالة حصول خلاف بين الحكومتين فى صحة مبنى هذه المعارضة فلهصر
رفع الأمر لعصبة الأمم لتفصل فيه .

المادة الخامسة : فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية وإحالة محاكمة

الأجانب على ما يصدر منهم من الجنايات والجنح إلى المحاكم المختلطة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الانجليزية في وظيفة النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة.

المادة السادسة : تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة في مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتيازات في التشريع والقضاء.

وتحفظ مصر لنفسها الحق في رفع هذه المسألة إن اقتضى الحال إلى عصبية الأمم بعد الميعاد المذكور.

المادة السابعة : في حالة إلغاء قومسيون صندوق الدين في مصر تعيين موظفا ساميا تختاره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

المادة الثامنة : لبريطانيا العظمى إن رأت لزوما أن تنشئ على معماريها بالشاطئ الآسيوي لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على القنال . وتحديد منطقة هذه المنطقة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو .

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا أى حق في المداخلة في أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر متبعة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة في أكتوبر سنة

١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قنال السويس .

وبعد مضي عشرين سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال ، وفي حالة الخلاف يرفع الأمر لعصبة الأمم .

المادة التاسعة : في حالة ما ترى مصر التي لها حق التمثيل السياسي ألا

تعين نائبا عنها مصريا لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصري .

المادة العاشرة : يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية

بينهما للأغراض الآتية :

(١) تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية ضد كل تعهد يحصل من جانب أى دولة من الدول .

(٢) عند حصول تعهد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوربية ولو لم تكن سلامة القطر المصري ذاته في خطر مباشر ، فإن مصر تتعهد بأن تقدم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى جميع ما تحتاج إليه حرييا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل وشروط أداء هذه المعونة تتخذ بعد ، باتفاق خاص .

المادة الحادية عشرة : تتعهد مصر فوق ذلك بأن لا تعقد أى محالفة

مع أى دولة أخرى بدون اتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى .

المادة الثانية عشرة : مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص

المادة الثالثة عشرة : هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة في نهايتها
يمكن للطرفين أن ينظرا في أمر تجديدها .

المادة الرابعة عشرة : كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام
المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى ملغى لا عمل له .

المادة الخامسة عشرة : تودع هذه المعاهدة بسكرتارية جمعية الأمم
لتسجل بها . وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول
مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

المادة السادسة عشرة : يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق
عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار الاعتماد
صادر من الجمعية الوطنية التي تدعى لتقرير الدستور المصري الجديد .

سعر زغالول

مشروع لورد مائز

قدمه إلى الوفد المصرى بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

نص المشروع

أولا — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة وتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لكل بمقتضى الامتيازات .

ثانيا — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها تحالفه بين بريطانيا العظمى ومصر تعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها ، وتعهد مصر أنها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك أساس بسلامة أرضها أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

وتشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

أولا : تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومه المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى . وتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع التحالف أو توجد صيغيات لبريطانيا العظمى ، وتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

ثانياً : تتمتع مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة ، وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

ثالثاً : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد إليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات المالية (وفى نسخة أخرى الحالية) التى لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد يرغب فى استشارته فيها .

رابعاً : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحفانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام .

خامساً : نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الأجنبية ، إلى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية ، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالأجانب .

صيغة أخرى لهرزه المادة

نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الآن الحكومات

الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع أن ينفذ على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية ، وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن لا تستعمل هذا الحق إلا في حالة القوانين التى تتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب في مادة فرض الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات .

سادسا : نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا في مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

سابعا : تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات ، باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية حتى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسننه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب في مصر .

ثامنا : بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للقبول كعضو في جمعية الأمم .

مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الظمانينة على مياه النيل لرى الأراضى المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل .

بين الوفء والمورد ملء

عرض الوفء المصرى مشروع ملء على الأمة بواسطة مندوبين حضروا مصر وقد أبيت الاجتماعات السيامية لتمكين حضراتهم من الاتصال بدوى الرأى فى البلاد على الرغم من وجود الأحكام العرفية الانجليزية وقد أبدت الأمة تحفظات على المشروع قدمها الوفء الى اللجنة وقد تلا المورد ملء مذكرة فى الاجتماع الذى عقد يوم ٩ نوفمبر بين لجنته والوفء المصرى وعلى أثر تلاوة هذه المذكرة وقف الرئيس سعد باشا زغلول ورد عليها شفوياً ثم طلب الوفء بعد ذلك صورة منها ليبحث برده الكتائى عليها حتى تكون آراء الفريقين مدونة تدويناً تاماً .

وتثبت هنا نص المذكرة وصورة الرد عليها

(١) مذكرة لجنة المورد ملء

ترأى من المرغوب فيه عند هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد إيضاح الحالة وترك الباب مفتوحاً للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة فى مستقبل .

إن التقرير الذى أتى لنا به حضرات من عادوا أخيراً من مصر يظهر أنه دال على ميل قسم عظيم من الرأى العام لتسوية تكون على أساس الوارد بمذكرة أغسطس ومن جهة أخرى فإنهم يقولون بأن بالمذكرة نقاط عديدة يرغبون تعديلها وأن هناك شروطاً أخرى يريدون إضافتها وذلك قبل أن يعدوا بتعريضهم تعضيداً مطلقاً . إنى لا حاجة بى إلى المناقشة اليوم فى هذه الأمور فإن اللجنة مجمعة رأياً على أن لافائدة من زيادة المناقشة فى مسائل تفصيلية فى الدور الحاضر .

لم يكن قط مقصوداً بالمذكورة أزيد من بيان القواعد العامة التي يمكن الوصول بها لبناء اتفاق عليها وعلى كل حال فانه (كما حسبنا دائماً) إذا تقرر عمل اتفاق فاني هذا الاتفاق في ذاته لن يكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين نواب معتمدين بطريقة أصولية من الحكومتين البريطانية والمصرية ، وفي تلك المفاوضات يمكن ابداء الأمور التي قدمتموها قائلين إنها نتيجة زيارة بعضكم لمصر كما يمكن ابداء أمور أخرى من كلا الطرفين .

إذ ذاك يكون من المستحيل ومن غير المرغوب فيه نيز أي طلب غير منافع منافاة بدينية لروح الاتفاق المرسوم هيكله تلك المذكورة التي كما يلوح عليها تستدعي إيضاحاً قبل إمكان صيرورتها معاهدة رسمية .

إن تعجيل هذه المناقشات لا يكون من شأنه في رأينا أن يسهل أي تسوية وعليه فنظن من الأحكم الأمسك في الوقت الحاضر عن إبداء أي رأي بخصوص النقط الجديدة التي أثمرتموها أخيراً . وإن كنا نعتقد أنه في الامكان إيجاد حل مرض بل إن هذا الحل سيوجد متى أمكن ابتداء المفاوضات الرسمية .

أهم من إطالة المناقشة في التفصيلات في الدور الحاضر ، أن يحصل التأثير على الرأي العام هنا وفي مصر واستمالته للموافقة على المبادئ التي استصوبناها معا . وعلى الخصوص أن تستعمل كل الوسائل لتنمية روح المودة والثقة المتبادلة وتمكينها . تلك الروح التي ساعدت محادثاتنا هنا على إنجازها والتي يجب أن تسرى سرعاناً شاملاً بين الطرفين اد ؛ أريد لمجهوداتنا أن تكون موصلة للغاية المنشودة أما فيما يتعلق ببلادنا نحن فالتنا نعتزم أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون باتمامه في أقرب ما يمكن سيكون من وراء تقديمه الوصول لهذه الغاية ، ولكن من المهم أيضاً أن مثل هذا الأمر يحدث في مصر بفضل مساعيكم . وانا لنعترف بما قم به من العمل في هذا السبيل ونحمدكم عليه . ولكن من البديهي أنه ما زالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها إذ يوجد عدد عظيم من المصريين لم يتشربوا روح الاتفاق ولا كسبهم لسبب ما يكرهون حسن التفاهم بين إنجلترا ومصر . هؤلاء يتشككون في نيات بلادنا أو يظهرون أنفسهم بمظهر المتشككين ولا يندرون ما يحمار يريطانيا العظمى من العواطف الكريمة التي تجعلها حسنة الاستعداد لتقبل مطالب الشعب المصري . فأنتم بمقدار ما تستطيعون من تبديد هذه

الظنون السيئة ومن إزالة سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن تكونون قد قطعتم في السبيل الموصلة الى التسوية التي يشغف بها كلانا شوطا لا يقطع بأية وسيلة أخرى .

« ٢ » رد الوفد على اللجنة

أتشرف بأن أبلغكم أني تسلمت نص المذكرة التي تلوتموها في جلسة ٩ نوفمبر الجاري وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحا بين لجنتمكم والوفد وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التي أبدتها الأمة المصرية بالنسبة لمشروع الذي وضع في ١٨ أغسطس الماضي وإن محل هذا البحث يكون في خلال المفاوضات الرسمية . وتشير هذه المذكرة بنوع خاص الى المصلحة الرئيسية التي تنجم من إيقاف الرأي العام في البلدين على الحالة بحيث توجد بين الأمتين روح حبيقة لوفدك بدونها لا يكون أي اتفاق ممكنا .

ولا جرم أن الوفد المصري مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع ولذلك ما فتئ يظهر رغبته الشديدة في مناقشة التحفظات في الدور الحالي من المفاوضات ولو تم ذلك لأدت هذه المناقشة الى إزالة كل سوء تفاهم ومحو كل أثر اشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقاً كاملاً وهو إيجاد وفاق يرتكز على الثقة المتبادلة بين الأمتين .

ولا يخفى أيضا أن مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة عنه لانها مرتبطة كل الارتباط بأحكام المشروع الذي يراد أن يكون قاعدة المفاوضات الرسمية . فارجاء هذه المناقشة الى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه ارغام المفوض المصري على الدخول في تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التي تريد استقلالها كما تريد إلغاء الحماية

وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أي مصري حائز لشيء من ثقة مواطنيه ولا لجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس ولنفس هذا السبب أيضا لم نتردد البلاد في المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التي تشرفت بإبلاغها الى جنابكم .

على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التي تطبق في مصر منذ سنين عديدة وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والاعمال التي

لا تتمشى مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة الصادقة التي أظهرتموها في إلقاء مقاليد حكم البلاد الى أبنائها وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة في توجيه الدعوة لاحتلال الثقة في النفوس .

فالإنسان الذي يقف في مثل هذا الجو ليدعو إلى الاتفاق لابد أن تعدده البلاد خادعا أو محدودا مهما كانت الثقة فيه غير محدودة ومهما كان حائزا للاحترام الجميع ومحبتهم ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجا منافيا للحقيقة ولشعور كل مصري وحكم العقل نفسه .

وعلى ذلك فالوفد المصري يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل انتهاز السبيل الذي تدعوه إليه . ولقد كان يعد نفسه سعيدا لو حاولتعوده على إيجاد تيار ميال للوفاق في البلاد .

ومهما يكن من الامر فان ترك باب المناقشة مفتوحا بين لجنة الوفد وبعضنا نأمل في الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة حيث يكون في مقدرتنا أن نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة في الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى .

مشروع لورد كورزون

وبعد انتطاع المحادثات بين الوفد المصرى ولجنة ملتر نشرت اللجنة المذكورة تقريرها ، ثم طلبت الحكومة البريطانية المفاوضة مع وفد رسمي فذهب وفد برئاسة عدلى يكن باشا فى صيف سنة ١٩٢١ وتفاوض مع لورد كورزون فأسفرت المفاوضات عن المشروع الآتى وقد رفضه عدلى باشا رفضاً باتاً

مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر .

أولاً - انتهاء الحماية

١ - فى مقابل إبرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت إمرة ملوكية دستورية . فبمقتضى هذا قد أبرمت وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجهة الأخرى معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف .

ثانياً - العلاقات الأجنبية

٢ - تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت إدارة وزير معين لذلك .

٣ - يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر قوميسير على يكون له فى جميع الاوقات ولسبب مسؤولياته الخاصة مركز استثنائى ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الأخرى .

٤ - يمثل الحكومة المصرية في لوندرة وفي أى عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية يمكن أن تستدعى هذا التمثيل فيها ، معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير .

٥ - بالنظر للتعهدات التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها فى مصر على الخصوص فيما يتعلق بالدول الأجنبية يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالى البريطانى الذى يقدم كل المساعدات الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ - لا تدخل الحكومة المصرية فى أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسير العالى البريطانى .

٧ - تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصليين فى الخارج حسب مقتضيات مصالحها .

٨ - ولأجل تولى الشؤون السياسية بوجه عام والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية فى الاماكن التى لا يوجد فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون ، يضع ممثلوا جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة فى قدرتهم .

٩ - تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولى المفارضة لإلغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات وتقبل مسئولية حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر . وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البدء فى هذه المفاوضات رسمياً .

ثالثاً - النصوص العسكرية

١٠ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها ولأجل القيام بهذه التعهدات ولحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ولها أن تستقر في أى مكان في مصر ولأية مدة يحددان من وقت لآخر ويكون لها أيضاً في كل وقت مالها الآن من التسهيلات لإحراز استعمال الشكبات وميادين التمرين والمطارات والترسانات البحرية والمدن الحربية .

رابعاً - استتخار الموظفين والضباط الأجانب

١١ - بالنظر للمسؤوليات الخاصة التي تتحملها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصرى والمصالح العمومية تعهد الحكومة المصرية ألا تعين ضباطاً أو موظفين أجانب في أية مصلحة منها قبل موافقة القوميسير العالى البريطانى .

خامساً - الادارة المالية

١٢ - تعين الحكومة المصرية بعد استشارة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً مالياً توكل اليه في الوقت المناسب الحقوق التي يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين ، ويكون هذا القوميسير المالى مسؤولاً بوجه أخص عن دفع المطالبات الآتية في مواعيدها : —

- (١) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة .
- (٢) جميع المعاشات والسنوات الأخرى المستحقة للموظفين الأجانب المحالين على المعاش وورثتهم .
- (٣) ميزانيتى القوميسيرين المالى والقضائى والموظفين التابعين لها .

١٣ - لأجل أن يؤدي القوميسير المالي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الأمور الداخلة في دائرة وزارة المالية . ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .
١٤ - ليس للحكومة المصرية عقود قرض خارجي أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير المالي .

سادسا - الإدارة القضائية

تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيرا قضائيا يكلف بسبب التعهدات التي تحملها بريطانيا العظمى القيام بمراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب .

١٦ - لأجل أن يؤدي القوميسير القضائي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الأمور التي تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية ، ويكون له في كل وقت حق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية .

سابعا - السودان

١٧ - حيث أن رقى السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولندوام مورد المياه بها تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقوم لحكومة السودان بنفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان إعانة مالية يحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . تتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وغير ذلك تتعهد بريطانيا العظمى لأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا .

ثامناً - قروض الجزية

١٨ — المبالغ التي تعهد خديوى مصر فى أوقات مختلفة لدفعها للبيوت المالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان فى الماضى لدفع الفوائد والاستهلاك لقرض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ إلى أن يتم استهلاك هذين القرضين . تستمر الحكومة المصرية أيضا فى دفع المبالغ التى كان جاريا دفعها لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون .
عندما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ ، سنة ١٨٩١ ، سنة ١٨٥٥ تنتهى مسؤولية الحكومة المصرية فيما يتعلق بأى تعهد ناشئ عن الجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا سابقا .

تاسعا - اعتراف الموظفين والتعويض المستحق لهم

١٩ — للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضا ماليا طبقا لما سيأتى بيانه ، وذلك زيادة على المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم .
ويكون للموظفين البريطانيين الحق بنفس هذه الشروط فى الاستعفاء من الحكومة فى أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة . تسرى جميع هذه الأحكام على الموظفين الذين لهم الحق فى المعاش والذين ليس لهم الحق فى المعاش ، وعلى موظفى البلديات ومجالس المديرىات والهيئات المحلية الأخرى .
٢٠ — الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقا لنص المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض إعانة لإياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه وعائلته ومآتاه المنزل إلى لندرة .
٢١ — تدفع التعويضات والمعاشات بالجنهيات المصرية باعتبار سعر

ثابت قدره ٩٧٥ قرش للجنيه الانجليزى .

٢٢ — يوضع جداول عن التعويضات .

١ — للموظفين الدائمين

٢ — للموظفين المؤقتين

بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين .

عاشرا - حماية الاقليات

٢٣ — تتعهد مصر بان النصوص الوارد ذكرها فيما بعد تعتبر قواعد أساسية وألا يتضارب معها أو يؤثر عليها أى قانون أو لائحة أو عمل رسمى وألا يتقضى مفعولها قانون أو لائحة أو عمل رسمى .

٢٤ — تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعياتهم الدولية أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم .

يكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشعائر أى ملة أو دين أو عقيدة مادامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام أو الآداب العمومية .

٢٥ — جميع الحائزين للرعاية المصرية يـكونون متساوين أمام القانون ويكون لكل منهم التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص حائز للرعاية المصرية فى المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول فى الخدمات العمومية والتوظيف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاولة المهن أو الصناعات .

لا يسوغ فرض أى قيد على أى شخص متمتع بالرعاية المصرية فى

حرية استعماله لأى لغة فى معاملته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف أو فى المطبوعات من أى نوع كانت أو فى الاجتماعات العمومية.

٢٦ — الأشخاص الخائزون للرعية المصرية التابعون للأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق فى القانون ، وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الخائزين للرعية المصرية ، وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الآخرين فى أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقاتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ، ويكون لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها .

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

وتبليغ الحكومة البريطانية لاية لعظمة السلطان

لما رفض الوفد الرسمي مشروع كورزون واستقال دولة
عدلي باشا من رئاسة الوزارة مكثت مصر بلا وزارة وقبض
على سعد زغلول وبعض زملائه وقد حدثت محادثات بين
المرحوم ثروت باشا بعونه صدق باشا ودار الحماية أسفرت
عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي بلغ الى عظمة
السلطان وهذا نص التبليغ والتصريح .

خطاب الحكومة الانجليزية الى عظمة السلطان

يا صاحب العظمة :

- ١ - أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم آل الناس قد ذهبوا في تأويل بعض
عبارات المذكورة التفسيرية التي قدمتها الى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذهب
تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها . وهو ماأسف له أشد الأسف .
- ٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكورة من التعليقات العديدة أن
كثيراً من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في
نواياها القائمة على التسامح والعطف على لأمانى المصرية ، وأنها تنوي الانتفاع
بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي إداري لا يتفق والحريات التي
وعدت بها .
- ٣ - غير انه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة
بل أن الأساس الذي بنيت عليه المذكورة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات
التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حفيقة أو حكماً وقد نصت المذكورة
على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد
المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولي .
- ٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي

بالتزم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا انما الجأها الى ذلك حرصها على سلامه نفسها من تلباء حالة تتطلب منها. اشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية . على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة والأمل وطيد في أن الأحوال المالية سائرة الى التحسن — هذا من جانب — ومن جانب آخر كما قيل في المذكورة — سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الشبهة بما تقدمه من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ — أما أن تكون انجلترا راغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية فذلك ماقلت فيه الحكومة البريطانية ، ولا تزال تقول ان أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم . ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى على هذا المعنى وإذا كان قد ورد فيه كرموظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامهما للتدخل في شؤون مصر وكل ماقصده هو أن تستبقى أداها اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية

٦ — هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية

٧ — فإذا كانت هذه هي نوايا انجلترا فلا يمكن أحد أن ينكر أن انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذين يبلغون فيه مطيحا ترغب فيه انجلترا كما تنوق اليه مصر أو أن ينكر أنها تذكره أن ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر وانه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيرا أي أساس بمطعمهم الاتي او ايه دلالة على تغيير القاعدة الاساسية التي سبق بيانها فن الحكومة البريطانية لم يكن غرضها الا أن تضع حدا لتهيج ضار قد يكون اتوجيهه إلى اهواء العامة نتائج تذهب بشرة الجهود القومية المصرية

ولذلك كان الذي روعي بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التي تستفيد من أن البحث فيها يجري في جو قائم على الهدوء والمناقشة

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتغلب في الساعات الحاسمة فاني لسعيد أن أنهي إلى عظمتكم ان حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بأقرار

التصريح الملحق بهذا ، واني اعلي يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلانها عينا مرضيا

٩ — ولبس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والفنصلي لمصر .

١٠ — اما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية فالامر فيه يرجع الى عظمتكم وإلى الشعب المصري . وإذا أبطل لاى سبب من الأسباب انفاذ قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذي أشير اليه فى التصريح الملحق بهذا . فاني أود أن أحيط عظمتكم فلما أنني إلى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية فى جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ — فالكلمة الآن لمصر ، وانه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعدل والروية ليعامل الاهواء . ولى مزيد الذرف ألخ .

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

النبى

نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

بما أن حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية فبموجب هذا نعلن المبادئ الآتية : —

(١) انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

(٢) حلما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر ، تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ (٣) إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بشئ هذه الأمور وهي :

١ — تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر

ب — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

ح — حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

د — السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه .

بين مستر مكمل ونالد

والمتفوق له سعد زغلول باشا

لما تولى دولة سعد باشا الحكم في سنة ١٩٢٤ وذهب للمفاوضة مع مستر ماكدونالد رئيس وزارة العمال البريطانية ولم تنجح المناوضة ، بعث مستر ماكدونالد إلى لورد اللبي المندوب السامي البريطاني في مصر إذذاك بالكتاب الأبيض الآتي : —

في أثناء محادثتي مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لي زغلول باشا ماهي التعديلات التي يري بدأ من إدخالها في الحالة الحاضرة في مصر . فإذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هي كما يأتي : —

أولا — سحب جميع البوات البريطانية من الأراضي المصرية .
ثانيا — سحب المستشار المالي والمستشار القضاء .

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ولاسيما في العلاقات الخارجية التي ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة بأن الحكومة البريطانية تعد كل سعي من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعاها في حماية الأجانب والأقليات في مصر .

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعاها في الاشتراك بأي طريقة كانت في حماية قناة السويس .
أما في شأن السودان فأنني الفت النظر إلى بعض البيانات التي قام بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصري في الصيف في ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته قه هذا الصدد أن زغلول باشا قال :

إن وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي وإبقاء ضباط
بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة . فابدأ . مثل هذا
الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع
السردار السري ستاك في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين
الملحقين بالجيش المصري أيضا في هذا المركز . ولم يفتنى أيضا أنه قد
نفل لي أن زغلول باشا ادعى لمصر في شهر يونيه الماضي بحقوق ملكية السودان
العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

فقال زغلول باشا أنه في الأقوال السابقة التي قالها لم يكن مرددا فيها صدى
رأي البرلمان المصري فقط بل رأى الأمة المصرية أيضا .

فلست نتجت من ذلك أنه مازال متمسكا بذلك المركز . على أن الأقوال التي
من هذا النوع لا بد أنها أثرت في عقول المصريين المستخدمين في السودان
وفي عقول السودانيين في الجيش المصري فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح
أن الاخلاص للحكومة المصرية أمر مختلف عن الاخلاص لادارة السودان الحاية
ولا تنطبق عليها . وكانت النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام
في روح التعاون الانجليزي المصري الذي كان سائرا في السودان بل وجد
الرجال المصريون المستخدمون في حكومة السودان مشجعا جعلهم يعدون أنفسهم
دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية وتكون النتيجة أنه إذا استمرت هذه الحال
من دوت وجود أي اتفاق يصبح وجودهم في السودان تحت نظام الحكم الحالي
مصدرا للخطر على الأمن العام . وقد وعدت في أثناء محادثاتنا الأولى أن
أكون صريحا جدا مع زغلول باشا ولم أترك في نفسي أدنى شك في أثناء تلك
المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذي اضطرت الحكومة البريطانية وقوفه في
شأن مصر والسودان .

وتذكرون أنه عندما سحبت الحكومة البريطانية حمايتها عن مصر سنة
١٩٢٣ احتفظت ببعض المسائل للتسوية باتفاقات تعقد فيما بعد . وقد ظلت أوام
أنه من الممكن عند إطالة الامعان إيجاد أساس للاتفاق تقبله البلدان ولكن
الموقف الذي وقفه زغلول باشا جعل مثل هذا الاتفاق مستحيلا في الوقت الحاضر
وقد أثرت مباشرة مسألة قناة السويس لأن في سلامتها مصلحة حيوية لنا ولمصر
في السلم والحرب . ومن المؤكد اليوم كما كان مؤكدا سنة ١٩٢٣ أن سلامة
مواصلات الأمبراطورية البريطانية في مصر تظل مصلحة حيوية لبريطانيا و

ضمن بقاء قناة السويس مفتوحة في السلم وفي الحرب لمر السفن البريطانية فيها مرورا حرا هو الأساس الذي تقوم عليه خطة الامبراطورية البريطانية الدفاعية.

وكان اتفاق سنة ١٨٨٢ المتعلق بحرية الملاحة في قناة السويس هو الاداة التي أعدت للحصول على تلك الغاية ولكن ظهر في سنة ١٩١٤ أنه لا يفي بهذا الغرض فاتخذت الحكومة البريطانية نسيها التدابير اللازمة لتضمن بقاء القناة مفتوحة . فليس في وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختيار أن تجرد نفسها تجريدا تاما — ولو من أجل حليقة — من مصلحتها في حراسة هذه الحلقة الحيوية في مواصلات الامبراطورية ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة في أي اتفاق يعقد بين حكومتينا . فانا لا أرى سببا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية . وفي رأيي أنه من الممكن ضمان التعاون العملي بين بريطانيا ومصر لحماية هذه المواصلات بعقد معاهدة تحالف وثيقة وهذه المعاهدة التي يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة تنص على وجود قوة بريطانية في مصر ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات وثيقة خاصة بين البلدين وعلى تصميمهما على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما.

ولا يخطر للحكومة البريطانية في بال أن تتدخل هذه القوة أي تدخل في الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية وقتل بعلاء الصراحة إن الحكومة البريطانية لا تنوي أن تتحمل قط مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ولا تسعى أن تسيطر أو تدير السياسة التي تستتب هذه الحكومة أن تسير عليها.

ويؤخذ من كل ماجري لي من المحادثات مع زغلول باشا في مسألة السودان أن هذه الاحاديث لم تظهر سوي اصراره على موقفه الذي صرح به في أقواله العمومية فلا بد لي من التمسك بالبيانات التي فهمت بها في هذا الموضوع في مجلس النواب ويجب أن لا يبق شك في ذلك لا في مصر ولا في السودان . فإذا كان هناك شك فإنه لا يفضي إلا الى الاضطراب وفي خلال ذلك يظل الواجب العملي في حفظ النظام في السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية وهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض فإنها منذ ذهبت الى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بايجاد نظام اداري جيد . فهي لا تسمح بأن يزول هذا النظام . وهي تعد مسئولياتها ودعيتها في يد الشعب السوداني ولا يمكن

أن نترك السودان إلا عندما تتم عملها .

إن الحكومة البريطانية لا ترغب في تشويش الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة العاصرة التي تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتأثروا ضد النظام المدق هي حالة لا تطاق

فإذا لم تقبل الحالة العاصرة باخلاص وتظل قائمة إلى أن يوضع اتفاق جديد فإن حكومة السودان تحل بواجباتها إذا سمحت لمثل هذه الحال أن تستمر

ولم تغفل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية في السودان وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتضامن وأهمها هو ما يتعلق بتسليمها في مياه النيل وبارضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من السودان .

وأن الحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر .

وقد حددت في الفقرات السابقة الموقف الذي تراه حكومة جلالة الملك بأنها مضطرة لأن تقف تجاه مصر والسودان وأري من واجبي أن أصونه من أي ماس .»

ما كرونا لـ



تعليق . حدث بعد ذلك أن قتل السر لى ستاك باشا حاكم عام السودان بالقاهرة فوجهت الحكومة الإنجليزية انذارا للحكومة المصرية تعان فيه طرد الموظفين المصريين وإخراج الجيش المصرى من السودان وغير ذلك من الأمور .

ألا تدل هذه الوثيقة على أن الانجليز كانوا قد حزموا أمرهم على الوصول إلى هذه الأغراض وأنهم كانوا يبحثون عن ذريعة يتدرعون بها لتنفيذ هذه الأغراض فكانت حادثة الاعتداء على حياة المرحوم السر لى ستاك هي الفرصة التي تنتظرونها ؟ ؟

تدخل مسلح

٢٣ نوفمبر ١٩٢٤

حصل اعتداء على حياة السردى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام فقام الفيلد مارشال اللنى على رأس كوكبة من فرسان الجيش الانجليزى وحاصروا رئاسة مجلس الوزراء وقدموا لمصر إنذاراً نهائياً فرضوا فيه غرامة نصف مليون جنيهها وسحب الجيش المصرى من السودان وكذلك الموظفين المصريين إلى غير ذلك من المطالب .

ولما قبلت الحكومة المصرية بعض ماورد فى الإنذار أصرت انجلترا على تنفيذ الإنذار كله وهددت باستعمال القوة فاستقالت الوزارة الدستورية الأولى وعينت وزارة زيور باشا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه .

تدخل مسلح ثان

أول يونيه ١٩٣٧

فكرت لجنة الحرية بمجلس النواب المصرى فى إنشاء
أورطة من البيادة وزيادة عدد المدفعية وتقويتها وشراء مدافع
سريعة فرأت الحكومة البريطانية فى ذلك أن هذا يجعل الجيش
المصرى قوة خطيرة على جيش الاحتلال فوجهت إلى الحكومة
المصرية مذكرة شديدة حازمة تطلب فيها إيقاف هذه التوصيات
وشفعت المذكرة بارسال ثلاث بوارج حرية إلى كل من
مينائى امكندرية وبورسعيد . فلم يسع الحكومة المصرية إلا
الإذعان لهذا التهديد الحربى مع محاولة المحافظة على الشكليات
ومع ذلك يراد من المصريين أن يعتقدوا أن انجلترا غير
راغبة فى التدخل فى شئوننا الداخلية أو أنها راغبة حقا فى أن
ترى الجيش المصرى قادرا على الاستقلال بالدفاع عن أرض
الوطن

مفاوضات ثروت - تشمبرلن

المشروع المصرى

إن الحكومة البريطانية والحكومة المصرية رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بينهما .

وبما أنه تقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيينا دقيقا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المتعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وبما أن هذا التحديد لا مندوحة عنه لاسيما أن كل تدخل فى إدارة مصر يتعارض مع النظام الدستورى الجارى العمل به .
قد إتفقنا على ما يأتى .

المادة الأولى : يعقد بين البلدين مخالفة تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .

المادة الثانية : إذا أصبحت مصر ، على أثر غارة او اعتداء ايا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصلحة من مصالحها تقدم فى الحال بريطانيا العظمى لانجادها بصفة محارب .

ولأجل تحقيق هذه المعاونة بين الجيشين تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الانجليزى . واذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو

مدربين من الأجانب فقد تختارهم من الرعايا البريطانيين .

المادة الثالثة : تتعهد بريطانيا العظمى بأن تبذل كل ما لها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على إبدال نظام الامتيازات الحالي بنظام أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر .

وتعترف الحكومة المصرية - في سبيل الاعتراف لها بحق التشريع للأجانب - لبريطانيا العظمى بحق التدخل بواسطة مندوبها في مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الآن في تطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات وتتعهد بريطانيا العظمى من جهةها بأن لا تستعمل هذا الحق الا في الأحوال التي يجعل فيها القانون فرقا غير عادل في معاملة الأجانب ولغير مصلحتهم في موضوع الضرائب والتي يتعارض فيها القانون مع مبادئ التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات .

وتوضع اتفاقات خاصة بالتعديلات المقتضى إدخالها على النظام القضائى الحالى توصلنا إلى إلغاء المحاكم القنصلية وتخويل المحاكم المصرية كاملة السلطة لمحكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات .

المادة ٤ — تبذل بريطانيا العظمى وساطتها لتقبل مصر في جمعية الأمم وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض .

المادة ٥ — إذا اشتبكت بريطانيا العظمى في حرب تقبل الحكومة المصرية ولو لم يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها أن تبذل بريطانيا العظمى كل ما في وسعها من المساعدة في حدود أراضيها بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

المادة السادسة — تسهلاً وتحقيقاً لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبرطورية ترخص الحكومة المصرية حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية في الأراضي المصرية ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقاً صفة الاحتلال ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة . سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة فى . . .

المادة السابعة — تتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفاً يتنافى مع المحالفة أو موقفاً يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لبريطانيا العظمى كما تتعهد بأن لا تسلك فى البلاد الأجنبية مسالك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا فيها وأن لا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضراً بالمصالح البريطانية .

المادة الثامنة : تعين مصر بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية - مستشاراً مالياً يخوله فى الوقت الملائم السلطات التى يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين . ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

المادة التاسعة : نظراً لتنظيم القضايا المستقبل تعين الحكومة المصرية أيضاً فى وزارة الحقانية - بالاتفاق مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية - موظفاً يحاط علماً بكل ما يمس إدارة القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

المادة العاشر : بالنظر إلى العلاقات الخاصة التى تنشأ المحالفة بين

بريطانيا العظمى ومصر يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير ، ويكون اعتماده بالطرق العادية لاعتماد الممثلين السياسيين ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

المادة الحادية عشرة : مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية في تقرير حقوقه توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن تتخذ كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في التقرير الذي وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية في اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتسكفل توزيع المياه طبقا للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور ، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الري وعلى مجرى النيل التي أشار إليها ذلك التقرير في مصلحة مصر .

المادة الثانية عشرة : أنه وإن تكن الحكومتان على يقين من أنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما ، إلا أنهما رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام يعرض على جمعية الأمم . ويصرح الطرفان المتعاقدان منذ الآن بالإذعان لقرارها .

المشروع البريطاني

مشروع معاهدة تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والأراضي
البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها
بين البلدين .

وبما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين
تعيينا دقيقا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المتعلقة وهى المسائل التى رأت
حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان أى تدخل
فى إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به

ونظرا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة
وتحالف تسهل — فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدين وتعاونهما
الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق
استقلالها والحفاظة على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الأجنبية
الأخرى .

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم

.....
.....
وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الأوراق
قد اتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى : يعقد بين الحكومتين المتعاقبتين مخالفة تؤكد إلى
ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .

المادة الثانية : كافة مسائل السياسة الخارجية التي تكون المصلحة
غيبها مشتركة بين البلدين تكون موضوع مشاوراة تامة صريحة بين الحكومتين
المتعاقبتين وعلى الأخص إذا حدثت ظروف يخشى منها الإخلال بحسن
العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وأية دولة يتشاور جلالته
في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية للاتفاق على خير الطرق
المؤدية لحل الإشكال

المادة الثالثة : إذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر
غارة أو اعتداء أيا كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن أراضيهِ أو عن
مصالحهِ يتقدم في الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لانجاده بصنفة
محارب ، وذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه من الأحكام في ميثاق
جمعية الأمم .

المادة الرابعة : إذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية بوقوع
حرب أو إذا وجد في حالة حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب
أى مساس بحقوق مصر أو مصالحها ييذل حضرة صاحب الجلالة

البريطانية في الأراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيل والمساعدة اللتين تقتضيهما حالة حائفتين مشتبهتين معا في حرب بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها

المادة الخامسة : تسهيلات للتعاون بين القوات المسلحة لكل من الحكومتين المتعاقبتين وتسهيلات وتحقيقا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق المواصلات الامبراطورية البريطانية يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض ويبدل له في كل وقت ما يقتضيه بقاء هذه القوات وتدريبهم من التسهيلات . ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الإحتلال ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة تنظر الحكومتان المتعاقبتان في مسألة الجهة التي تستقر فيها تلك القوات مسترشدين في ذلك بما تكونان قد أحرزاه من الخبرة في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة مع مراعاة الأحوال العسكرية القائمة في ذاك الوقت .

المادة السادسة : لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين تحقيقا فعليا طبقا لأحكام المادتين الثالثة والخامسة يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش البريطانى . وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

المادة السابعة : يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارية العمل به في مصر وجعله أكثر ملائمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر .

المادة الثامنة : بالنظر إلى التعهدات التي أخذها حضرة صاحب الجلالة البريطانية على نفسه بمقتضى هذه المعاهدة بشأن الدفاع عن مصر من كل اعتداء وإلى المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق حضرة صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية في مصر ، تتعهد الحكومة المصرية بأن توافي حضرة صاحب الجلالة البريطانية في كل وقت بوسائل التحقيق من أن حياة الأجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة في مصر . وتبقى الحكومة المصرية في إدارة البلاد عنصرا أجنبيا كافيا لضمان مثل تلك الحماية .

المادة التاسعة : يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر في جمعية الأمم ويعضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض

المادة العاشرة : يتعهد حضرة صاحب الجلالة الملك بأن لا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتعهد بأن لا يسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي تتبعها بريطانيا العظمى فيها وأن لا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

المادة الحادية عشر : كلما دعت الحاجة لاستخدام موظفين أجنبية

في الادارة تطلب الحكومة المصرية من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها للقيام بسد حاجتها وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تبذل لها المعونة اللازمة في هذا السبيل وكل تعيين لموظف أجنبي لا يتمتع بالجنسية البريطانية في وظيفة مدير أو في أية درجة أعلى يجب أن يتفق عليه مقدما بين الحكومة المصرية وحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة الثانية عشرة : بالنظر إلى العلاقات الخاصة التي تنشأ المخالفة بين الحكومتين المتعاقدين :—

(١) يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتداد الممثلين السياسيين ويحول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

(٢) يظل منصبا المستشار المالى والمستشار القضاء باختصاصاتهما الحالية باقيين كما هما الآن . ويكون تعيينهما كما كان في الماضي بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ويكونان تحت تصرف الحكومة المصرية في جميع المسائل التي ترى استشارتهما فيها .

المادة الثالثة عشرة : تعترف الحكومتان المتعاقدتان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ، ولا سيما مصالح مصر في مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان .

وكتاهما متفقتان على أن تتخذ القاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفي الاتفاق الذي عقد في أول مايو سنة ١٩٢٦

بين ممثلى مصالحى الرى فى مصر والسودان ، ويمنح ممثلو مصاحبة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور . وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن ، بأعمال الحفظ المنصوص عليها فى ذلك التقرير . وتتحمل الحكومة المصرية كل عمل تكميل ودفع كل مبلغ نقدى تدعو الحاجة إليهما باعتراف الطرفين تعويضا للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها .

ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر — نظرا لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — فى دفع حصته المالية فى نفقات الإدارة فى السودان إلى أن تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر فى هذا الترتيب .

المادة الرابعة عشرة : لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق أو التعهدات التى يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين ، عن ميثاق جمعية الأمم .

المادة الخامسة عشرة : يتضمن ملحق هذه المعاهدة أحكاما تفصيلية لتنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة . ويكون للملحق ما للمعاهدة نفسها من النفاذ وتكون مدتها مدته .

المادة السادسة عشرة : إنه وإن تكن الحكومتان المتعاقدتان على يقين من أنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما .

إلا أنهم - أرغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام ولا يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم

الملاحق

١ - فى أثناء المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة يجب ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصرى فى زمن السلم ١٢٢٥٠ رجلاً . ولأجل تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها يجرى العمل فى هذه المدة طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى المذكرات المتبادلة بين ممثلى حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ مايو و ٣ و ١٣ و ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ على التوالى .

٢ - تضع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مدربين وفنيين عسكريين وتبذل لها التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكرى بحسب ما يقع عليه الاتفاق بين الحكومتين فى هذا الشأن من وقت إلى آخر . وليس للحكومة المصرية أن تدرب رجالها فى بلد أجنبى عدا بريطانيا العظمى .

٣ - تورد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى الحكومة المصرية بالثمن الأساسى ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتعيينات مما لا يصنع فى مصر ، وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر .

تحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن من المزايا والامتيازات ، وتستمر الحكومة فى المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة

من المادة الخامسة من المعاهدة في أن تضع مجاناً تحت تصرف القوات
الأراضى والمباني التى تشغلها الآن .

٥ - تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأراضى
عرضها عشرون كيلو مترا على كل من جانبي قنال السويس على أن لايسرى
هذا الخطر على القوات المشار إليها فى المادة الخامسة من المعاهدة ولاعلى
ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على اتفاقات معمول بها
يحتفظ بالإدارة الأوربية فى وزارة الداخلية وتتعهد الحكومة
المصرية بأن لا تعدل فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الموجودين
الآن فى الإدارة المذكورة وفى بوليس مصر والاسكندرية وبور سعيد
إلا بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

ملاحظات عامة عن المشروع البريطاني

كان الغرض من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أن يعاد الى مصر التي اعلن استقلالها حق التصرف من غير قيد في ادارة شئونها الا ما يرتبط فيها بالنقط المحتفظ بها ، ولقد كفل محضر اول مارس ١٩٢٢ إيضاح هذه النقط . ولكن ذلك الايضاح فضلا عن عدم كفايته لم يكن يغير الوزارات التي تعاقبت من بعد وزارتي ١٩٢٢ والمظاهر من جهة أخرى أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها في حل منه .

وقد كان من شأن ذلك أن يقدم خلاف في الرأي في بعض المسائل التي رأت الحكومة البريطانية فيها أن من حقها أن تستشار فيها أو أن ترسم بشأنها الخطوة الواجبة الاتباع . ولما كنت راغبا في وضع حد لتلك الاختلافات التي يترتب عليها تكدير العلاقات الحسنة بين البلدين فقد فكرت في امكان عقد محادثة توضح وتحدد المسائل المتعلقة بإيضاحا وتحديدا وافيين وتحصر ما للطرفين المتعاقدين وما عليهما من الحقوق والواجبات فينتفي بذلك وقوع حوادث كالتي وقعت في يونيو الماضي .

علي أن المشروع البريطاني لا يتضمن دائما الايضاح والتحديد المطلوب وهو يستعمل بعض الصيغ المهمة التي لا تلبث أن تصبح عند العمل بها مثارا لمثل ما تعرضنا له حتى الان من الصعوبات . وحيث يتضمن ذلك المشروع إيضاحا أو تحديدا فإنه يرمى الي جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافي في شئون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية في السنوات الأخيرة . فلا يسع مصر إذن أن تتعزى بأنها - إذا جاءت المخالفة ببعض القيود لسياستها - تستفيد في مقابل ذلك التخلص من قيود أخرى ، إذ أن المشروع لا يجعل حفظها خيرا مما كان لو بقيت الحالة مبهمه على ما كانت عليه في التحفظات الاربعة ، وما كان التدخل في شئون البلاد في ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل في ظل المشروع

على أن أخص ما في معاهدة التحالف أن يكون إلى جانب ما للطرفين المتحالفين من الحقوق والواجبات المحدودة ، حرية واسعة النطاق يقيمن من خلالها وفي سياق استعمالها روح الصداقة بينها ، ولو أن أعمالها وتصرفاتها في كل الامور قيدت بوجوب الاستشارة والاتفاق مقدما عليها لترتب على ذلك إضعاف الصداقة لاتوثيقها .

والواقع أن الصداقة بين حليفتين لا تنمو ولا تترعرع إلا في ظل فهمهما الصحيح لمصالحهما المتبادلة ، وإلا إذا توافرت للحليفتين حرية الرأي والارادة ولن يتحقق معنى الصداقة الصحيحة بين اثنتين إذا كان أحدهما للأخر وصيا أو رقيقا عتيداً .

لذلك يجوز القول بأن الأحكام الرئيسية للمشروع تخالف ما جاء في مقدمته التمييزية من مقاصد . ولا نزاع في أن هذه الأحكام تترك في النفس أثراً واضحاً بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، وأنها تلتمس بما تتخذه من التدابير وأساليب الحيلة والمراقبة عين الأغراض التي تتحقق عادة بين الحليفتين بالثقة والفهم الصحيح للمصلحة .

وإذا أتيح لبريطانيا العظمى بمثل هذا المشروع أن تحوز بالفعل ما ترمى إليه من النتائج الحسنة المقصودة فإن الثقة المتبادلة بين البلدين لن تستفيد من ذلك شيئاً . أما بريطانيا العظمى فإن شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصاية التي جاء المشروع بها لابد أن ينوى على توالى الأيلام . وأما مصر فإن ثقل هذه الوصاية لابد مبهظ لها ولن تشعر في صميم نفسها بأى فضل لها في محافظتها على المصالح البريطانية إذا كانت أعمالها وتصرفاتها في هذا السبيل مسيرة بآرادة الدولة الوصية لاصدارة عن وحي نفسها .

وربما قيل ان المصالح البريطانية تتطلب التدبير والحذر ويتقضي أن يبدأ بوسائل الحيلة ينزل عنها شيئاً فشيئاً إلى أن تنقطع . تاركة مكانها ثقة بنتها انجلترا وجربتها فهدت آثارها

ولست أنكر هذه الحقيقة بل لقد اتخذتها نبراساً لي في وضع المشروع الذي تشرفت بتقديمه ، غير أنني لا أزال أرى بكل احترام أن المشروع البريطاني قد تجاوز الغرض المقصود منه بما احتواه من نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لاتي ولا يغفل لها دين .

ولابد في إنهاء الصداقة وجعلها قوية لا ترزع بما تركز عليه من تداخل وتشابك في المصالح وبحوطها من ثقة واحترام متبادلين من الاجزاء بالضمانات الضرورية . وانني لم أدرك جد الادراك أن الواجب في السياسة تقدير أسوأ الفروض ولكن لا لكي نبني عليه المعاملات اليومية وأنها لكيلا يغيب عن النظر . وأنه يكفي بعد تقديره أن توفر الوسائل لاتقاء تحقق ذلك الغرض السيئ أو المعالجه

اذا تحقق . ومن هذه الناحية أستطيع أن أقدر أنه ليس للمشروع الذي قدمته ما يفقد بريطانيا العظمى أي مزية محسوسة يمكن أن يكملها لها المشروع الآخر نعم ان المشروع البريطاني يربو على المشروع الذي قدمته في الاحتياطات ولكن ليس في تلك الاحتياطات ضماناً أكبر للمصالح البريطانية وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة وعلى الرغبة في وضع مصر تحت الوصاية

على أن مانطمح اليه مصر ونحرص عليه هو اقناع بريطانيا العظمى بصدقتها وجعل الثقة تسود العلاقات بين البلدين وهي لم يفتها في هذا السبيل أن تقترح جميع الضمانات الكفيلة باتقاء كل خطر بل الكفيلة بمنع المشاكل البسيطة . ولكننا نرى من كرامتها ومن حقها على نفسها أن تحتفظ بحريتها كي تقيم الدليل لبريطانيا العظمى على أن هذه الحرية تتفق كل الاتفاق مع حماية المصالح البريطانية . وكيف يكون ثمة شك في ذلك أو كيف يفترض أن مصر — بعد أن حصلت على محالفة تكفل لها مع تحقيق أمانها المشروعة معاونه أقوى حليف في الدفاع عن أرضها — يمكن أن تسبب لبريطانيا العظمى أي قلق دون أن تعرض نفسها للتهمة بأقبح ضروب الحماقة والجنون

وبعد هذه الملاحظة العامة انتقل إلى البحث التفصيلي في المشروعين

التمهيد — الفقرة الرابعة : « ورغبة في قطع السبيل دون امكان أى تدخل في ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الجاري العمل به » . يبدو أولاً أن هذه الفقرة تجيز أو بالأحرى لاتنفي امكان التدخل في ادارة شئون مصر الخارجية بما أنه بدلا من كلمة « الادارة » مجردة استعملت عبارة « الادارة الداخلية » ويبدو ثانياً بأن تلك الفقرة لاتنفي التدخل في الادارة حتى الداخلية منها إذا كان هذا التدخل لا يتعارض مع النظام الدستوري في النظر المصري

أما عن النقطة الأولى فلا مشاحة في أن التعهدات التي اتخذها مصر على عاتقها والتي ورد ذكرها في المادة السابعة من مشروعي (وينابلها المادة العاشرة من المشروع البريطاني) فيها كل الكفاية لتطمئن بريطانيا العظمى بشأن خطة مصر في سياستها الخارجية . وتري مصر أن التدخل الذي تتم عنه الإشارة في هذه الفقرة يعدل الوصاية في الحقيقة ، فليس على إذن سوى أن أحيل إلي ما سبق لي ذكره في هذا الصدد

أمامنا النقطة الثانية فيلاحظ أنه بالنظر للاتفاقات الدولية التي تفيد سيادة مصر قد جاء في المادة ١٥٤ من الدستور المصرى أن « تطبيقه لا يخل بتمهيدات مصر للدول الأجنبية » فإذا فرض أنه قد اتفق بين مصر وبريطانيا العظمى على قاعدة المشروع البريطانى فإن هذا الاتفاق بطبيعة انه اتفاق دولى سيقيد مفعول الدستور المصرى ولهذا فإن عبارة « تدخل فى ادارة مصر الداخلية بتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به » لا تنطوى على أى تحديد للتدخل فى شئون الادارة الداخلية إذا كان الدستور المصرى لم يعين مدى لأثره وقوة نفاذه بالنسبة للدول الأجنبية . أما العبارة التى اقترحها فترمى على العكس من ذلك الى تحديد أثر المادة ١٥٤ وتستثنى بوضوح من حكم هذه المادة سلطة التدخل المهمة العامة التى يراد من فقره المشروع البريطانى على ما يظهر أن تظل الحكومة البريطانية متمتعة بها . وإذن فتكون العبارة التى اقترحها بمثابة تفسير للعادة ١٥٤ ، مدلوله : انه فى العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى لا محل لغير الحقوق والالتزامات الصريحة .

الفقرة الخامسة : ونظراً الى أن خبر وسيلة بلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونها الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها »

هذه العبارة تدوى بين مصر وبريطانيا العظمى تسوية تامة مطلبة فيما يتعلق بالدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ، ويفهم منها لزوماً أن ذلك الواجب مفروض من الأصل على بريطانيا العظمى ، على أن ذلك لن يكون إلا مع الحماية فإن مثل هذا التعبير لا يجوز بين بلدين يتساويان فى الحرية إذ أنه إذا كان ضمان الاستقلال والدفاع عن الذات من الواجبات الجوهرية الطبيعية بالنسبة لمصر فلا يكون بالنسبة لبريطانيا العظمى كذلك إلا من طريق العرض وبوصف أنها حليفة ولذلك لا يكون ضمان استقلال مصر والدفاع عنها واجباً مشتركاً بين البلدين إلا نتيجة للمعاهدة وبناء عليها وليس كذلك أصلاً بالذات . ويجب إذاً ملاحظة الفرق بين مركز مصر وانجلترا فى هذا الصدد عند تحرير نص هذه الفقرة اذا رغب فى استبقائها .

« والمحافظة على علاقات الصداقة بينها وبين الدول الأجنبية الأخرى »

لا يتبين جليا على أى جملة تمطف هذه العبارات فاذا كان المقصود أن خير الوسائل للحصول على تلك النتائج هو عقد المحالفة . . والمحافظة على علاقات الصداقة الخ . . فلا يكون هذا الامن باب تحصيل الحاصل ولا يصلح سببا من الاسباب التي تبني عليها المعاهد إذ لا يخرج الأمر فيه عن أنه إرشاد أو نصيحة لاسبب يسوغ أو يفمر احكام المعاهدة . اما اذا كان المقصود - خلافا لما ذكر - هو أن المحالفة تسهل التعاون الفعلي . . والمحافظة على علاقات الصداقة جاز التساؤل عما يمكن أن يكون ثمة من الصلة أو الارتباط بين عقد المحالفة والمحافظة على علاقات الصداقة الخ . . وفي الحق انه لا شك في أن هذه المحالفة سيكون من آثارها أن حالة مصر من الناحية الدولية تعتبر قد استقرت على قواعد وأسس أشد متانة وقوة وأنها تصبح لذلك أحق وأجدر بتقدير الدول الأجنبية واحترامها وصداقتها . ومن جهة أخرى فانه وقد كفلت تصوص المعاهدة صيانة مصالح بريطانيا العظمى تصبح هذه الدول أقل استعداداً على تلك المصالح واكثر استعدادا للنظر اليها بعين الاحترام والعطف ولكن هذا وذاك نتيجتان مختلفتان ترجع احدهما الى أحد طرفي العقد والأخرى الى الطرف الآخر .

وفيما عدا ذلك لا أرى وجها لأن يكون عقد المحالفة عاملا لتوثيق علاقات الصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى بوصف كونهما طرفا واحدا وبين الدول الأجنبية طرفا آخر . بل انه ليخشى أن تؤول تلك العبارة على غير وجهها ، فقد يري فيها معنى وأثر من معاني الحماية وآثارها . والحماية كما هو معروف تقتضي فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية اندماج الدولة المحمية أو فنائها في الدولة الحامية وعلى أي حال فان فكرة المحافظة على علاقات الصداقة لا ترتبط مطلقا بنصوص المعاهدة ويمكن دون الاخلال بأى شيء فيها أن تحذف هذه الاشارة .

المادة الثانية : الواقع أن هذه المادة تكرير للمعنى المقصود بالمادة العاشرة التي تقابل المادة السابعة من مشروعي فان جوهر الغرض الذي ترمي اليه هذه المادة الثانية هو الاستيناق من أن مصر في سياسة شؤونها الخارجية لا تلحق ضررا بالمصالح البريطانية ، وهذا هو عين المراد بالمادة العاشرة .

على أن هذين النصين متنافيان ولا يجوز الجمع بينهما فان التعمد المنصوص

عليه في المادة العاشرة يقتضى بالضرورة أن تكون الدولة الخليفة حرة في تصرفها بمعنى أنها ليست ملزمة قبل شروعها في عمل معين بالاستشارة فيه أو بالاتفاق مقدما عليه . إذ القيد الوحيد لحريتها سيترتب بالمرصاد لا بالوسيلة ثم إن الجزاء في مخالفة التعهد ينحصر في فسخ المخالفة . أما المادة الثانية فإنها على عكس ذلك تنفي بذاتها الحرية وتثبت في الحقيقة صورة من صور الوصاية . وحكم مصر شبيه بحكم القاصر يتجتم عليه إذا أراد أن يباشر عقدا صحيحا من عقود التصرف أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك وإنما يحدد القصد لمن يتولى وحده شؤون نفسه . أما من يؤخذ بيده في طريقته فهو في غنى عن ذلك .

ولقد أفضت في مسألة الوصاية التي هي طابع المشروع البريطاني في ملاحظاتي العامة بما فيه الكفاية فلست بحاجة إذن إلى إعادة ذكر الأسباب التي تراتح مصر من أجلها إلى قبول قاعدة تسير عليها . كالقاعدة التي أتت بها المادة العاشرة إذ كانت تلك القاعدة تجمع إلى أنها تضمن المصالح البريطانية ضمنا وافيا أنها تتفق مع رغبات مصر الحقيقية وهي بعينها الأسباب التي لا ترضى مصر من أجلها أن تيجز نظاما يقرر الوصاية عليها

وقد يرد على الملاحظة السابقة بالاعتراض بأن المادة لا تنطبق إلا على الشؤون الخارجية التي ترتبط بها مصلحة مشتركة بين البلدين ، وبأن مدي انطباقها لذلك ضيق محدود وبأن ما رسمته من التكاليف يقتضيه الاشتراك في المصلحة .

غير أنه يجوز التساؤل عما هي تلك الشؤون على وجه التدقيق وما هو ضابط المصالح المشتركة ، ومن هو الذي يقضي بوجودها ، وعند أى حد يقف مداها وهل تلك الشؤون تقتصر على مسألة الدفاع عن القطر أم تتناول المسائل الاقتصادية والقضائية وغيرها .

إذن لامناص من التسليم بأن هذه العبارات قد بلغت الغاية من الإبهام واللبس وأن ما انطوت عليه من التعميم يجعلها تغمر جميع مناحي السياسة الخارجية وينجم عن ذلك أن حركة الحكومة في هذا الميدان تصبح مشغولة بل لتصبح معطلة أعمال السياسة الداخلية نفسها بقدر ما تكون متصلة بالسياسة الخارجية والحق أن هذه الأعمال بضرورها المختلفة تصاب بالشلل والعطل بالنسبة لمصر المستقلة إذا كانت تجعل تابعة لبريطانيا العظمى وخاضعة لوصايتها .

وانه لمن المبهوم في حالة توتر العلاقات بين مصر ودولة أجنبية أى في الحالة التي يجوز أن يقال فيها أن ثمة خطر الحرب أن الحليفتين يتبادلان المشورة أو علي الأصح أن تستشير مصر بريطانيا العظمى لأن مثل هذه الاستشارة من صميم معنى المحالفة ولها ولكن هذه المسألة حالة بعينها لا مثل يجوز القياس عليه كما هي مصورة في هذه المادة وبناء عليه فلكي يتوافر معنى التحالف ويتفنى معنى الحماية أو الوصاية ينبغي استهلاك المادة الثانية بعبارة « إذا طرأ » .

وهل ثمة حاجة الى أن تزيد علي ما تقدم أن من الجائز أن يكون لحليفتين في بعض المسائل المفردة أو المعارضة مصالح متعارضة وأن تعمل كل منها مستقلة عن الأخرى على تحقيق مصلحتها الخاصة دون أن يكون في ذلك اختلال بروح التحالف ولم يكن معنى التحالف ليقضى توافق المصالح في جميع الشؤون ، والمهم في هذا الصدد أن يمسك كل من الحليفتين عن أى عمل أو تصرف يتنافى الغاية المنصودة من الحالة أو يعطلها .

المادة الرابعة — هذه المادة تختلف عن المادة الخامسة من مشروعى في نقطتين . فمن جهة تضيف الحالة التي تكون بريطانيا العظمى فيها مهددة بحرب ومن جهة أخرى تشير إلى أن التسهيلات والمساعدات المملوطة هي التي تقتضيها حالة حليفتين مشتبكتين معا في حرب .

وإذا صدقتى الذائكة فان الفسكرة التي تتضمنها المادة الخامسة من مشروعى ترجع إلي اقتراح عرضه الوفد المصري حينما كان يتفاوض مع اللورد ملتر وكان وجه ذلك الاقتراح بيان معنى التبادل في المحالفة (دفعا لشبهة الحماية التي تعطى ولا تأخذ) وتقديم الدليل الحسى على حسن استعداد وصدق نياتها . على أنه بالنظر لما لبريطانيا من المركز الخاص في العالم ، وللكثرة وخطورة مشاغلها السياسية ولما يفيض اليه بالنسبة لمصر في هذه الحالة التبادل المجرد من كل قيد رضى وجوب تحديد المعاونة أن تكون في داخل الأراضي المصرية . نعم لم تحدد التسهيلات والمساعدات واقتصر على إيراد بعض الأمثلة عليها غير أن هذه الأمثلة هي في الحقيقة كل ما يتصور في هذا الصدد . أما الصيغة المقترحة في المادة الرابعة من المشروع البريطاني فقد يظهر أنه أريد بها تحديد معنى المساعدة ، ولكن هذا التحديد لا يخلو من توسع في ذلك المعنى ولهذا فيحسن قبل المناقشة في هذا

الموضوع تفسير مراد الحكومة البريطانية من عبارة تقتضيها حالة حلقتين
مشبكتين معاً في حرب »

المادة الخامسة : تجعل هذه المادة لوجود الجيوش البريطانية في القطر المصري
غرضاً جديداً هو التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية وقد كان يظن بحق
أن ذلك الغرض يتحقق تماماً بتعهدات مصر المشار إليها في الفقرة الثانية من
المادة الثانية لأن التعاون بين جيشين يتطلب تقريباً بين الأساليب وفي بعض
الأحيان مشاركة بينهما أكثر مما يتطلب وجود الجيشين باستمرار أحدهما إلى
جانب الآخر وعلى كل حال إذا وجب الاحتفاظ بهذا الغرض فيجب أن تشارك
الحكومتان في تحديد العدد اللازم من الجنود البريطانيين وفي تعيين المكان
الذي تعسكر فيه . ثم ما يراد بالتسهيلات التي يقتضيها بقاء القوات البريطانية
وتدربها . ولقد يظهر أن الفقرة الرابعة من الملحق تتضمن بيان هذه التسهيلات
على أنه يجب أن تبين ما إذا كان يجوز أن هذه التسهيلات تتسع لشيء آخر غير
ما ذكر في الملحق .

وبعد ، فإن الفقرة الثامنة تجعل الحكمة في مسألة المكان الذي تستقر فيه
الجنود البريطانية حتى بعد مضي عشر سنين من العمل بالمعاهدة مجهلاً غير مضمون
فيجوز أن يكون لمصلحة مصر ويجوز أن لا يكون ، ولا تعدو هذه الفقرة
الوعد بالنظر في المسألة . ولقد يلوح بالرغم من أن ذلك النظر من شأن الطرفين
أن الحل يتوقف بصفة خاصة على بريطانيا العظمى ، لا سيما إذا صح مفهوم هذه
الفقرة من أن تنفيذ نصوص المعاهدة مهمة تقوم القوات البريطانية على تحقيقها
مما يجعل لوجودها غرضاً ثالثاً جديداً لم يكن حتى الآن متوقعاً .

فليس من شك إذن ، مع تعدد الأغراض التي يقصد إليها بوجود القوات
البريطانية ومع كل ما تقدمت الإشارة إليه من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان
استقرار تلك القوات ، في أن الواقع في أمر تلك القوات أنه — بالرغم من
تأكيد الفقرة الأولى للعكس — احتلال بلعنى الصحيح ، وفي أنه أشد الوجود
إخلالاً بسيادة البلاد .

المادة الثامنة : تتضمن هذه المادة سببين : أولهما الدفع عن البلاد من الاعتداء

وثانيهما مسؤوليات بريطانيا العظمى حيال المصالح الأجنبية كما تتضمن تعهدين تلزم بهما مصر أولهما أن توافي مصر بريطانيا العظمى بوسائل التحقق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الأجانب وأموالهم والثاني تحفظ في الإدارة المصرية بعنصر أجنبي يفى بضمان مثل هذه الحماية .

وليؤذن لي هنا بملاحظة أن مصر لم تطالب في المفاوضات السابقة بمثل هذه التعهدات . ثم ما هي تلك الوسائل وما هو عدد الموظفين الاجانب وفي أي نوع من أنواع الوظائف . ؟ كل هذه تعهدات بالغة من الابهام والاطلاق مبلغا قبولها يجعل بمثابة وضع اليد تماما علي إدارة مصر الداخلية كلها .

ثم ماهو وجه الارتباط بين الدفاع عن البلاد ضد أي اعتداء يوجه اليها وبين التعهدات المشار اليها . فهل انصرف الفسکر مثلاً إلى حالة تدخل احدي الدول الأجنبية عسكرياً في مصر لحماية أرواح التابعين اليها وأموالهم ، ولكن المعلوم هو أنه - اذا استغني تدخل بريطانيا العظمى في سنة ١٨٨٢ - لم يقع قط تدخل من هذا القبيل . وقد يقال أن وجود الجيوش البريطانية في مصر وقاها شر هذا التدخل . ولكن ماذا يكون القول في المدة السابقة علي الاحتلال الانجليزي حيث كانت أرواح الاجانب وأموالهم أكثر تعرضاً لخطر منها الآن وكانت السياسية المصرية دونها الآن سواء في حسن الادراك أو في صحة التدبير وأخيراً فإن الجنود البريطانية لاتنجلي عن البلاد بمقتضي عقد المحالفة .

واذا تعرضت ، بفرض المستحيل ، أرواح طائفة من الاجانب وأموالها للخطر (ويعتبر خارجاً عن موضوعنا حالة الاعتداء علي فرد من الاجانب اذ لم يمهّد التدخل في بلد ما بسبب مثل هذه الحالة) فلا بد من أن يسبق العمل المباشر عمل دبلوماسي وهذه الحالة هي المعينة بنص كمنص المادة الثانية من المشروع بحسب الصيغة التي اقترحتها ، وفي مثلها تتحقق الفائدة من ذلك النص .

أما التعهد باستمقاء عنصر أجنبي في الإدارة المصرية فقد ذهب عن البال فيما يظهر أن مصر أصبحت منذ صدور القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ المؤيد باتفاقية عقدت بين مصر وبريطانيا العظمى غير ملزمة بإبقاء أجنبي في وظيفته وبالأولى غير ملزمة بتعيين أجنبي في وظيفة تخلق من أجله .

ولو أن هناك ما يلزمها بعد أن دفعت من ستة إلى سبعة من الجنهيات تعويضاً

للموظفين الاجانب بأن تعود من حيث بدأت لكانت مصر كمن يدور في حلقة مفرغة الشكل واقتصر أمرها علي تحريك القدمين دون أن تخطو أي خطوة .

على أن افساد المسألة آت من أساسها . اذ ما هي بالضبط مسئوليات بريطانيا العظمى حيال المصالح الاجنبية وكيف يمكن التوفيق بين هذه المسئوليات مع مآخذه المشروع البريطاني عليها من الشكل وفرعه عنها من النتائج ، وبين وجود ممثلين للدول الاجنبية بمصر من ناحية ، أو كيف يمكن من ناحية أخرى التوفيق بينها وبين أي صورة من صور الاستقلال ؟ ولقد أهلت إنجلترا استقلال مصر بحق لنا أن نعتقد أن ذلك الاعلان بني علي الاخلاص اللائق بالسياسة البريطانية . ثم أي فائدة تجنيها مصر من تصريف المسائل المعلقة اذا كان هذا التصريف يؤدي علي طول الخط الى توسيع التدخل البريطاني في شؤون مصر وتمديده .

لكل هذا يجوز أن نعتبر أن بريطانيا العظمى لم تقصد بهذه المادة الى مثل ذلك المرمى البعيد الذي يصح وصفه بالهامد لكيان استقلال البلاد ، وأنها لم تقصد أكثر من اشتراط بقاء بعض الانظمة أو الهيئات الادارية القائمة الآن ، والتي تري هي أنها الكفيلة بالامن والطمأنينة علي أموال الاجانب وأرواحهم (الفقرة السادسة من ملحق المشروع) فإذا كان هذا هو ماترى اليه بريطانيا العظمى فإني استأذن في لفت النظر الي أن الانظمة الدولية التي وضعت لحماية المصالح الاجنبية وافية بهذا الغرض تماما . واتد وقت به مؤكدا قبل الاحتلال لما اذا اذن تعقد العلاقات الانكليزية المصرية فوق تعقيدها بهذا العنصر الخارج عن الموضوع وقد يكون الاولى بالنسبة لموضوع الضمانات اللازمة لمصلحة الاجانب وفيما اذا كان ينبغي أن يحتفظ بالضمانات القائمة أو أن يضاف اليها ضمانات جديدة ، أن تكون المناقشة فيه عند اعادة النظر في نظام الامتيازات الحالي .

على أنه إذا كانت بريطانيا العظمى ترى منذ الآن أن تثبت في المحافظة شيئا من قبيل الضمانات التي طلبتها في الفقرة السادسة من الملحق ففي الوسع أن يتفاوض البلدان في وضع شرط في هذا الصدد بهذا المعنى يحل محل الفقرة المتقدم ذكرها .

ومع هذا فإني أرى التنبيه فيما يتعلق بالادارة الأورسية إلي أن السبب في

وجودها كان على وجه الخصوص تعقب مرتكبي الجرائم السياسية أما الآن وقد اكتشف أمرهم فلم يعد مبرر لبقاء هذه الإدارة مع وجود المستشار القضائي أو الموظفين البريطانيين في بوليس القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والحق أن هذه تدابير مختلفة يكفى أيها التأمين الأجانب (على فرض أن استقلال البلاد يلقي القلق والانزعاج في روعهم) ومن مجاوزة الحد الجمع بينها جميعا .

وفضلا عن هذا فقد أيد الاختبار عدم فائدة تلك الإدارة وأثبتت أن وجودها طالما أدى إلى الاحتكاك مع هيئات البوليس في المدن الثلاث الآتفة الذكر وبخاصة في مدينة القاهرة .

المادة الحادية عشرة : الغرض من هذه إيجاد ضمان لتفادى أى نفوذ سياسى من جانب موظف غير بريطانى ، وإنى مقتنع تماما بأن هذا الغرض يجب لمصلحة الصداقة والمخالفة بين البلدين أن يكون نصب أعيننا . ولكن فم الزام الحكومة المصرية بالالتجاء دائما للحكومة البريطانية ؟ لم لا تترك لها حرية الاختيار من بين الرعايا البريطانيين ؟ .

ومن الواضح أنه إذا عينت الحكومة المصرية بريطانيا فى وظيفة فإن هذا الموظف لا يشخص أى مصلحة سياسية وأن تعيينه لا يجوز أن يكون ذريعة لبريطانيا العظمى للتدخل فى الشؤون التى يناط بالموظف المذكور أدائها وليس التعمين إلا تصرف من تصرفات الإدارة لداخلية فى اختصاصها . نعم لقد لجأت الحكومة المصرية فى بعض الاحوال إلى وساطة الحكومة البريطانية لتسهيل عليها استخدام بعض المرشحين ، ولكن الشطر الأكبر من التعيينات فى السنوات الأخيرة تم مباشرة على يد الحكومة المصرية ذاتها . فكل تقييد لحريتها فى هذا الموضوع تقييد لا مبرره لسلطتها المقررة من قبل المؤيدة بالعرف المتصل وأنت أى نص خاص بهذا الشأن ولو أفرغ فى مثل القالب الآتى « تتمتع الحكومة البريطانية كلما لجأت الحكومة المصرية إلى وساطتها بأن تبذل الجهد فى معاومتها » يكون تزايدا وفضولا فضلا عن أنه يثير شكوكا لا داعي لها إذ كانت الفكرة التى يعبر عنها طبيعية ومن قبيل تحصيل الحاصل ولم يكن ثمة حاجة لتقريرها لا بين حليفيتين فحسب بل بين أى بلدين .

ويذنبى من جهة ثانية أنه قد يفضل فى بعض الوظائف وأن كانت نادرة جدا اختيار أجنبي غير بريطانى . فى مثل هذه الحالة يجب أن تكون الحكومة

المصرية حرة في اختيار الموظف حيثما تنفي مصلحة العمل بتوجيه الاختيار .
أما أن يعلق هذا التصرف على مشورة الحكومة البريطانية فتقييد وتضييق
لحقوق السيادة لا يتفقان واستقلال البلاد . صحيح أن النص المقترح يتضمن شيئا
من محاولة تخفيف وطأة هذا التعبير وذلك بإيجاد حد لدرجة الوظائف التي تتطلب
الاستشارة من أجلها . ولكن ما هي هذه الدرجة « درجة مدير فافوق »
أن هذه التعابير ان هي إلا من اصلاحات الكادر لا أكثر . وقد لا تتفق
مع حقيقة الوظيفة فإن هناك موظفين مسئولون أداروا شؤون مصلحة من
مصالح الحكومة وليسوا في الدرجة المتفق على تسميتها بدرجة المديرين أو
الدرجة الأولى ، كما أن هناك موظفين فنيين تجردت وظائفهم من سلطة الإدارة
والحكم ولكنهم يتقاضون مرتب الدرجة الأولى ، وعلى فرض أن الكلمة
المدير دلالة معينة فإن هذه المادة ليس فيها ما يقيد الحكومة المصرية إذا
شاءت ترقية أجنبي موجود في خدمتها إلى وظيفة المدير فبم إذن تقييد
حريتها حينما يؤتى بهذا الاجنبي من الخارج ؟

الحق يقال أن مصر صديقة أنجلترا لن تبرح تولي وجهها ، بطيب نفس
شطر صديقتها كما أعوزتها الحاجة إلى الأجانب من أصحاب الاختصاص الفني
وتؤثر المرشحين البريطانيين منهم لتعليمهم الوظائف الفنية متى توافرت منهم
الكفاية المطلوبة ولكن البون الشاسع بين هذا وبين أن يعلق عمل الحكومة
المصرية كلها تراءى لها أن هناك فائدة لصالح العمل من وراء استخدام مرشح
غير بريطاني .

وإذا كان من الواجب أن يشار في معاهدة التحالف إلى شيء في هذا
الموضوع فلا يجوز أن يخرج عما سبق تقريره .

المادة الثانية عشرة : عن مشروع اللورد ملر ومشروع لجنة كرزون

بتحديد اختصاصات كل من المستشار القضائي والمستشار المالي وقد كان مثل هذا
التحديد أحدر بالمشروع الحاضر لاسيما أن الغاية المنصودة منه هي تحديد النقط
الاحتفاظ بها والتي أدى إبهامها ولبسها إلى صعوبات جمة .

ولقد أصبح مركز هذين المستشارين ووظيفتهما غير معينين الآن .

وظاهر ان ما كان لديك المستشارين من المركز والوظيفة في عهد الاحتلال أو الحماية لم يكن ليبقي كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر . فيجب إذن أن نبتين ما إذا كان هناك منذ هذا الاعلان وثيقة ماتقيد الحكومة المصرية في هذا الصدد ولست أعلم أن شيئاً من ذلك يوجد الا النص الوارد في اذار نوفمبر سنة ١٩٣٤ خاصاً بهما ، ولقد أعلن ان الحكومة البريطانية لا تستجيب أن تستبقي عبارات وصيغاً صدرت بتأثير مثل الحالة النفسية التي كانت سائدة في وقت تحرير تلك الوثيقة . لذا أرى أن الصيغة التي اقترحتها في المادتين الثامنة والتاسعة من مشروعي تتفق تماماً مع مايجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه للاستيثاق من أن النظام فيما يتعلق بالنساء والمالية سيمثل سائداً في القطر المصري .

المادة الثالثة عشرة : — لقد حرصت في المشروع الذي قدمته على تجنب

التقطع برأى في مسألة السودان العامة التي تختلف فيها الحكومتان وذلك اختصاراً للمناقشات بقدر الامكان ، وقد اجتزت من تلك المسألة بالإشارة إلى بعض شؤون معينة تتطلب حلاً عاجلاً ، غير أن المشروع البريطاني على العكس من ذلك أراد أن يعالج كل المسألة وأن يلناها وحدها لوجه ليحلها على النحو الذي ترسمه خطة السياسة الانجليزية في هذا الموضوع . ومن ثم كان يتعذر على مساهمته في هذا الطريق ولهذا أوتر ارجاء المسألة إلى مفاوضات لاحقة

أما المسائل المستعجلة التي يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فوراً فهي التي أوضحيتها في المادة الثانية من مشروعي أي « الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاريع الري »

الحالة قبل سنة ١٩٢٤ : قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة في السودان ثم طرأت حوادث سنة ١٩٣٤ التي جعلت الحكومة البريطانية تقدم على اجراء تغييرات أساسية فيه وبخاصة على طلب اخلاء السودان من الجيش المصري . ولا مراء في أنه لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث وما أفضت اليه من عواقب بقدر ما أسفت مصر . ولا يخامرني شك في أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة ، في عهد الصداقة الذي سيفتح بمعاودة التحالف اذ يسود السلام والوفاق بين البلدين بغير معالجة بها وقتما قدمت اذار نوفمبر سنة ١٩٣٤ . ولا يغرب عن بال الحكومة البريطانية أن الخواطر من الجانبين قد هدأت وأن النفوس تستطع أن تواجه في هدوء ومكينة حل تلك المسألة علي خير وجه بعيد الثمة

المتبادلة ويوثق العلائق الودية بين البلدين.

وأن الحكومة البريطانية لتذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية في سنة ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ في الميزانية المصرية بالالتزامات اللازمة لنفقات الدفاع عن السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان وتمهيدا لعودة الأحوال إلى مجراها السابق . ولقد وافق البرلمان المصري على تلك الالتزامات في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ . وصحب هذه الموافقة بتحفظات تدل صراحة على أنه يري أن الحالة في السودان ليست الاوقية لاتلبي أن تسوي عند منوح أول فرصة بما تقتضيه مصلحة البلدين . غير أنه يلوح من المشروع البريطاني أنه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقية نهائية دائمة . وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تخلي مصر عن حقوقها في السودان وأن ذلك الحل - حتى على فرض أن يكون الأساس هو السيادة المشتركة بين الحكومتين في السودان يحل بالمساواة بينهما لمصلحة بريطانيا .

لذا كان الحل الذي يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى ونفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها هو أن تعود الحالة في السودان إلى مجراها السابق في سنة ١٩٢٤ ربما تسوى مسائله نهائيا وهو أيضا الحل الذي وحده يحمل البرلمان المصري على الاستمرار في الموافقة على الالتزامات اللازمة لنفقات السودان في الميزانيات المقبلة . ثم أن عودة الحالة إلى ما كانت عليه تكون أمرا لا بأس به واندد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال إلى ما كان عليه البدء في تنفيذ معاهدة التحالف لاسباب أنه يراد بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الأسس وأن تطبع على غرار الود الصريح

مياه النيل - اما ما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لي أن المشروع البريطاني يوافق في الواقع على ما أبدته من الاقتراحات في المادة الحادية عشرة من مشروعي . غير أنه أفرغها في صيغة قد يبرر ظاهرها قول الذين يزعمون - خطأ في نظري - أن السياسة الانجليزية ترمى إلى الغاء رقابة وزارة الاشغال المصرية على مياه النيل والحق أني لأجد تفسيراً واضحاً للاستعاضة عن الضعفة البسيطة الصريحة التي استعملتها بعبارة « منح ممثلي مصلحة الري المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الارصاد الخاصة بعملية سد منار » وعبارة « اعطاء الحرية للوصول إلى البيانات المتعلقة بها » فن هاتين العبارتين اللتين صيغتتا على وجه

التضييق قد تحملان علي الظن أن مراقبة مصر إن تكون إلا مراقبة حسابية
للأرقام وعمليات الجمع ، في حين أن حرية الوصول إلي البيانات تستلزم حتماً
الوصول إلي معرفة نظام حركة الخزان ذاتها : ومن المؤكد فوق هذا أن
بريطانيا العظمى لا تقصد أن تغير التقاليد التي أثبتتها ودافع عنها بقوة كبار
المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل في وزارة الأشغال كمستشارين أو وكلاء
وزارة وأثر عنهم ما شئت من علم ومن اخلاص تلك التقاليد تقضي بأن مراقبة
مياه النيل يجب أن تظل من هذه الوزارة . وقد روعيت دواما وبخاصة في
انشاء خزان سنار . أفليس من الأسهل في هذه الحالة أن تتخذ الصيغة المصرية
التي اقترحتها بدلا من الصيغة المبهمة الواردة في المشروع خصوصا وأن هذه
الصيغة علي إلهامها تؤدي الي نفس النتائج العملية التي تؤدي إليها الصيغة
المصرية .

ومن جهة أخرى قد يؤخذ من عبارة المادة الثالثة من المشروع بصدد مشروعات
الري التي قد تباشر مصر أقامتها علي مجري النيل أنها تتحدث عن بلد لا حق
له علي السودان وإنما يراد الاعتراف له ببعض المزايا والمنافع . كذلك احتفظ
بمصالح السلطات الاقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية . أما مسألة نفقات الاعمال
التكاملية والتعويض عن الضرر الذي ينجم من جراء أعمال الري فليست المعاهدة
على ما نرى ، موضعا لذكرها لأن مسؤولية الحكومة المصرية من هذه الناحية
مستمدة من حقوق سيادتها علي السودان . دع أن مصر لم تغفل قطعاً واجباتها
في هذا الموضوع .

يبقى أن نبين ما هو اتفاق أول مايو سنة ١٩٣٦ الذي يسير المشروع اليه
في عرض الكلام علي تقرير لجنة النيل خصوصا وأنه يلاحظ أن المشروع البريطاني
لم يشر الي التعديلات التي أدخلتها وزارة الأشغال العمومية علي النتيجة الختامية
لذلك التقرير ووافقت عليها مصلحة ري السودان علي ما أذكر .

الملحق — عولجت العلاقات العسكرية بين البلدين في خمس فقرات من ست
يتضمنها الملحق وهي تتناول تحديد قوات الجيش المصري وبيان الانترامات
التي تقع علي مصر من جراء وجود القوات البريطانية فيها واتصالها بالجيش
المصري وتدريب هذا الجيش وتعليمه وتزويده بالمؤن والدخائر كما تتناول أيضا
منع الطيران فوق منطقة معينة .

الفقرة الأولى : يجب قبل كل شيء الإشارة إلى أن تحديد قوات جيش أحد الطرفين المتعاقدين في معاهدة دفاعية هجومية أمر ليس له نظير ولا مبرر له أبداً وليس من شك في أن مضر أبعد ما تكون عن الرغبة في الحرب وليس لها بالحرب مع ذلك حاجة .

فجارها إلى الشرق هو بريطانيا العظمى حليفها وإلى الغرب دولة إيطاليا التي ما برحت علاقاتها الودية بها على خير ما يرام . أما السوداوات فقد سار السكون فيه وخيمت عليه الطمأنينة فلا خوف من نزوع أهله إلى الثورة ولا من اعتداء جدي تقوم به البلاد المتاخمة له . لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش كافية نسبياً والسكن الذي لا يتفق مطلقاً مع استقلال البلاد ولا مع معاهدة التحالف هو فكرة التحديد في ذاتها . ولم تدعن مصر لتحديد قواتها إلى في عهد سيادة الدولة العثمانية . وكانت قوات الجيش المصري مع ذلك محددة بشمالية عشر ألف جندي . أفيجوز إذن أن تفسر التحديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تخشى إذا أصبح الجيش المصري كبيراً أنه يعرض للخطر سلامة المواصلات الامبراطورية ؟ أو يجوز أيضاً أن يفهم أنه إذا كان المشروع البريطاني قد أفرغ في قالب لا يترك لمصر مجالاً للحرية تستطيع التحرك فيه، فما ذلك الا خوف يدخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية ؟ إذا كانت الأمر كذلك فخير ألا يجري حديث في محالفة . فما كانت بلفظها ولا بمعناها لتلتئم أو التتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التي تهيأ لالتقاء أسبابه .

ولقد يتبادر إلى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش المصري هو بالاكتر لمصلحة بريطانيا العظمى إذ كلما زيد عدد تلك القوات خف عن عاتقها أثر ما تعهدت به كحليفة من المعاونة على الدفاع عن مصر . ولكن هذا وجه يفرض فيه توافر الثقة من الجانبين .

وعلى كل حال فانه يجب التنبيه إلى أن هذه هي المرة الأولى التي نعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصري فإن المفاوضات السابقة لاتضمن أي أثر في هذا الصدد فهل جد من الاحداث يأتي ما يبرر هذا أم ينبغي أن يؤول ذلك بأن الثقة أخذت في النقص شيئاً فشيئاً؟ وهل ضعف الثقة هذا هو الذي يفسر أيضاً التسوية الوقفية التي وضعت لمدة ثلاث سنوات عقب الحوادث الاخير بمقتضى تبادل المذكرات الذي تشير إليه هذه الفقرة يقرها هذا المشروع

ويجعلها نافذة مدى عشر سنوات علي الأقل مع أنه يلوح أن الأمل في هذا الشأن إعادة النظر في التسوية المذكورة بمناسبة عقد المحالفة وذلك للتوفيق بينها وبين الحالة التي تنشأ عن المحالفة .
الفقرة الثانية : يجوز التساؤل عما إذا كانت هذه الفقرة ليست تكرارا لشطر الفقرة السابقة الخاص بالاتصال بين قوات الجيوش البريطانية والمصرية وتنسيق طرائق تدريبها . ولقد يظهر أن التعهد بوضع معلمين فنيين تحت تصرف الحكومة المصرية يؤدي نفس الغرض من التسوية التي وضعت بالمذكرات المتبادلة في شهر يونيو الماضي . والأقرب للفهم أن تعرض هاتان الفقرتان على سبيل الخبرة لا أن يجمع بينهما .

واست أدري إذا كان منع تدريب رجال الجيش المصري في بلد أجنبي غير بريطانيا العظمى مرجعة استحالة تعيين ضباط في الجيش البريطاني ممن تلقوا علومهم العسكرية أو أتموها بالخارج فإذا لم تكن ثمة استحالة من هذا الطراز فلا يفهم لماذا يكون الشيء الجائز في الجيش البريطاني ممتنعاً في الجيش المصري . وعلى أي حال فالموضوع فني وانما أبديت هذه الملاحظة كأثر لما يحدثه هذا الشرط في نفس من كان غريباً عن ذلك الفن .

الفقرة الثالثة : لمسألة التسليح والذخائر ارتباط وثيق بنظام التعليم والتدريب في الجيش وأسايلها . وإذا كان المطلوب نظراً للتعاون بين الجيشين أن يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه على نمط الاساليب المتبعة في الجيش البريطاني فقد فهم ضرورة توحيد الأسلحة والذخائر في الجيشين .

ولكن هذه الضرورة شيء والالتزام بوجوب الرجوع الى الحكومة البريطانية في توريد هذه الأسلحة والذخائر شيء آخر لا يستلزم احدهما الآخر . حقا أن وساطة الحكومة البريطانية لا تكلف حكومة مصر ثمناً كبيراً (يؤكد المشروع للحكومة المصرية أنها تحصل على تلك الأسلحة والذخائر بقيمة تكاليفها كما لو كان ثمة مجال للشك في ذلك) ولكن هذا أيضا تغيير جديد لوجهه له . وبمد فلم لا تتخاطب الحكومة المصرية مباشرة دور الصناعات القائمة بصنع الأسلحة والذخائر المطلوبة وهل المقصود هنا أيضا بسط رقابة ؟ وما هي المخاوف التي يراد اتقاؤها بذلك ؟

وإذا صح نظري وجب أن يكون الأمر في التعميمات أن الحكومة المصرية ستتوردها من حيث تريد .

الفقرة الخامسة : لا أدري إذا كان مثل هذا المنع تنفي به الضرورة أم تسوغه المصلحة . وقد يكون من الممكن اعتبار شريط من الأرض على جانبي قناة السويس في بعض جهاتها منطقة عسكرية لايجوز التحليق فوقه بالطائرات ، ولكنه لا يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القناة دون الاضرار بحرية المواصلات بين القطر المصري وآسيا . وهل قدر أن هذا المنع يتناول الطائرات التابعة لشركة امبريال أبرويز (كما يتناول كل طيارة مصرية وماهى هذه الاتفاقات القائمة التي تشير اليها هذه الفقرة .

الفقرة السادسة : راجع الملاحظة على الفقرة الثامنة .

اغسطس ١٩٢٧

عبد الحالى تروت

كتاب دولة ثروت باشا قبل مبارحته لندره

في أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٧

إلى السير أوستن تشمبرلن

عزيزي صاحب السعادة .

من أطيب الأشياء إلى نفسي أن أعرب إلى سعادتك قبل مغادرتي لندره عن
عظيم شكري لما لقيت لديكم من حسن الاستقبال . وإن أنس لا أنمي نزعة
الود الذي ما برحتم تصدرون عنها في محادثتنا ، ولا ما أبدىتموه على الدوام
من صادق الرغبة في التماس أسباب التوفيق بين البلدين .

والقد كان يسعدني أن أرى مساعيكم الحميدة في تثبيت أركان الصداقة بين القطرين
يكل بالإنجاح كما أنه يؤمني أن يحقق كل ما بذل من الجهود في هذه السبيل ، تلك
الجهود التي لم تجعل حتي اللحظة الأخيرة مجالا للشك في حسن ختام محادثتنا في
هذا الشأن .

ولا أزال أرجو أن أنادي منكم داعي الحكمة والجا إلى صادق شعوركم
وصحيح إنصافكم أن تدركوا الغاية التي تعملون لها وأن تضموا الي إكسيل
لوكارنو إكسيل الاتفاق بين إنجلترا ومصر .

الامضاء

« عبد الحالق ثروت »

مشروع مذكرة أولى

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى

إلى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

رئيس مجلس الوزراء

ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
في اصلاح نظام الامتيازات .

حضرة صاحب الدولة

جاء في المادة السابعة من مشروع المعاهدة التي تذاقشنا فيها ما يأتى :

« يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول
دوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجاري العمل
به في مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة . »

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما
أراه ، أن يترتبها هذا الاصلاح ، وذلك لأنني مستعد لتأييد جهود الحكومة
المصرية في إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما إذا أصبحت
المعاهدة التي تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين
للبريطانية والمصرية إجراء تسويات لحل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم
القنصلية في القطر المصرى . لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين
بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم
القنصلية الآن .

ولمى لمستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للاصلاح المزمع إدخاله

على نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

ومما لا ريب فيه أن ستمس الحاجة لادخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشغل الخبراء بالمناقشة في هذه النقط . على أن هناك بعض تعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة . ففي هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات التفصيلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم .

أما فيما يختص بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فنحن على استعداد لأن نقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من الأحوال التي يكون المصريون فيها متهمين بجريمة ضد الأجانب ينطوي فيها صالح مختلط يسوغ إدخال كافة القضايا التي من هذا القبيل في دائرة الاختصاص الجنائي الذي سيكون للمحاكم المختلطة .

وفي حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف عليه لجنة صغيرة يناط بها إبداء الرأي الذي ينبغي عليه استعمال حق الملك في العفو ، ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائي وشخص ثالث ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدي رأيا للملك فيما يخص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب في القطر المصري .

والمتبع الآن هو أنه من الضروري لجعل التشريع المصري منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات في النظر المصري أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من

هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه إلا فيما يتعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمة العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا لى على عاتق الأجانب تكاليف ظالمة . وأما النوع الثانى فمن شأنه أن يدخل فى الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغى إذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيتدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنائيات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره . وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ مجلة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من قانون رقم ٣) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لاغنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى . على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة « أجنبى » وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة فإذا كان التعريف الذى يستقر عليه الرأى أضييق من التعريف الوارد فى مشروع القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٠ فيصبح من الضرورى أن تشمل المسائل التى يحاط المستشار القضائى بها على كل ما يختص بأداء القضاء فى الدعاوى التى تكون فيها مصلحة لأى أجنبى لا أن تقتصر هذه المسائل على ما كانت المصلحة فيه لأجنبى تابع للدول صاحبة الامتيازات والثانية منها أن يزداد عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفون الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرض وعلى كل حال فن المستشار القضائى الذى تعينه الحكومة المصرية طبقا لنصوص مشروع المعاهدة سيرجع اليه طبقا لاستشارته فى تعيين القضاة الاجانب فى المحاكم المختلطة والأعضاء الاجانب فى نياباتها

م شروع مذكره ثانية

من وزارة خارجية بريطانيا إلى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق
ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة
صاحب الجلالة البريطانية في إصلاح نظام الامتيازات :-

حضرة صاحب الدولة .

جاء في المادة السابعة من مشروع المعاهدة التي تناقشنا فيها ما يأتي .
« يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول
ذات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارية العمل
به في مصر وجعله أكثر ملائمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر »

وقد يكون من المفيد أن أبين لدوائكم الفوائد السكينة التي يمكن بحسب
مآراءه أن يترتبها هذا الإصلاح وذلك لأنني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية
في اجراء تسويات مع الدول على أساس هذه الفوائد فيما إذا أصبحت المعاهدة
التي تدور المناقشة عليها الآن نافذة

ولقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وفيما كانت المفاوضات دائرية بين الحكومتين
البريطانية والمصرية اجراء تسويات لحل الدول الأجنبية على إعلان المحاكم القنصلية
في القطر المصري . لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع
اختصاص المحاكم المختلطة لتمكين من أداء القضاء الذي تقوم به المحاكم
القنصلية الآن

وإني لمستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح المزمع إدخاله
على نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية
إلى المحاكم المختلطة .

ومما لا ريب فيه أن متمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط

التفصيلية وسيشمل الخبراء بالمناقشة في هذه النقطة . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدوائكم

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ، ففي هذه الأحوال يكون النقل اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات القضائية مالم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة . وأتوقع أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تكون مستعدة لأن تقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون الرعايا البريطانيون صالح منها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضروري أن يحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة وتجنباً لصعوبة الفصل في أي مسألة معينة فيما إذا كانت الجريمة سياسية أو غير سياسية يجب أن يوضع نص يقرر أنه كلما وجد لدى النائب العمومي أمام المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة إلى مصري هي جريمة سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتُنظر فيها بناء على ذلك

وفي حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها إبداء الرأي الذي يبنى عليه استعمال حق الملك في العفو ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائي وشخص ثالث ، ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها الملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الاعدام الصادرة على الأجانب في القطر المصري .

والمتبوع الآن هو أنه من الضروري لجعل التشريع المصري منطبقاً على رعايا الدول صاحبة الامتيازات في القطر المصري أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصري بأجمعه إلا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصاتها .

أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن

يعلق ممثلي صاحب الجلالة البريطانية افتناعه بأنه لا يوجد تمييزا ظالما بالنسبة للأجانب . وأما النوع الثاني فن شأنه أن يدخل في الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغي إذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وستستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في مواد الجنابات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره وفي مشاريع القوانين التي وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية في هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) . ولا ريب في أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغي أن ينحرف عن المبادئ المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لاغنى عن الاتفاق عليهما من الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمى علي أنى لا أجد الاك ضرورة لأن أزيد عن الإشارة إليها

وأولي هذه المسائل هي تعريف كلمة (أجنبي) وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التي تطبقها المحاكم الأهلية . تخضع لقضاها كل شخص في مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو العادات للرعية . وإنى لمستعد لقبول هذا المبدأ علي شرط أن يكون مفهوم أن جميع الأجانب الذين كانوا في الماضي يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد الحرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ من التغييرات في السيادة .

ومن جانب آخر فإن المستشار القضائي يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بإداء النضاء في القضايا التي يكون لأجنبي فيها أيا . كانت مصلحة لأفما يتعلق فقط بالمسائل التي تكون فيها مصلحة لأجنبي خاضع لقضاء المحاكم المختلطة

أما المسألة الثانية فانه يزداد عدد موظفي المحاكم المختلطة الزيادة التي تستدعيها التوسع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط والاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات الوظيفة على وجه مرض . وبطبيعة الحال سرجع إلي المستشار القضائي لاستشارته في تعيين القضاة الأجانب في المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب في نياباتها

رسالة سير أوسدين تشمبرلين

إلى لورد لويد

بإبلاغ المشروع النهائي

وزارة الخارجية البريطانية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب الفخامة

١ — إن المناقشات التي دارت بيني وبين ثروت باشا كانت في الواقع قد انتهت عندما تركنا لندن لعائدين إلى مصر . ولكن الوقت لم يمكنني من الحصول على قرار نهائي من حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى بشأن الصيغة التي وضع بها مشروع المعاهدة علي أثر ما جرى طويلا بيننا من تبادل الآراء الودي .

٢ — على أنني قد استطعت قبل مبارحتكم مارسيليا على نفس الباخرة التي أبحر عليها دولته أنه فيما عدا وضع نص مرض يشب ما اتفق عليه في أمر نقطة ذات أهمية ثانوية انتهيت فيها مع ثروت باشا إلى رأي من حيث المبدأ . وفيما عدا موافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة في المستعمرات الحرة وفي الهند (وهذا ما نعدّه ضروريا كما سبق أن بينت ذلك لدولته) فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى مستعدة لقبول المعاهدة بالصيغة التي قر الرأي عليها كما أنه كان من المفهوم بيننا أن يعلق اعتمادها على مصادقة برلمان كل من البلدين عليها .

٣ — وإنني لفي غني عن الإشارة إلى أن المعاهدة بالصيغة التي قر الرأي عليها نهائيا تختلف في عدة مواضع مهمة عن المشروع الذي قدمته في بادئ الأمر إلى ثروت باشا من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة فلها تتضمن تساهلات عظيمة سلت بها حكومة جلالتهم لزولا على رأي ثروت باشا ومراعاة للشعور

المصرى بغية الوصول إلى اتفاق وذلك بعد أن سمعت ما أبداه دولته من البيانات .

وقد قرر ثروت باشا أكثر من مرة أن حكومة حضرة صاحب الجلالة كانت تقابل وتبحث اعتراضاته واقتراحاته بروح الصداقة والعطف كما أنني أذكر بارتياح ما كان يبدية دولته من نفس الروح ومن بعد النظر وصادق الرغبة للوصول إلى اتفاق .

٤ — ويجب أن يعد مشروع المعاهدة في صيغته الحالية كما أنه معبر من الجانبين عن الحد الأقصى الذي يستطيع كل من الطرفين أن يتقدم إليه رغبة في ملاقة الآخر . وذلك ما كان مفهوما بيننا . وعلى هذا الشرط فقط أمكننا أنا و ثروت باشا أن نبلغ هذا المدى البعيد فكان عن نتيجة ذلك أن لا سبيل إلى إجراء تعديلات أخرى وأن المعاهدة يجب أن تقبل كما هي أو ترفض كما هي .

٥ — ويذكر دولته ما عانيت من الصعوبة في سبيل الموافقة ولو بصفة شخصية ومؤقتة على العبارة الواردة في أوائل المادة السابعة ، أشير بذلك إلى الجملة الآتية ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر . «

فلقد كان يشغلني أن تثير هذه العبارة في المستقبل فكرة أنها تقضي حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة في وقت ما — مهما يكن بعيدا — بأن تعقد مثل هذا الاتفاق .

وقد قلت لدولته أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن أقف حجر عثرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح يوما مستطاعا ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر البلدين وأن حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأني تعهد صريح أو ضمان بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الإمبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها غير أن دولته قد أكدت أنه لم يرم بالعبارة التي اقترحها على إلى هذا القصد ولا إلى هذا المعنى .

وقال لي أنه يؤمل ، إذا ما اعتمدت المعاهدة أنه قد يأتي يوم تشعر فيه

حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تعهد في أمر الدفاع من مصر وحماية المصالح البريطانية منها إلى الحكومة المصرية ، كما أنها شعرت من أسباب الأمن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح في المستعمرات الحرة إلى حكومات تلك المستعمرات نفسها . وإن دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ويكتفي بأن يترك لحكومة حضرة صاحب الجلالة مطلق التصرف في تقرير إن ذلك جاء يومه ، وكل ما يطلبه هو أن لا تسد حكومة حضرة صاحب الجلالة الباب في سبيل إمكان تحقيق أمنية مصرية إذا تيقنت هذه الحكومة نفسها في يوم مستقبل أن لا خطر بالنظر إلى طبيعة العلاقات التي تربط مصر بالبحر من إمكان اتخاذ مثل هذا التدبير .

٦ — فبناء على هذا التأكيد قد رضيت بتضديد مطالب ثروت باشا لدى الحكومة البريطانية . ومما يجب ذكره أن زملائي لأول وهلة كانوا يشاطرونني هذا الخوف للسبب نفسه الذي أبديته لدولته وهو الرغبة في اجتناب استعمال أى عبارة يمكن أن تفسر في المستقبل من مجهولون مادار بيني وبين دولته بما يعهد إلزاما لحكومة حضرة صاحب الجلالة بأن تعقد في زمن يتفاوت قربه اتفاقاً من هذا القبيل . وقد أحطت حكومة حضرة صاحب الجلالة علماً بما أبداه لي ثروت باشا من البيانات في هذا الشأن . وبناء على هذا التفاهم وعلى تأكيدات دولته قبلت حكومة حضرة صاحب الجلالة النص الذي اقترحه .

٧ — ويشتمل المشروع على نقط أخرى كانت موضوع بحث جدي طويل بيني وبين ثروت باشا ولما كانت هذه النقط خارجة عن دائرة التعليمات التي أعطيت لي فقد اضطررت إلى الاحتفاظ بها على وجه التعيين عرضها على مجلس الوزراء . وسيري دولته أن حكومة حضرة صاحب الجلالة قد تجاوزت عن الاعتراضات التي أثيرتها معرفة بذلك عن صادق رغبته في جعل المعاهدة بحيث يستطيع ثروت باشا أن يؤيدها لدى الحكومة المصرية والشعب المصري بكل ثقة وبلا تحفظ .

٨ — وقد يكون دولته في حاجة إلى أن أكرر له ما سبق أن أكدته له وأكده هو لي من أن العبارات (المعمول بها) و (الموجودة) و (والحالية) والمقررة أصلاً) وما يعاينها الوارد ذكرها في الملحق تتعلق بالشروط التي كان معمولاً بها وقت المناقشة في المشروع فهي لا تتناول أي تعديل في هذه الشروط من الطرفين يطرأ بين ذلك الوقت وتاريخ اعتماد المعاهدة .

٩ — وبروق لي الآن أن أحيط فخامتكم نالها بأن حكومة حضرة صاحب
الجلالة في بريطانيا العظمى بعد أن خابرت حكومة حضرة صاحب الجلالة في
المستعمرات الحرة وفي الهند قد قبلت المشروع الذي قر الرأي عليه بيننا والمرفقة
صورته بهذا الكتاب وإنه رخص لكم بتوقيعه عن حكومة حضرة صاحب
الجلالة حالما يستطيع دولته التوقيع عن الحكومة المصرية وأملنا وطيد بأننا بهذه
المعاهدة التي تصون كرامة الشعبين على السواء ويحقق لمصر حريتها واستقلالها
والمنزلة اللائقة بها بين الأمم الامبراطورية البريطانية حماية مصالحها الحيوية
وتعهداتها الدولية نكون قد وضعنا أساساً متيناً للصدقة وحسن التفاهم بين مصر
والامبراطورية البريطانية في المستقبل. وأرجوا منكم أن تتلوا هذا الكتاب
على ثروت باشا وأن تسلموا إلى دولته صورة منه .

الامضاء

أوسن تشمبرلين

ملحوظة .

نص المعاهدة المرافقة لهذا هو النص الانجليزي وهو النص الذي يوقع ويرجم
اليه وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه بيني وبين ثروت باشا ولتسهيل مهمتكم عند
المتابعة في الموضوع مع دولته أرسل لكم أيضاً الترجمة الفرنسية .

المشروع النهائي

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر
وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأراضي
البريطانية فيما وراء البحار وأمبراطور الهند .
رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصاً على حسن العلاقات ودوامها
بين البلدين .

وبما أنه يقتضى ، تحقيقاً لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين
تعييناً دقيقاً وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المتعلقة وهى المسائل التى رأت
حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان التدخل فى إدارة مصر الداخلية
ونظراً إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة
وتحالف تسهل — فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقبتين — تعاونهما
الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق
استقلالها

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم :

.....

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الأوراق ،
قد اتفقوا على ما يأتى :

المادة الأولى : تعقد بين الحكومتين المتعاقبتين مخالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن التفاهم بينهما .

المادة الثانية : يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن لا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتنافى مع المخالفة وموقفاً يجوز أن يفضى الى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتعهد بأن لا يسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي يتبعها فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية وأن لا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرراً بالمصالح البريطانية .

المادة الثالثة : إذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن أراضيه ولحماية مصالح بلاده يقوم في الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لانجاده بصفة محارب وذلك مع عدم الاخلال بمناص عليه من الأحكام في ميثاق جمعية الأمم .

المادة الرابعة : اذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل في خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وإحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم في مصر يتشاور جلالته في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الإشكال .

المادة الخامسة : لأجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المنصوص عليها في المادة الثالثة تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش الإنجليزي ، واذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

المادة السادسة : اذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع

حرب أو إذا وجد في حالة حرب ولو لم يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

المادة السابعة : تحقيقا وتسهيلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية ورشيا يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبق في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض .

ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال . ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية . وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذى تستقر فيه تلك القوات مسترشدين في ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم فاذا لم يصدر القرار موافقا لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

المادة الثامنة : نظراً لما بين البلدين من روابط الصداقة ولما تشهده هذه المعاهدة من التحالف تخول الحكومة المصرية بوجبه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم في حالة استخدام أجناب بصفة موظفين . ولا يعين من رعايا الدول الأخرى إلا إذا لم يوجد من الرعايا

البريطانيين من يكونون حائزين للبؤهلات والشروط المطلوبة .

المادة التاسعة : يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به وجعله أكثر ملائمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر .

المادة العاشرة : يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر في جمعية الأمم ويعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض .
وتصرح مصر من جانبها أنها مستعدة لقبول الشروط المطلوبة للاندماج في تلك الجمعية .

المادة الحادية عشرة : بالنظر الى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدين يمثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد بحسب الأصول المرعية ويخوله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حـق التقدم على أى ممثل أجنبى آخر .

المادة الثانية عشرة : لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالتعهدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم .

المادة الثالثة عشرة : الترتيبات التى يقتضيها تنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة واردة فى الملحق المرفق بها . ويكون للرفق ما للمعاهدة من حيث النفاذ وتكون مدته مدتها .

المادة الرابعة عشرة : إنه وان يكن كلا الطرفين المتعاقدين على يقين من أنه مع الايضاحات السابق الإشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما إلا أنها رغبة فى الحرص على حسن علاقتهما قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير

أى حكم من تلك الأحكام ولم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

تعتمد هذه المعاهدة ويكون تبادل الاعتماد في أقرب وقت .
بناء على ذلك قد وقع (المفوضون) هذه المعاهدة ورسومها يجتمع الفريقين .

صدرت في . . . من نسختين بتاريخ . . .

المادة (١)

(أ) ما لم يتفق مقدماً بين الطرفين المتعاقدين على العكس يحتفظ في الجيش المصرى مدة العشر سنوات المشار إليها في المادة السابعة من المعاهدة بموظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن في وظائفهم الحالية وبالشروط المنصوص عليها في العقود المعمول بها .

(ب) لا تدرب الحكومة المصرية رجال الجيش المصرى إلا في بريطانيا العظمى وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بقبول كل بعثة توفدها الحكومة المصرية لهذا الغرض الى بريطانيا العظمى .

(ج) تكون أسلحة الجيش المصرى من نفس الطراز المستعمل في الجيش البريطانى وتبذل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها لإذابتها منها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الاسلحة من بريطانيا العظمى .

(د) تحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تتمتع به الآن من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجاناً تحت تصرف تلك القوات الأراضى والمباني التى تشغلها الآن وذلك الى أن يغير المكان الذى تستقر فيه تلك القوات عملاً بالفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة . وعلى أثر هذا التغيير تعود الأراضى والمباني التى تجلو عنها القوات الى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع الحكومة المصرية مجاناً تحت تصرف تلك

القوات ما يعادلهما من الأراضي والمباني في الجهات التي تنقل إليها .
(هـ) تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلو مترا على كل من جانبي قناة السويس ما لم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الاتفاقيات المعمول بها .

المادة « ٢ »

(أ) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشاراً مالياً تخوله في الوقت الملائم السلطات التي يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين . ويحاط علماً بكل مشروع تشريعي مما يقتضى الآن مصادقة الدول ذوات الامتيازات لـ ~~يكون~~ نافذاً على الاجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

(ب) بالنظر الى تعديل النظام القضائي المنصوص عليه في المادة التاسعة من المعاهدة تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضاً مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشاراً قضائياً يحاط علماً بكل ما يمس إدارة القضاء فيما يتعلق بالاجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

(ج) الى أن يجرى العمل باصلاح نظام الامتيازات المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذه المعاهدة على أثر ما يعقد من الاتفاقات بين مصر والدول ذوات الشأن لا تميز الحكومة المصرية في عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشغلون الآن بادارة الامن العام والبوليس .

استيضاحات

عما نصدره الحكومة من المتعاقبات ببعض عبارات مشروع القاهرة

مقدمة عن مصر

الفقرة الثالثة من العهد - يستبدل بالعبارة الآتية : « وذلك بحل
وبتحديد المسائل المتعلقة الخ . . » عبارة « وذلك بتحديد المسائل المتعلقة
وحلها الخ . . » وذلك أن تحديد هذه المسائل يجب أن يسبق حلها .

المادة الثانية : المفهوم أن هذه المادة في إشارتها للصعوبات التي يمكن
أن يثيرها موقف الحكومة المصرية وللسلك المعارضة للسياسة الانجليزية
وللمصالح البريطانية ، التي قد يلحقها ضرر من جراء اتفاقات مصر ، لم يكن
المراد منها غير المسائل السياسية البحتة ، وعلى ذلك فإن الحكومة
المصرية يظل لها تمام الحرية في تصرفاتها الاقتصادية والتجارية .

المادة الرابعة : المفهوم أن هذه المادة التي كان يجب أوجيز أن تلحق
بالمادة الثالثة كفقرة ثانية للدلالة على ما هنالك من الارتباط بين الفكرين
الواردين في المادتين إنما هي متممة للمادة الثالثة ، ذلك أنه بينما تشير
المادة الثالثة إلى واجبات إنجلترا في حالة إعلان حرب على مصر تبين
المادة الرابعة الأحوال التي قد تستدعي قيام إنجلترا بواجباتها المنصوص
عليها في تلك المادة وهي الأحوال التي تبرر تعهد الحكومة المصرية
بمشاورة الحكومة البريطانية إذ كان الملحوظ فيها اتقاء لوقوع الحرب وقد
حصرت هذه الأحوال في أمرين أولهما حالة خلاف خطير مع إحدى
الدول الأجنبية يخشى أن لا يحل إلا بقوة السيف وثانيهما حالة حدوث
فتنة تهدد حياة الأجانب وأموالهم بحيث يخشى تدخل إحدى الدول

الأجنبية فيها بالقوة العسكرية وقد كان الغرض من هذه المادة بوجه خاص تحديد الحالات التي تجب فيها المشاورة لئلا يتنوع بذلك إمكان التدخل البريطاني في غير تلك الحالات

ويجب التذكير هنا بأن المشروع البريطاني الأول كان يحتوى نصاً :
(المادة الثامنة) لم يسعنى قبوله لأسباب ولما تضمنه من التعميم وبأن النص الجديد إنما وضع لإرضائى في هذا الصدد

المادة السادسة : كانت هذه المادة في تحريرها الأول تتضمن في وصف المساعدة عبارة (التي تقتضيها حالة حليفتين مشتبكتين معا في حرب) فلم يسعنى قبولها لما يمكن أن تؤدى إليه ، في حالة لا تكون فيها الحكومة المصرية في حرب ولا يهددها حرب ، من إلزام الحكومة المصرية بإعلان الأحكام العرفية وإغلاق حدودها كلها أو بعضها وشراء المؤن قهرا الخ .. وإذا جاز أن تعتبر هذه التدابير من وجوه المساعدة فلا مشاحة في أنها من الأسباب الخطيرة للانزعاج والاضطراب في البلاد وعليه فليس في نية الحكومة المصرية أن تأخذ على نفسها في هذا الصدد عهداً ما . وما وضعت هذه المادة بصيغتها الحالية إلا لتقرير ما للحكومة المصرية من حرية في هذا الموضوع

المادة الثامنة : الغرض من هذه المادة ، كما يتخلص من البيانات التي اقترنت بوضعها ، هو اتقاء أن يكون لموظفين أجانب غير بريطانيين نفوذ سياسى أجنبى قد يعرض تحالف البلدين للخطر ولذلك جاء في المشروع البريطاني الأول أن تعين الموظفين الأجانب من درجة مديرفا فوق يجب أن يكون بمشاورة الممثل البريطاني . إذا كانت هذه الطائفة من كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم نفوذ سياسى في إدارة الأعمال العامة هي وحدها التي تثير في نظر بريطانيا العظمى مثل تلك المخاوف ، وقد لاحظت على هذا النص أنه فضلا عن أنه يكون تدخلا غير جائز في إدارة البلاد

صعب التطبيق فإن أساسه مسألة (كادر) لاثبات لها وليس بينها وبين النفوذ السياسى الذى يقتضى اتقاؤه أى ارتباط مباشر . وبناء على تلك الملاحظة استعيض عن النص القديم بهذه المادة الثامنة التى تجعل مناط الحكم فى المسألة اعتباراً موضوعياً أدنى إلى القبول ولكن هذه المادة لا تتعلق طبعاً إلا بنفس كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم بسبب أهمية مناصبهم نفوذ سياسى .

الملحق ١ د ا — جاء فى الصيغة الأولى لتحري هذا النص أن شروط استبقاء الموظفين البريطانيين فى الخدمة هى عين الشروط الواردة فى المذكرات التى تبودلت فى شهر يوليه الأخير بين نخامة المندوب السامى وبينى . ولما كان تبادل هذه المذكرات لم يحصل إلا بمناسبة حادث كاديكدر العلاقات الحسنة بين البلدين فقد آثرت أن لا ألمح إليه أو أذكر به فى سياق معاهدة يراد بها توثيق روابط الصداقة والود . على أنه لم يقصد فى الواقع أن يكون للصيغة الجديدة مدلول أوسع مما كان للصيغة السابقة وقد تبينت فى أحاديثنا مرمى التسوية التى تمت فيجب إذن أن نفهم العبارة الجديدة على أن من يجب الاحتفاظ به فى خدمة الجيش هو المفتش العام ومساعدته فقط وعلى أن اختصاصات ذلك المفتش العام تظل محدودة كما هى الآن بمقتضى مرسوم يناير سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط وجعله عضواً منها .

الملحق ٢ ج — كانت هذه الفقرة بحسب المشروع البريطانى الأول تشير إلى موظفى الادارة الأوربية والموظفين الأوربيين ببوليس القاهرة والاسكندرية وبور سعيد . وبعد مناقشة وضعت الصيغة الجديدة وكان المفهوم أن عباراتها لا تشمل إلا هؤلاء الموظفين بعينهم مما يترتب عليه أن يبقى إثنان من موظفى إدارة الأمن العام خارجاً عن نطاق تلك الصيغة .

وقد حددت هذه الصيغة أجل الالتزام بأنه تاريخ العمل بما يتم عليه الاتفاق بين مصر والدول صاحبات الشأن من الاتفاقات بشأن اصلاح نظام الامتيازات المشار اليه في المادة التاسعة من مشروع المحالفة . ولا يخرج الحال في هذا الشأن عن أمرين : فاما تبرم هذه الاتفاقات في أجل قريب جدا ، وإما أن لا تنجح المفاوضات الخاصة بها .

وما دارت المناقشة حوله ووقع التفاهم عليه مع السير جون برسيغال خاصا بقواعد النظام القضائي المستقبل هو تعيين بعض الضباط الأجانب بمصر واسكندرية وبورسعيد ليكون منهم بوليس الأجانب يمكن للمحاكم المختلطة من أن تنفذ بواسطتهم أوامر القبض أو الضبط أو التفتيش في الحالات التي ترى فيها أن يكون تنفيذ هذه الأوامر بواسطة ضباط أجانب ولم يتفق على شيء بشأن الحالة الثانية فقد كنت في الوقت الذي كان الحديث فيه دائراً على هذه المسائل أتوقع أن تعالج المعاهدة السياسية وإصلاح الامتيازات معا وفي وقت واحد . ولكن وقد عرض بعد ذلك أنه يجب إمضاء المعاهدة السياسية قبل المفاوضة في شأن الامتيازات وجب تدبير حل لتلك الحالة الثانية .

اصلاح نظام الامتيازات

أما المسائل التي أثارها كتاب وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ نوفمبر سنة ١٩٢٧ في صدد تعديل نظام الامتيازات الأجنبية فيهمني أن أدلي بشأنها بالإيضاح الآتي :-

(١) بالنسبة لاختصاص المحاكم المختلطة بنظر الجرائم السياسية التي تقع من مصري على أجنبي متمتع بالامتيازات أود أن أبدأ قبل كل شيء أن المقصود إنما هو جريمة القتل الناشئة عن سبب سياسي دون أي جريمة

خرى . ولست أقصد بالاعتراف للنائب العام لدى المحاكم المختلطة بالحق في وصف جريمة قتل ما بأنها سياسية أو غير سياسية أن أعترف له بحق البت نهائياً في ذلك الموضوع فلقاضى التحقيق ومحكمة الجنايات إذا رأيا أن سبب الجريمة سياسى أن يقرر عدم اختصاصهما . وتنحصر مهمة النائب العمومى إذن في أمر واحد هو أن يصدر قراراً لا يرمى ابتدائياً الى أكثر من تحديد الاختصاص مؤقتاً وذلك تجنباً لتعطيل التحقيق بسبب اختلاف وجهات النظر في الجهة القضائية المختصة .

(٢) وأما ما يتعلق بالتشريع الذى يطبق على الأجانب فإن المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط تعتبر أنها القاعدة لكل تشريع لا يكون تشريعاً مالياً وتكون مهمة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة الاستئناق من أن التشريع الذى يعرض عليها ليس بحيث لا يتفق مع المبادئ المشتركة للتشريع في بلاد الدول ذات الامتيازات .

وفىما يختص بالتشريع المالى يجب ألا يستعمل حق المعارضة - الذى أرى نفسى مستعداً للاعتراف به - إلا بالنسبة للقوانين التى تقرر فرقاً في المعاملة ^(١) لغير مصلحة الأجانب كما يجب أن يشترط فيه

أولاً - ألا يستعمل إلا بناء على تقرير تضعه هيئة مشكلة لهذا الغرض وتكون الحكومة المصرية ممثلة فيها كأن تكون مثلاً لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء اثنين منهم مصريان وثالث يمثل الدول الكبرى ورابع يمثل الدول الصغرى .
ثانياً : أنه لا يوقف تنفيذ التشريع إلا استعمال حق المعارضة فعلاً .
ثالثاً : أن يقرر للحكومة المصرية حق الطعن فى ذلك الاستعمال أمام هيئة دولية تكون عصبية الأمم أو محكمة لاهاى .

ويقتضى أن يلاحظ هنا أن جواز رفع الأمر إلى هيئة دولية عندما

(١) المفهوم أنه لا يعتبر تفرقاً في المعاملة إن ضريبة متساوية للجميع تكون أثقل أثراً على الأجانب لأنها تفرض بالنسبة لحالات أو أعمال أخص بهم أو أكثر تحقناً عندهم

ترى الحكومة المصرية أن حق المعارضة يستعمل على غير وجهه كأن يرجع في المشروع الذي قدمته إلى أن الأحكام الخاصة بحق المعارضة كانت سينص عليها في المعاهدة نفسها فكان لذلك يجب أن يسرى عليها حكم المعاهدة الختامي بشأن تفسير أو تأويل أحكام المعاهدة عن الخلاف بحسب ميثاق عصبة الأمم

فإذا رثي لمناسبات أخرى أن توضح الأحكام الخاصة بحق المعارضة في اتفاق آخر فيجب احتفاظا بالمعنى المتقدم أن ينص صراحة في ذلك الاتفاق على حق الحكومة في الطعن في استعماله دون أن يكون في هذا النص ابتداء شيء جديد .

رسالة تلغرافية

بعث بها سعادة السير أوستن تشمبرلن

إلى نخامة اللورد لويد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ راجيا تسليم صورة منها إلى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا .
يجب في الثاني عشر من ديسمبر أن أجيب في مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثات مع ثروت باشا . وقد أجبت على الأسئلة التي سبق توجيهها إلى في هذا الموضوع بأنه ليس في استطاعتي أن أضيف أى شيء إلى التصريحات التي فاه بها رئيس الوزراء في الجلد هول يوم ٩ نوفمبر وإني مستعد لتكرار هذه الإجابة إذا رأى ثروت باشا ضرورة ذلك غير أني لا أستطيع إجتنا ب إجابة تكميلية قبل أن يعطل المجلس جلساته بمناسبة أجازة عيد الميلاد . وعليه فاني أفضل أن أقول اني منازلت أتذا كر مع دولته في التصريح الذي يلقي في هذا الصدد والذي ينبغي لأسباب واضحة أن يصدر هنا وفي مصر في وقت واحد . وإني لأرجو إذا ما

أعيد السؤال في أواخر الأسبوع أن أستطيع الأجابه عليه على وجه أدق .
ومن الطبيعي أن يكون ثروت باشا راعبا في أن يتبين بقدر ما يستطيع
الاعتماد عليه ومن جهة أخرى فانه يتعذر أن يحرف ، بشيء من الوثوق
والتأكد ، الموقف الذي يقفه الأفراد أو الأحزاب حيال المعاهدة ،
دون أن يذيع أن هناك معاهدة ودون أن تعلن أو تنشر روايات عنها قد
يختلف نصيبها من الصحة . وليست هذا بالأمر اللائق ولا من شأنه أن
يقوى وجوه الاحتمال بالموافقة على المعاهدة . أما فيما يتعلق بحكومة حضرة
صاحب الجلالة البريطانية فان من الملائم أن يسكون توقيع المعاهدة في
خلال الأسبوع المقبل وأن يسكون نشرها هنا وفي القطر المصري حوالى
عشرين من ديسمبر أى قبل العطلة البرلمانية مباشرة .
وأرجو أن تتلو هذه الرسالة التلغرافية على ثروت باشا وأن تسلموه
صورة منها مع الإعراب عن رغبتى فى معرفة وجهه نظره فى مسألة
توقيع المعاهدة ونشرها .

رسالة السمر تشمبرلن الأولى

إلى دولة ثروت باشا

سلمت فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧

قال لورد لويد وهو يباغ الرسالة :

لم يفتنى إرسال بيان محادثاتنا الأخيرة إلى السير اوستن تشمبرلن
وردا عليها طلب إلى الوزير أن أنقل إلى دولتكم هذه الرسالة وهذه
ترجمتها بالفرنسية :

وفانى اللورد لويد بالملاحظات والاستيضاحات التى قدمتموها دولتكم
خاصة بالمعاهدة وبالمذكرة الملحقة بها المتعلقة باصلاح الامتيازات

ولقد تذكرون أنه ، في المذكرة التي سلمت إلى المستر سيلي بياريس في شهر أغسطس الماضي والتي تضمنت ملاحظاتكم على المشروع البريطاني الأول ، عني بوجه خاص بالإشارة إلى فصل اعتماد بريطانيا العظمى على شعور الثقة المتبادلة التي تنجم من التحالف على أي تدبير قاطع جاف من تدابير الضمانات . وأظن دولتكم تسلمون بأن ذلك الأثر بين في الصيغة النهائية للمعاهدة لذلك يلوح لي أن ما تعرضونه الآن من أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحدد مقدما ما سوف يكون تفسيرها لبعض مراد المعاهدة في ظروف فرضية ، يتعارض مع المبدأ الذي استندتم إليه وإذا كان يجب أن تثق بريطانيا العظمى بمصر فيجب كذلك أن تثق مصر ببريطانيا العظمى .

وفضلا عما تقدم فإن تأويلات أحد المتعاقدين لا تلزم طبعها المتعاقد الآخر مقدما ، ثم أن احتمال قيام خلاف في الرأي أمر شائع في جميع الاتفاقات الدولية التي من هذا النوع ، ولا يمكن بصفة قاطعة تفاديها بالمعاهدة على أن المعاهدة نفسها وصفت العلاج لذلك بما جاء في المادة ١٤ وهي التي تقضى بأن تعرض أمثال هذه الخلافات في التأويل على مجلس عصبة الأمم . وأود أن أذكر لدولتكم أنه عندما وقعت معاهدات لوكارنو أبدى كثيرون مخاوفهم من أنه سيحتاج في العضلات والمسائل الشائكة التي تعرض لها تلك المعاهدات أن يرجع باتصال إلى مجلس عصبة الأمم لاستصدار أحكام تفسيرية . . ومن أنه سيمرتب على ذلك تفويت الغرض من هذه المعاهدات . على أن هذه المخاوف لم يتحقق شيء منها أصلا . ورغم مرور عامين على توقيع المعاهدات فإن ما أوجده بين الدول ذات الشأن من زيادة حسن التفاهم وتوثيق علاقات الصداقة والإخلاص أغنى عن الرجوع إلى عصبة الأمم . وأن لنا بكل تأكيد أن نرجو أن يؤدي عقد معاهدتنا إلى مثل تلك النتائج .

ومع ذلك فاني أقدر تماما رغبة دولتكم الطبيعية في أن تكونوا بحيث تستطيعون أن توضحوا بقدر الإمكان لزملائكم مرمى المعاهدة والاتفاقات الملحقه ومعناها . ولقد وافيت اللورد لويد في عبارات عامة ببيان ما أحدثته ملاحظات دولتكم واستيضاحاتكم من الأثر في نفسي . وأذنت له في تبليغها إلى دولتكم وذلك مع مراعاة الاعتبارات المتقدمة .

الرد البريطاني الأول على الاستيضاحات المصرية

سلم في ١٠ يناير سنة ١٩٢٨

(١) رأيتم دولتكم من الضروري استيضاح المعاني التي تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مع بعض عبارات وضعت في هذه المعاهدة التي وقعناها وتعلمون دولتكم أن في الاتفاقات الدولية التي من نوع الاتفاق الذي وقعناه لا يمكن التفادي عن احتمال وقوع في وجهات النظر على أن المعاهدة نفسها قد احتاطت لهذا في المادة الرابعة عشر التي تنص على أن كل خلاف من هذا القبيل يجب أن يعرض على مجلس جمعية الأمم .

(٢) ومع مراعاة الاعتبارات والاحتفاظ بها قد رخصت لي حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى بإحاطة دولتكم علما بانها لم تقصد من المادة الثانية تغيير الحرية التي تمتعت بها مصر حتى الآن من حيث عقد المعاهدات التجارية .

(٣) وفيما يختص بالمادة الرابعة فإن الالتزام الذي فرضته على حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن يستشير حضرة صاحب الجلالة البريطانية عند حدوث بعض الطوارئ لا يمنع أو يقصد به أن يمنع ممثلي الدول الأجنبية من حق الاحتجاج لدى الحكومة المصرية كلما تهدد الخطر مصالح دولهم أو رعاياهم وفي مثل هذه الأحوال لا تحتفظ حكومة حضرة صاحب

الجلالة البريطانية بغير حق التدخل حين لا تنجح المفاوضات المباشرة بين الفريقين في إيجاد حل وحين تكون ظروف الحال من الخطورة بحيث تجعل حسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والدولة الذى نشب معها الخلاف فى خطر

فترى دولتكم بلا شك أن الأثر العام الذى تتركه المعاهدة عند النظر فى مجملها هو أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى التدخل لحماية المصالح الأجنبية قد ضيق تضيقا شديدا . وهذا ما فهمته الحكومة البريطانية جيدا وما قصدته

(٤) ولا تريد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشد فى وجوب إعلان الأحكام العرفية إذا كانت المساعدة والتسهيلات التى وعدت بريطانيا العظمى بها فى الظروف التى افترضتها المعاهدة يمكن تحقيقها بدون ذلك الاعلان

(٥) ولم تعارض حكومة حضرة صاحب الجلالة فيما مضى فى استخدام غير البريطانيين من الأجانب حيث لا يوجد مرشحون بريطانيون لاثقون للعمل ، وهى ليست راغبة فى تعديل هذه الخطة ولاهى متشددة فى تفسير المادة الثامنة تفسيراً يكرن غير معقول فى هذا الشأن .

(٦) وتوافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على وجهة نظر دولتكم بأن الملحق ٢ وج. لا يفرض على مصر أى التزام بعد تنفيذ نظام الامتيازات على الوجه المبين فى الملحق المذكور

الملاحظات الختامية

بين دولة ثروت باشا واللورد لويدي

فى شأن الإشارة إلى توقيع المعاهدة فى ٢٦ و ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨
من حضرة صاحب الدولة ثروت باشا إلى نخامة اللورد لويدي

عزيزى صاحب الفخامة

لاحظت لدى مراجعة الملخصات التى تفضلتم بإبلاغها إلى جوابا على ملاحظاتي أن الفقرة الأولى من ملخص مذكرة صاحب السعادة السير اوستن تشمبرلين الموضحة لرأى حكومة صاحب الجلالة البريطانية ونياتها بشأن المادتين الثانية والرابعة من مشروع المعاهدة والملاحق رقم ٢ «ج» قد استهلكت بالعبارة الآتية .

« رأيتم دولتكم من الضروري استيضاح المعانى التى تقصدها حكومة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وردت فى المعاهدة التى وقعناها ، وقد فهمت دائما أنه لا شك أن هذه العبارة لا تفيد أن المعاهدة قد تم توقيعها لأن المعاهدة التى لم تزل كما تعلمون تخامتكم موضوع المفاوضة بين سعادة السير اوستن تشمبرلين وبينى لم يقع بشأنها أى تبادل توقيع . وأكبر ظنى أن هذه الجملة تصور صيغة البروتوكول الذى يمكن تبادله للدلالة على حقيقة معنى النصوص التى تم الاتفاق عليها وذلك فى حالة التوقيع على المعاهدة .

ولقد تراءى لى فى الوقت الذى اعترمت فيه مكاشفة زملائى بنتيجة محادثاتى وجوب إيضاح معنى تلك الجملة دفعا لما قد يقع عندهم من سوء التفاهم فى هذا الصدد

القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨

الخلاص

عبد الحالى ثروت

من فخامة اللورد لويس المنسوب الاسمى لمصر والسودان
إلى حضرة صاحب الدولة ثروت باشا

عزيزى رئيس مجلس الوزراء

أشكر لدولتكم جزيل الشكر كتابكم المؤرخ ٢٦ فبراير وإلى لموافق

على أنكم محقون في اعتبار الجملة والمعاهدة التي وقعناها ، التي يتضمنها مشروع الوثيقة المسلمة إلى دولتكم في ١٠ يناير صيغة تستعمل في المذكرات التي يتبادلها الطرفان عند التوقيع على المعاهدة لا أنها تفيد أن شيئا قد تم توقيعه .

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨

الامضاء — المخلص

لويدي

الاجابة المصرية

على الرد البريطاني

سلمت في ١٦ يناير سنة ١٩٢٨

أرى التفسير الوارد في الشطر الأول من الفقرة الثالثة مرضيا إذ هو يعلق التزام الحكومة المصرية بمشاورة الحكومة البريطانية في الحالتين المنوء عنهما في المادة الرابعة . على شرط أن المفاوضات المباشرة بين مصر والدولة الأجنبية لم ترد إلى حل المسألة المختلف عليها بينهما ، وأن تكون ظروف تلك المسألة من الخطورة بحيث أنها تعرض العلاقات الحسنة بين مصر والدول الأجنبية للخطر ، أي بعبارة أخرى أنه يخشى من تدخل عسكري غير أن الشطر الثاني من الفقرة وإن يكن قد أريد به تأكيد التفسير الوارد في الشطر الأول منها قد يؤدي إلى تأويلات لم تقصد من الجانبين ولذلك يجب حذفه .

وتريد الحكومة المصرية ، عندما تعد الحكومة البريطانية بالمساعدة إذا وجدت في حالة حرب أو مهددت بوقوع حرب ، أن تحتفظ بحريتها فيما يتعلق بإعلان الأحكام العرفية .

ومع ذلك فأخذنا بملاحظات السير أوستن تشمبرلن التي جاءت في إجابته

التي قرئت على ، يجوز أن يكون مفهوما أن الحكومة المصرية تعلن عند
الضرورة الأحكام العرفية التي استلزمها مقتضيات الدفاع عن بعض
الأراضي المصرية .

الاقتراح البريطاني

المخاص بالبوليس والامن العام

سلم في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨

إذا تعذر ، في أثناء الخمسة الأعوام التالية لنفاذ المعاهدة ، الوصول إلى
الاتفاق مع الدول ذوات الشأن على إصلاح نظام الامتيازات المنوطة في الفقرة
(ج) من الملحق (٢) وتعذر أيضا الاتفاق بين حكومة حضرة صاحب
الجلالة البريطانية وبين الحكومة المصرية على تعديل الأحكام الواردة
في تلك الفقرة فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تشترك مع الحكومة
المصرية في دعوة مجلس جمعية الأمم ليصدر قرارا فيما يختص بعدد ومركز
واختصاصات الموظفين البريطانيين الذين يكونون حينذاك موظفين في أعمال
البوليس والامن العام مسترشدة بالأحوال التي تكون قائمة في هذا
الصدد إذ ذاك . ويكون من المفهوم أن الحكومتين تعتبران هذا القرار
اتفاقا بينهما بالمعنى المذكور في الفقرة ج ، من الملحق ٢ المعاهدة .

خلاصة مذكرة

تعترز حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن ترسلها إلى الحكومة
المصرية عند التصديق على المعاهدة إذ أرات الحكومة المصرية المرافقة
عليها .

سلمت في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨

نصت الفقرة « هـ » من الملحق (١) من المعاهدة على ما يأتي :
تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها
عشرون كيلومترا على كل من جانبي قناة السويس ما لم يقرر الطرفان
المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك — على أن هذا الحظر لا يسرى
على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات
الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحيط علم دولتكم أن حكومة حضرة
صاحب الجلالة البريطانية على استعداد طبقا لهذا النص لأن لا تعارض
في استثناءات لهذا الحظر في حالات الطيران الفردي الذي لا يكون جزءا
من خدمة منظمة ، ويكون خاضعا لمراقبة كافية ، ثم لا تعارض فيه الحكومة
المصرية ، وفي هذه الحالة يصدر الترخيص اللازم في كل مسألة على حدها
من السلطة المختصة في الحكومة المصرية ومن الممثل البريطاني بالقاهرة
وترغب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أيضا أن تنبه إلى
أنها قد تتطلب في المستقبل موافقة الحكومة المصرية على أن يستثنى من
هذا الحظر لصالح خدمات طيران مدني بريطاني قد يرى من المرغوب فيه
إنشاؤها وترجو أن تحصل على تأكيد من الحكومة المصرية بأنها مستعدة
للنظر في أمثال هذه الطلبات بعين الرضا . والحكومة البريطانية من جانبها
على استعداد لأن تنظر بعين الرضا في كل طلب استثناء من هذا النوع
يمكن أن يقدم في المستقبل لمصلحة خدمة طيران مصرية من النوع نفسه

الرد البريطاني

الخاص بالتصديق المطالب

للمادة الرابعة من المعاهدة

أذن لي أن أحيط دولتكم علما بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية

توافق على إلغاء الشطر الثاني من الفقرة الثالثة من المذكرة التي بعثت بها اليكم في ١٠ يناير خاصة بتفسير بعض مواد المعاهدة .
والفقرة المشار إليها تتعلق بتفسير المادة الرابعة .

الرسالة الثانية

من السير أوسن تشمبرلين

إلى دولة ثروت باشا

سلمت في ٨ فبراير سنة ١٩٢٨

١ — وقفتم دولتكم من لورد لويد على وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في المسائل التي أثرتموها دولتكم بشأن ملحق مشروع المعاهدة وإني لوائق أن دولتكم ستبينون أن حكومة حضرة صاحب الجلالة أظهرت فيما يتعلق بهذه المسائل وبغيرها من المسائل المتعلقة بنص المعاهدة اعتدالا وسخاء بلغ أنها وافقت في بعض الشؤون على تأويلات لا يمكن أن يقال أنها مستفادة من مدلول النصوص التي تم الاتفاق عليها بيني وبين دولتكم من عهد غير بعيد . ويجب أن أشير بوجه خاص إلى أنه لن يمكن الاستمرار على هذه الطريقة وأنه فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فانها قالت كلمتها الأخيرة في هذا الشأن .

وإني مستعد للاستمرار في المفاوضات قبل التوقيع على المعاهدة وبعد التوقيع عليها فيما يتعلق بتأليف واختصاص البعثة العسكرية البريطانية في مصر وتوزيع مياه النيل وفيما يتعلق بأي مسألة ثانوية لم تزل معلقة في شأن اصلاح نظام الامتيازات .

على أنى أوكد لدولتكم فيما يختص بنص المعاهدة نفسها أن حكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يمكنها أن تقدر أى مناقشة أخرى
٢ — وقد اتفقتم دولتكم معى على أن التسوية التى تضمنتها المعاهدة
تعتبر حلا عادلا للصعوبات التى كدرت من وقت لآخر مع الأسف ما
يجب أن يكون بين مصر وبريطانيا العظمى من حسن العلاقات .

وقد كنا نؤمل أننا نضمن هذه المعاهدة لمصر حريتها واستقلالها
ومكانها اللاتق فى جماعة الأمم مع المحافظة على المصالح الضرورية لبريطانيا
العظمى والممتلكات البريطانية وعلى تعهداتها .

٤ — أن ما استكسبه مصر بهذه المعاهد من حرية التصرف سيبقى
على عاقبها مسؤوليات تقابل تلك الحرية .

ويجب أن أذكر دولتكم بأن جانبنا عظيما من تلك المسؤوليات تتحمله
الآن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بمقتضى تصريح فبراير
سنة ١٩٢٢ فإذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية اضطرت
حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدد بدقة فيما احتفظت
به فى ذلك التصريح من حقوق .

٤ — على إنه يصعب على أن اعتقد أن مصر تأبى أن تؤيد المحمودات
التي بذلتوها دولتكم وأنا لعقد مخالفة بين بلدينا . وأرجو دولتكم أن
تسرعوا بعرض المعاهدة على زملائكم وأن نباشر توقيعها فى أقرب وقت
وتتبينون دولتكم أنه بالنظر الى عودة البرلمان للاجتماع لا أستطيع
وفاء بواجباتي أن أتجنب تقديم بيان مفصل بالمفاوضات التى جرت بيننا
بما يستلزم أن تنشر فى وقت قريب جميع المسكبات التى تبودلت فى هذا
المسدد .

رد دولة ثروت باشا على رسالة سيراوسنى نصيرلى

حضرة صاحب السعادة

تفضل اللورد لويد فبعث إلى منذ زمن برسالة أولى موجهة إلى من سمعادتكم وإذا كنت أبادر إلى الرد عليها فينما كان ذلك لأنى رأيت فى استئناف المحادثة مع فخامتة فى المسائل التى أثرتها فى اجتماعاتنا السابقة ، والبحث عن وجوه للتوفيق بيننا نوعا من الرد . وانى لأشاطركم فى مدلول المادة ١٤ من مشروع المعاهدة فلا أستطيع تفسيرها على الوجه الذى فسرت به فى الرسالة المذكورة وعندى أنه يفرض فيها وقوع اختلافات لم تكن متوقعة وقت وضع المعاهدة لا اختلافات كان يراد من المعاهدة تسويتها أو بعبارة أخرى كانت معلومة ومقدرة الوقوع قبل وضعها ، ولكنى رأيت أن لا محل للاسترسال فى جدل فى هذا الشأن تلقاء التصريح الودى الذى ختمت به تلك الرسالة إذ تفضلتم فاعترفتم فيها صراحة بأن من الطبعى أن أرغب فى أن أكون بحيث أستطيع أن أبين لزملائى مرمى المعاهدة والاتفاقات الملحقه بها ومعناها .

ومن عهد قريب أبلغنى اللورد لويد رسالة ثانية لم يسعنى أن أتركها من غير رد ، وقبل الرد عليها يجب أن أعرب لكم عن الأثر العميق الذى تركته فى نفسى هاتان الرسلتان بلهجتهما الودية وبما انطوتا عليه من صادق الرغبة فى التقريب بين البلدين .

على أنى استأذنتكم فى أن ألاحظ بآدى بدء أن الاستيضاحات التى وجهتها إلى اللورد لويد لم يكن الغرض إبداء اقتراحات جديدة أو استئناف مناقشة اعتبرها الفريقان قد انتهت ، كذلك لم يكن يراد بها تحميل النص ما لا يحتمل . وإنما الواقع أن هذه الاستيضاحات ترجع الى ظروف وضع نصوص

المعاهدة مما يبرر تلك الاستيضاحات تبريراً تاماً .

وإنكم لتذكرون أنه على أثر المناقشات الطويلة التي دارت مع سعادتكم ومع المستر سلمي والمستر امرى أن بعض النصوص مما أريد به التقريب بين النزعات المتعارضة وبخاصة النصوص التي أثارت فيما بعد الاستيضاحات السالفة الذكر ، لم تكن قد وضعت في صيغتها النهائية إلا في الليلة السابقة ليوم سفرى . وكثيراً ما يفتق إذا استعملت في نص ما ، ألفاظ أو عبارات مهمة أو عامة (كما هي الحال في المسائل التي طلب عنها الإيضاح) أن يجيء النص المذكور ملتبساً بما قد يفضى إلى تأويلات مختلفة . على أن العناية باجتنب مثل هذا الالتباس أوجب ما تكون في وثيقة غرضها الأساسي منع احتمال وقوع أى خلاف في المستقبل . وإذا روعيت الحاجة إلى تسكين الخواطر القلقة عندنا فلن يمكن أن يكون ثمة مبالغة في أى إيضاح أو في أى دقة .

فرغبة في درء المشاكل ولاقتناعي بما لتسكين الخواطر القلقة من الأهمية في سبيل التوفيق بين البلدين رأيت منذ عودتي وبعد أن أنعمت النظر ملياً في النصوص أن أبسط للورد لويد مختلف النقاط التي يحتاج فيها إلى إيضاح . وكان من بواعث ارتياحي أن أقرأ في رسالتكم الأولى إلى تأييداً صريحاً لهذا الأسلوب .

فكان لي إذن أن أدهش لتصريح سعادتكم بأن هذه الطريقة لا يمكن أن تستمر ولدعوتكم إلياى في الآن نفسه إلى عرض المعاهدة على زملائي قبل أن تسوى أو توضح مسائل مياه النيل والجيش والبوليس .

والواقع أن ما وعدتم ببيانه من الأثر الذي أحدثته ملاحظاتي كان موضوع أحاديث عدة بيني وبين اللورد لويد منذ تسلمت رسالتكم الأولى بل كان رد سعادتكم في وقت ما موضوع تلخيص كتابي منه لم أجده مرضياً في بعض المسائل . وقد أبلغته ملاحظاتي بشأن كتابه . عن ذلك سأقول

الأوفق لمصلحة الطرفين تسهيلا وتحديدًا للمناقشة أن أجعلها كتابية ، وهذا هو ما حداني إلى أن أرسل إلى اللورد لويد صورة من طلبات الإيضاح كنت أتخذها في المناقشات الشفوية بمثابة مفسكرة لي ، فليس هناك اذن غير نفس الاستيضاحات التي تقبلتموها سعادتكم قبولا حسنا في رسالتكم الأولى . ولشد ما أسفنت لأن تكون هذه المحادثات بما تقتضيه من اتصال المراسلات بين لندن والقاهرة سببا لتأخيرى عن استشارة زملائى وزعماء الأحزاب المختلفة . وأظننى شعرت بما شعرتم به بل بأكثر من ذلك القلق العميق الذى يحدثه طول السكوت فى النفوس ، وإن لم تكن ثمرة مندوحة عن هذا السكوت بسبب الظروف التى جرى فيها هذه المحادثات بين لندن والقاهرة

وبالرغم من أن ذلك القلق كان من شأنه أن يزيد فى صعوبة مهمتى فقد أخذت على نفسى دون حرج أو غضاضة مسؤولية هذا التأخير ، معتبرا أنه إذا أمكن الحصول على الايضاحات المطلوبة لم يكن وقتى قد ضاع سدى . والواقع أن هذه الايضاحات هى فى نظرى حجج لمصلحة المشروع . وكنت أرى أن تلك الايضاحات مع ما تضمنته المشروع من مزايا وفوائد تسمح لزملائى عند عرض المشروع عليهم بموازنة ما يبدو لهم فيه غير محبب ، فلم يكن لى إذن إلا غرض واحد وهو أن مجرود التقريب بين البلدين بقدر ما يترجم له ويعبر عنه مشروع المعاهدة ، يقدم على خير وجه يكفل له النجاح ولقد كان بوسعى وأنا أطرح المشروع على زملائى أن أصحبه بما أراه من الايضاحات المستفادة من المحادثات التى قمت بها إلا أنه لعلى أن التفسير الصادر من طرف واحد ليس ملزما للطرف الآخر كما لاحظتم سعادتكم ذلك بحق فى رسالتكم الأولى - فقد حاولت بتلك الاستيضاحات لاستئناف البحث فى مختلف المسائل للوصول فيها إلى أكثر مما وصلت اليه محادثاتنا . وإنما الحصول على تأييد من جانبكم يبرر البيانات والايضاحات التى يسوغ

لى بحق أن اعتبرها منطوية فى اتفاقنا ، مترجمة عن حقيقة ~~فكر~~ كل من
اشتركوا فى محادثات لندره .

ومن الملاحظات السالفة تبينون سعادتكم أنه إذا كنت لم أبلغ المشروع
حتى الآن إلى زملائى فانما ذلك لآنى رأيت من المتعذر تأييد المشروع
أمامهم بغير تلك الإيضاحات التى كان يلوح لى تردد اللورد فى الموافقة
عليها . ومع ذلك فقد اضطرت على أسف منى عقب وصول رسالتكم
الثانية أن أبلغ المشروع إلى مصطفى النحاس باشا . وأقول على أسف منى
لآنى لا أخفيكم أنه مع ترددكم فى الموافقة على الإيضاحات المطلوبة يكون
المشروع بحالة لا تستدعى الرضا به

وواقع أن المسائل الباقية بلا حل هى على وجه الخصوص مسائلنا
الجيش واليوليس ولما كانت الملاحظات التى أبلغتها إلى اللورد لويد بشأنهما
هى نفس ماذكرته فى الملاحظات العامة على المشروع البريطانى الأول وفى
مناقشاتى بلندن . وكانت النصوص قد وضعت بقصد إرضائى فى هذه النقط
فيحق لى أن أفهم أن تلك الملاحظات تضىء وتحدد مدلول النصوص
الخاصة بهاتين المسألتين .

والآن وقد استوفت المحادثات فساوفى سعادتكم عن طريق اللورد
لويد بمذكرتين تكميليتين فى هاتين المسألتين وكذلك سأشارك مع اللورد فى
بحث مسألة المياه التى اتفقنا على وجوب تسويتها مع المعاهدة فى وقت واحد
ورجائى أن تنفض محادثاتنا فى أقرب وقت إلى الاتفاق النهائى على
المسائل التى تحت النظر

وتفضلوا سعادتكم بقبول الخ . . .

مسألة الضباط البريطانيين

المستحرمين في الجيش المصري

إن الملاحظات التي قدمتها عن هذه المسألة تحتوي على نقطتين :
الأولى هي أن المذكرات التي تبودلت في شهر يونيه الماضي لم يقصد
بها إلا ضابطان بريطانيان وهما المفتش العام ومساعدده والثانية هي أن
تلك المذكرات أيدت اختصاصات المفتش العام على الصورة التي قررت
بها في مرسوم يناير سنة ١٩٢٥ .

ولست أدري إذا كانت صعوبة الوصول إلى اتفاق على هذا الأمر
يتعلق بالنقطة الأولى أو بالنقطة الثانية أو بهما معا . على أنى في تقرير
هذين الأمرين لم أخرج عن نصوص تلك المذكرات التي راعيتها بدقة
فهل توجد اعتبارات أخرى تدعو إلى تغيير المعنى الواضح لتلك
النصوص ؟

أما فيما يتعلق بعدد الضباط البريطانيين في الجيش فنلاحظ قبل كل
شيء أنهم فيما عدا المفتش العام ومساعدده ، وبعض جاويزيه ومستخدميه
هم بطبيعة الحال خارج دائرة هذا البحث ، عشرة ضباط عدا ومن بين
هؤلاء العشرة طيبيان وخمسة معلمون أو مدرسون وثلاثة في سلك الجيش
وهم مدير قسم المهمات ومدير الموسيقى وضابط هيئة أركان حرب .

وعلى هذا فانه فيما عدا الخمسة المدربين الذين نص على حالتهم ومركزهم
في المادة الخامسة من المشروع الذي تتعهد الحكومة بمقتضاها بأنها اذا
رأت ضرورة استخدام مدربين من أجنب فتختارهم من الرعايا البريطانيين
لا يتصور أى سبب من أسباب السياسة العامة يدعو إلى التمسك فوق

المفتش العام ومساعده ، بالخمسة الضباط المرءوسين الآخرين بعد انتهاء مدة عقودهم .

فاذا كانت فقرة ١٠ ، من الملحق (١) لا يمكن أن تكون قد قصدت لغير استبقاء المفتش العام ومساعده فينبغى بعد ذلك تعيين اختصاصاتهما ومن الواضح أن مساعد المفتش العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته وإنما تنحصر اختصاصاته في مساعدته للمفتش العام في حدود اختصاصات هذا الأخير وتولى هذه الاختصاصات نفسها عند غيابها .

لم يبق بعد هذا إلا معرفة اختصاصات المفتش العام وقد بسطت هذه المسألة في المذكرتين المصريتين المؤرختين ٣ — ١٤ يونيه سنة ١٩٢٧ بما فيه الكفاية . والواقع انه إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة تاريخ مرسوم سنة ١٩٢٥ أو نظرنا إليها من وجهة نظام وزارة الحرية كجزء من هيئة وزارية مسئولة أو نظرنا إليها أخيرا من وجهة حسن نظام العمل في مجلس الجيش ولجنة الضباط والمفتش العام عضو في كليهما لا يمكن التسليم بأن يكون للمفتش العام اختصاصات من شأنها أن تعارض أو أن تغل تصرفات ذلك المجلس أو تلك اللجنة أو تصرفات الوزير المسئول .

وأن مرسوم سنة ١٩٢٥ الذي كان سببنا كس باشا من العاملين على إصداره لم يزل معمولاً به .

وبناء على ذلك ففي حدود ذلك المرسوم يجوز للمفتش العام ويجب عليه أن يباشر اختصاصاته .

مذكرة عن الموظفين البريطانيين

في البوليس والامن العام

عومل هؤلاء الموظفون كغيرهم من الموظفين الأجانب الذين في خدمة الحكومة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ . والواقع أن كل من كان لهم بمقتضى هذا القانون أن ينتفعوا بمزاياه قد فعلوا ذلك ولم يحتفظ بهم في وظائفهم بعد انقضاء مدة الخيار الذى أعطى لهم إلا بموجب عقود لمدة مختلفة .

ومالم ينكر معنى وآثار ذلك القانون الذى هو من ناحية أخرى معاهدة مبرمة بين إنجلترا ومصر فيجب عدلا أن لا يكون أولئك الموظفون موضوع أية تسوية في مشروع المعاهدة .

وهؤلاء الموظفون هم أولى الموظفين بأن لا يكونوا موضوع حكم خاص في المعاهدة ، فانه لما كان الغرض من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ هو أن تسترد مصر حريتها في أمر الموظفين الأجانب فأول ما يجب أن يتحقق ذلك الغرض فيه وبصدده هو البوليس إذا كان يعد من أخص أعمال الدولة المستقلة وأقواها دلالة وأوضحها مظهرأ سلطتها .

لذلك كنت — فيما أفهم من الفقرة «ج» من الملحق ٢ — على يقين من أن هذا النص الذى يتحدث عن حالة إصلاح نظام الامتيازات لا يمكن أن يمهّد للحكم بشأن الحالة التى لا تنجح فيها المفاوضات الخاصة بذلك الإصلاح . ولوضع هذه الفقرة أصل وأسباب لا تجعل محلا لأن تستخرج منها أى حجة أو دليل على أى حال غير الحالة التى نص عليها منها .

ولكن ينهض الدليل على أن ذلك الاتفاق يؤخدمه بطريق الدلالة

أنه يجوز في حالة فشل المفاوضات الخاصة بإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية ، الاحتفاظ بالموظفين الأجانب في البوليس بما لهم الآن من الاختصاصات العامة إذ يجب بداهة أن يفترض أن وجود أجانب في خدمة البوليس هو بذاته إحدى الضمانات التي يقوم عليها نظام الامتيازات وأن المفاوضات في موضوع إصلاح هذا النظام لن يغفل بناء على ذلك البحث في المسألة سواء للاحتفاظ بها أو لإلغائها أم للاستعاضة عنها بحل يقرب منها قليلا أو كثيراً . وإنه إذا كان مشروع المعاهدة قد احتفظ مؤقتا بهؤلاء الموظفين ريثما تبرم الاتفاقات مع الدول فقد كان الغرض الاساسي من ذلك إدخال الطمأنينة في نفوس الأجانب حتى يتيسر بالاتفاق مع الدول أن يستبدل بالحالة الحاضرة حالة مرضية مثلها .

على أنه لا جدال في أن مسألة البوليس ليست من المسائل التي يقع عليها ويتحقق بها نظام الامتيازات ، وأن ليس للأجانب حق امتياز ما من هذه الناحية ، وأن هذه المسألة لم تنظر ولم تكن لتنظر في سياق المفاوضات بشأن إصلاح نظام الامتيازات .

وأنه سواء أنجحت هذه المفاوضات أم فشلت فإن يكون لمسألة البوليس أي أثر في نجاحها أو فشلها .

إذن فلا يمكن القول بأن الفقرة د ج ، من الملحق ٢ تؤدي إلى حل لمسألة البوليس عموما إذ ليس لهذه المسألة صلة بالفرض الوارد فيها ولاستبانة مدلول الفقرة المذكورة يجب أن يذكر أنه لما طرححت على بساط البحث مسألة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في مواد العقوبات دعت الحالة بالضرورة إلى البحث في نظام تحقيق الجنايات وقد اتفقت الآراء في هذا الموضوع على وجوب إقرار بعض أحكام خاصة تفضي بها الصفة الأجنبية للمتقاضين . وكان من بين هذه الأحكام

بحسب مشروع السير مسلسل هرست ، حكم يخول تلك المحاكم حق تنفيذ أوامر القبض والضبط على الأجانب فكان من المحتم لجعل ذلك الحكم يمكن التنفيذ التفكير في استخدام عدد من الضباط في المحاكم لأداء ما يعهد إليهم من تلك المهام .

وإذا كان الاقتراح باستبقاء موظفي البوليس والأمن العام قد تقدم به المشروع البريطاني الأول من قبل وكنت قد دفعته بنفس الحجج والبراهين المبسطة آنفاً سواء كان ذلك في الملحوظات العامة أم في محادثائنا في الضيف الماضي ، فقد تراءى لنا للخروج من هذا المأزق أن المحاكم المختلطة لن يكون لها في تعيين الضباط المذكورين طريقة أمثل من اختيارهم من هيئة الموظفين الحالية في بوليس المدن والأمن العام .

ومع أنه من الواضح أن ليس ثمة ارتباط أصلا بين إصلاح نظام الامتيازات وأعمال البوليس بوجه عام فقد رأينا أننا إذا جعلنا أجل الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين تاريخ الاتفاق مع الدول نكون قد ضمننا لهم البقاء في الخدمة حيناً من الزمن .

وقد كلن هذا الضمان الذي يجب أن يعد كافياً أقصى ما كان في وسعي التسليم به . والواقع أن استبقاء أولئك الموظفين بعد عقد المحالفة وقد كان على سبيل التساهل من الجانب المصرى ولم يكن استمرار الحق مكتسباً فليس من وجه لأن يزعم أن هؤلاء الموظفين المذكورين أن يبقوا في الخدمة بحكم المعاهدة لأجل غير مسمى إذ أن ذلك لا مبرر له .

ولقد اقترح عرض هذه المسألة على جمعية الأمم ولكن يلوح لى أن هذا الحل لا يمكن للحكومة المصرية قبوله ، فإن من حقها اعتبار هذه المسائل من مسائل الإدارة الداخلية البحتة التي ينبغى البت فيها منذ الآن ولذلك اقترح حلها وضع نظام لإحلال المصريين تدريجياً محل الموظفين

الاجانب في البوليس والامن العام في مدى ثلاثة أعوام أو خمسة ،
وتقسيم أولئك الموظفين إلى ثلاث فئات أو خمس بحسب ما تدعو
إليه الأحوال .

ففي نهاية كل سنة تترك فئة منها وظائفها ليحل مصريون محلهم فيها
بحيث لا ينتهي العام الثالث أو الخامس حتى يكون كافة الضباط الموجودين
في خدمة الحكومة قد تخلوا عن مراكزهم .

واني شخصياً أرى أن هذا الحل جائز القبول وفي مصلحة
العمل وفائدته .

الرسالة الثالثة

من سير أوسني شمبرلين

إلى دولة ثروت باشا

تلقيت الرسالة التي تفضلتم بإبلاغى إياها بواسطة اللورد لويد ، وإلى
لسعيد أن أستخلص منها أنكم تشاطرونى الرغبة الأكيدة فى الوصول إلى
اتفاق فى أقرب وقت ممكن .

فلقد أفهمتمونى دولتكم صراحة فى خلال إحدى محادثائنا الأولى
فى الصيف الماضى انكم تعتبرون إبرام اتفاق بين البلدين ، كالاتفاق الذى
وضعنا صيغته فيما بعد ، عملاً جليلاً يرفع من شأن واضعه ويعلى من ذكره
وتذكرون دولتكم كذلك أننى فى أثناء زيارتكم الثانية لهذه البلاد فى العام
الماضى سألتكم رأيكم الصريح فى المعاهدة التى يراد إبرامها فأجبتم بأنكم
تأخذون على نفسكم العهد بأن تجعلوا كل اتفاق يمكن أن تتفق عليه أمراً
ذاتياً لكم وأن تؤيدوه بقوة نفوذكم كما أيد هر شتريزمان والدكتور لوثر

معاهدة لوكارنو وحملنا أبناء وطنهما على قبولها . وقد أوضحت لدولتكم أن نيائى تطابق نيائكم من هذا الوجه . وبناء على هذه التأكيدات من جانب دولتكم وعلى ما اتفقنا عليه من أن النص الذى أقرناه نهائيا هو الحد الأقصى الذى لا يستطيع أى منا أن يتجاوزه أو ينزل دونه أمكننى بعد ختام المناقشات أن أكشف زملائى بنص المعاهدة التى تفاوضنا فيها معا وأن أحصل على مصادقتكم عليها . لذلك لم أستطيع أن أتبين الأسباب التى حملت دولتكم على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهر نوفمبر الماضى بالموافقة عليها ، تأخيراً ليس من شأنه - بحسب ما أرى - تذليل الصعاب التى أعلم أنها محيطة بكم والتى كنتم ، بحسب ما يؤخذ من تصريححاتكم نفسها على ثقة من التغلب عليها .

على أنى لم أستطع فيما يختص ببعض المسائل أن أساير دولتكم فيما جاء بالرسالة التى بعثتم بها إلى من التدليل والإشارات فقد وضع الملحق ١ « أ » والملحق ٢ « ج » من المعاهدة عن مسألتى الجيش والبوليس ، واتفقنا فى لندره ، اتفاقاً تاماً على النصوص وهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جداً ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى فلا يمكن أن تكون ثمة مسألة تفسر نصوص . ومع ذلك فرغبة فى إجابتيكم إلى ما رأيتم عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجوه التساهل مالى نفذ لعد مخالفة للنص الذى تمت الموافقة عليه فى لندره . أما فيما يتعلق بالجيش المصرى فحكومة حضرة صاحب الجلالة مستعدة للمناقشة فى أن تستبدل بالنظام الحالى بعثة عسكرية بريطانية . وأما فيما يتعلق بالبوليس فقد اقترحت بصدده عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد زمن قصير لا يتجاوز بضع السنوات وقد عهدت إلى اللورد لويدي أن يبسط لدولتكم بأسباب وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة فى هاتين المسألتين .

أما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اتفقنا

كلانا على أن تتبادل عند اعتماد المعاهدة مذكرات بتسويتها ولقد صرحتم دولتكم بالموافقة على المبادئ الواردة في المشروعات الملحقة بالمعاهدة فإذا كانت التفاصيل بحاجة إلى الوضع والتحديد فلا بد من مفاوضة بشأنها في القاهرة كما يجب كذلك المفاوضة بشأن بعثة عسكرية بريطانية ، على أنه لا يمكن في أى حال من الأحوال أن يسرى مفعول التسويات التي ستوضع في هذا الصدد قبل نفاذ المعاهدة نفسها أى قبل التصديق عليها . ومفاوضات من هذا القبيل لا يجوز أن يترتب عليها تأخير في توقيع المعاهدة التي تم الاتفاق على نصها منذ ثلاثة أشهر بين دولتكم وحكومة حضرة صاحب الجلالة .

وكما سبق لي ملاحظته لا أكاد أدرك الفائدة أو الغرض من التأخير إلى ما بعد الآن . كما أتى أعيد لفت نظر دولتكم إلى أن نشر الوثائق هنا لا يمكن تأجيله لمدة طويلة . ولهذا يسرنى أن أقف في أقرب وقت ممكن على التاريخ الذي عزمتم على توقيع المعاهدة فيه ليتيسر من جانبنا أن نشتغل بالمعدات اللازمة . ومع هذا فأتى أرجو أن تعجلوا دولتكم بإبلاغ نص المعاهدة إلى زملائكم منعاً لتأخير لازم له .

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨

كتاب

من دولة سروت باسا رئيس مجلس الوزراء

إلى اللورد لويد المندوب السامي

حضرة صاحب الجلالة البريطانية في مصر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨

حضرة صاحب الفخامة :

أتشرف بإخبار فخامتكم انه عملاً برغبة سعاده السيّد أوستن تشمبرلن

فى الرسالة التى أبغنى إياها بواسطتكم ، قد عرضت على زملائى مشروع معاهدة التحالف الذى أفضت اليه محادثاتنا فى الصيف الماضى وأحظتهم عليها بالأدوار المختلفة التى مرت بها هذه المحادثات وبالمذكرات التى تبردلت والمناقشات التى جرت بعد ذلك

فرأى زملائى أن المشروع لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا .

بناء على ذلك عهد إلى زملائى فى ابلاغ سعادة وزيرخارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول هذا المشروع .

فأرجو من فخامتكم أن تتكرموا بابلاغ ما تقدم إلى سعادة السير أوستن تشمبرلن وأن تعربوا له فى الوقت نفسه عن خالص شكرى لما أبداه من الاستعداد الودى فى هذه المحادثات منذ بدأت .

وإنى أعتنم هذه الفرصة لأشكر لفخامتكم أيضا ما لقيته منكم من دلائل الود فى اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامى .

الامضاء :

(عبد الحالى ثروت)

رئيس مجلس الوزراء

كتاب من دولة ثروت باشا

الى لورد لوبر

ختمت به المحادثات

ياصاحب الفخامة

أتشرف بأن أرجو التفضل بابلاغ الرسالة الآتية إلى صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن .

« تلقيت على يد صاحب الفخامة اللورد لويد الرسالة التي تفضلت
بارسها في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ جوابا على رسالتى بتاريخ ١٨ منه .
وإني أبادر إلى الإجابة عليها مكررا لسعادتكم صادق شكرى لما
أسلفتم من المعاونة وأظهرتم من روح التوفيق في محادثتنا ومراسلاتنا .
ولقد أشرت لسعادتكم منذ بدأت هذه المحادثات - وكررت هذه
الإشارة مرارا فيما بعد ، إلى ما كنت أتوقعه من الصعاب في مصر لاسيما
فيما يتعلق بالمسألة العسكرية ، ولهذا استندجت بهمتكم وميلكم إلى التوفيق
لتعينوني على تقديم مشروع معاهدة إلى وطنى يكفل له الحرية في استعان
الاستقلال ، ويذهب بكل أثر لسوء التفاهم بين القطرين ، ويوطد دعائم
الصداقة بينهما ويفيد مصر ثقة إنجلترا بها ، ويسمح لها بأن تقدر في استبشار
وحسن تقاؤل مجيئ اليوم الذى لا تأبى بريطانيا العظمى فيه الاعتماد على
حلفائها المصريين الأمان في أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع عن مواصلاتها
الامبراطورية بالقطر المصرى . وعلى هذا الوجه كانت مسألة وجود
الجيش البريطانى في بعض جهات القطر المصرى تبدو - بقدر ما يكون
قد قدر لها من مخرج محتمل - أدنى للقبول وتؤخذ بحل نفسها . وتتذكرون
سعادتكم أنى تسهلا للاتفاق بين القطرين ، طالما أعربت عن شديد رغبتى
في ألا تتضمن المعاهدة غير الضمانات الأساسية ، وأن يسقط منها ذلك
ماعدائها من الضمانات التي مع أنها ليست مما لاغنى عنه لإنجلترا ، تبدو
قيودا لسيادتنا ، وقد تؤثر في مزايا الاتفاق تأثيرا سيئا أو تعدها .

وتذكرون سعادتكم أيضا من غير شك أن المفاوضات الحقيقية كان
يجب بحسب ما كنا نراه نحن الاثنين أن تباشر في مصر متى تمت الموافقة
مبدئيا على المشروع منى أولائهم من زعيم الأغلبية ، ورأينا معا أنه صالح
لأن يكون أساسا للمفاوضات الرسمية .

نعم قد فهمت من أقوال سعادتك في خلال مناقشتنا أن النتيجة التي وصلنا إليها هي قصارى ما تنزل عنه حكومة صاحب الجلالة البريطانية وإني قد اعتبرت هذه النتيجة من ناحيتي صالحة للقبول في مجموعها . ولكن لعلمكم عالمكم من غير شك أن نصوص المشروع وضعت على أثر المناقشات التي دارت في أثناء زيارتي الأخيرة القصيرة لمدينة لندرة ، بل إن بعض هذه النصوص لم توضع في صيغتها النهائية إلا عقب عودتي إلى القاهرة . ولما كان قد أريد بهذه النصوص التسليم بالاعتبارات التي كنت أبدتها فقد كان المفهوم طبعاً أن يكون لها مدلول المعاني التي اتفقنا عليها . على أنها في الواقع تضمنت صيغاً يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة بل أولت فعلاً بتلك الوجوه المختلفة .

وقد لاحظت فيما بعد أن سعادتك يميلون إلى عرض المشروع ، الذي وضع ، بحالته على زعيم الأغلبية وعلى زملائي . فلكي أتمكن في هذه الحالة من بسط مراعى المعاهدة وحقيقة مدلولها ومن الإجابة على الأسئلة التي لا تلبث أن توجه إلى رأيت أنه لا غنى عن إيضاح النصوص بحيث يتسنى كل سوء تفاهم بصددتها .

ولم يكن بوسعى مع الأسف أن أوافق على ما أشير إليه من ترك ما ورد في المعاهدة من المسائل الغامضة على أن تطرح بعد الوقيع على المعاهدة لتحكيم جمعية الأمم ، فإن المادة الرابعة عشرة من المعاهدة قائمة كما ذكرته لسعادتك في رسالتي بتاريخ ١٨ الجارى (فبراير) على فرض إمكان حدوث صعوبات لم تكن متوقعة في وقت وضعها لا الصعوبات الحالية التي يقصد بالمعاهدة تسويتها وحلها .

ومما اغتبطت به أنى الفيت سعادتك لم تروا فقط أن موقفى كان له ما يبرره ، بل أنكم تبينتم أن ما أورده خلال مناقشتي مع نخامة المندوب السامى ييانا وتأيداً لما ذهب إليه في تفسير النصوص كان تصوراً صحيحاً

لما تبودل من الآراء في لندرة .

ومع هذا فقد بقيت مسألتان مهمتان لم ألتق بشأنهما البيانات الايضاحية الملائمة وهما مسألة الجيش والبوليس . وقد أرسلت اليكم بواسطة نخامة اللورد لويد مذكرتين عنهما أذكر سعادتكم فيهما ما يوجه النظر الى بسطهما في لوندرة وأقترح في أحدهما بالنسبة لحالة لم يرد بشأنها نص المعاهدة حلا مستمدا من روح محادثتنا ومرامينا . ولقد أوضحت في الآن نفسه لفخامة اللورد لويد أنه لم يكن بوسعي قبول الحل الذي عرض عن مسألة البوليس أو قبول تأجيل حل مسألة الجيش إلى ما بعد التوقيع على المعاهدة .

ويسرني أن أصرح بأن نخامة اللورد لويد أبلغني عملا برسالة سعادتكم استعدادا للفاوضة في تأليف بعثة عسكرية كالبعثات الموجودة في اليونان وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما من البلاد المستقلة لتكون الإشارة إليها بدلا من نص المعاهدة الخاص بالجيش .

وعلى أي حال فاني لم أكن حتى ذلك التاريخ أبلغت نص المشروع رلا نتيجة ما تبودل من الآراء منذ عودتي إلى القاهرة ، إلى زملائي ولا لملى زعيم الأغلبية إذ كنت أرى اننا لم نصل بعد إلى نتيجة حاسمة في الموضوع .

ولست أنكر أن تبادل الآراء ظل بالنسبة للأسباب التي بسطتها في رسالتي السابقة أكثر مما كنا نستطيع تقديره له من الوقت ، كما أني أفهم أن سعادتكم عملا على وضع حد لهذا التأخير قد رغبتكم إلى بالخاص أن تنتقل إلى ثاني مرحلة قدرناها المشروع ، وهي إبلاغه إلى زملائي وإلى زعيم الأغلبية ، دون انتظار لحل المسألتين اللتين عرضت لهما في مذكرتي الأخيرتين ، مهما يكن من نتائج هذا الإبلاغ « ولما كان زعيم الأغلبية وزملائي قد أعربوا الى من ناحيتهم عن رغبتهم في الوقوف على المشروع والمذكرات

التي تبودلت منذ وضعه أيا كانت حالته الحاضرة فإنني لم أجد بدا من الرضوخ لتلك الرغبة العامة .

حقا كنت أتمنى أن أصل بالمسائل كلها إلى تمام الوضوح والنضوج وأن أصفى مسائل البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل . ولقد كان يمني هذا أن أطرح على زملائي ، مشروع اتفاق ، على جميع المسائل المتعلقة مع الاحتفاظ بمسألة السودان السياسية ، ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة لا مشروعا يترك معلقا بعضا من المسائل التي تعيرها البلاد بحق أهمية كبيرة جدا ، ويحمل لذلك في طياته أسباب الاحتكاك والتصادم في المستقبل .

ولا أستطيع أن أعرب لسعادتكم عن كل ما أحسه من الأسف لفوات تلك الأمنية . على أن أسفي يخففه اقتناعي بأن الجهود التي بذلت من الجانبين في خلال الأشهر الأخيرة قد ساعدت بالآقل على التقريب بين وجهتي نظرنا ، وبالتالي على تمهيد الطريق لأن يعقد بين البلدين ذلك الاتفاق الذي كان ولا يزال من أعز أمانى الامتين .

واني أشكر لكم سلفا يا صاحب الفخامة إبلاغكم رسالتي هذه إلى السير أوستن تشمبرلن واغتنم هذه الفرصة لتجديد عهد احترامى الفائق القاهرة في ٥ مارس سنة ١٩٢٨

مشروع اتفاق

بين الرومانيين المصريين والبريطانية

لتسوية المسائل المعلقة بينهما

كتاب من -مادة وزير الخارجية البريطانية-

إلى حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

وزارة الخارجية في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

حضرة صاحب الدولة

إن الاقتراحات المرفقة بهذا والمذكرات الايضاحية التي سيتم تبادلها بشأن التفاصيل التي ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصري هو أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة جلالته بريطانيا العظمى المتحدة وشمالي أيرلندا أن تذهب إليه في رغبته في إنجاز تسوية دائمة وشريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر. وإن من أقصى أمانى حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم - بغير تمييز بين أحزابهم - هذه الاقتراحات بروح الصداقة والمسالملة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة فيجدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلية بين دولتنا. فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصري الجديد فإن حكومة جلالته ستقوم من جانبها في الحال بعرض الاقتراحات على البرلمان بقصد إبرام معاهدة شاملة لها والتصديق عليها. ولى الشرف أن أكون مع أسنى الاحترام.

خادم دولتكم المطيع

آرثر هنري روبرتس

(٢) المذكرة المصرية

المفوضية المصرية بلندن في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩
يا صاحب السعادة - أشرف بأن أبلغ سعادتكم أني تسلمت رسالتكم
إلى اليوم والتي تتضمن الاقتراحات والمذكرات الإيضاحية التي سيتم
تبادلها بشأن التفاصيل التي كانت موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى
تسوية دائمة وشريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا .
آتني أدرك أن هذه الاقتراحات تمثل أقصى حد يمكنكم أن تشيروا
على حكومة جلالته البريطانية بأن تصل إليه . واني مستعد من جمحي أن
أعرضها على الشعب والبرلمان المصري واثقا تمام الثقة بأن قبولها هو في
مصلحة بلادى . واني أشاطر حكومة جلالته البريطانية الرجاء بأن هذه
الاقتراحات سيفتحسها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين
الاحزاب وروح الصداقة والمسألة التي سادت بحثنا فيجدون فيها أساسا
مرضيا للعلاقات المستقبلية بين شعبنا .
فهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك الاقتراحات إلى الشعب المصري .

محمد محمود

اقتراحات نسوية المعرفات الانجليزية المصرية

- (١) ينتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى
- (٢) تعقد محالفة بين الدولتين المتعاقدين توطيدا لصداقتهما
والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .
- (٣) أن مصر رغبة منها في أن تصبح عضوا بجمعية الأمم ستقدم طلبا
للانضمام إلى تلك الجمعية طبقا للشروط التي تنص عليها المادة الاولى من

- عهد الحمعية وتتعهد حكومة جلالته البريطانية بتأييد هذا الطلب .
- (٤) إذا قام أى نزاع من دولة ثالثة نشأت عنه حالة تنذر بخطر قطع العلاقات مع تلك الدولة فإن الفريقين المتعاقدين يعملان معا بقصد تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية طبقا لنصوص عهد عصبة الأمم ونصوص أى تعهد دولى يمكن تطبيقه على تلك الحالة .
- (٥) يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين ألا يقف فى البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق مع هذه المحالفة أو ينشئ صعابا للفريق الآخر . وعملابذا التعهد لا يقاوم أحدهما سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية ولا يعقد مع دولة ثالثة أى اتفاق سياسى قد يكون مجحفا بمصالح الآخر .
- (٦) تعترف حكومة جلالته البريطانية بأن تبعة المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر وأملاكهم تقع من الآن فصاعدا على عاتق الحكومة المصرية . ويتكفل جلالة ملك مصر بتنفيذ تعهداته بهذا الشأن .
- (٧) إذا اشتبك أحد الفريقين المتعاقدين فى حرب رغم نص الفقرة ٤ الواردة آنفا فإن الفريق الآخر يبادر لمعونته مع مراعاة نص الفقرة ١٤ التى ستذكر فيما بعد ، وذلك بصفته حليفا .
- وبوجه خاص فإنه فى حالة وقوع حرب أو خطر وقوع حرب يقدم جلالة ملك مصر إلى جلالته البريطانية فى الأراضى المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه ومن ذلك استخدام موانئه ومطاراته ووسائل مواصلاته
- (٨) نظرا إلى الرغبة فى توحيد نظام التعليم والأساليب فى الجيش المصرى والبريطانى يتعهد جلالة ملك مصر بأنه إذا رأى من الضرورى الالتجاء إلى مدرين عسكريين أجانب فإنهم يختارون من الرعايا البريطانيين
- (٩) تسهيلات وضمانا لمحافظة جلالته البريطانية على قناة السويس بصفة كونها طريقا ضروريا للمواصلات بين أجزاء الإمبراطورية المختلفة

يجوز جلالة ملك مصر لجلالته البريطانية أن يبق على الأراضي المصرية وفي مواقع يتفق عليها منها بعد شرق الدرجة ٣٢ من خطوط الطول القوات التي يراها لجلالته البريطانية لازمة لهذا الغرض .

ووجود هذه القوات لا يعتبر احتلالا بأي حال من الأحوال ولا يمس حقوق سيادة مصر .

١٠. نظرا إلى الصداقة بين الدولتين وإلى المحالفة المرجو عقدها بهذه الاقتراحات فإن الحكومة المصرية عند احتياجها لخدمات موظفين أجانب تستخدم رعايا بريطانيين كقاعدة عامة .

(١١) يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن نظام الامتيازات القائم في مصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وعليه فإن لجلالته البريطانية يتعهد ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات على مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الخالي إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة .

(١٢) نظراً إلى الصداقة بين الفريقين المتعاقدين وإلى المحالفة المراد عقدها بموجب الاقتراحات الحاضرة يمثل جلالة ملك بريطانيا العظمى لدى بلاط جلالة ملك مصر سفير يعتمد بالطرق المرعية ويحفظ جلالة ملك مصر أسمى مركز سياسى فى بلاطه لممثل لجلالته البريطانية .
ويمثل جلالة ملك مصر سفير لدى بلاط سان جيمس .

(١٣) مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل تعديلا لاتفاق ١٨٩٩ يتفق الفريقان المتعاقدان على أن تكون حالة السودان هى الحالة المترتبة على الاتفاق المذكور . وعلى ذلك يواصل الحاكم العام

استعمال السلطة المخولة له بموجب الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين .

(١٤) لا يقصد بهذه الاقتراحات ولا يمكن أن يبنى عليها الإخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد جمعية الأمم أو ميثاق نبد الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

(١٥) يتفق الفريقان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما يصدد تطبيق نصوص هذه الاقتراحات أو تيسيرها بما لا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد جمعية الأمم .

(١٦) فى أى وقت بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من نفاذ معاهدة تبنى على الاقتراحات المار ذكرها ، يجوز إجراء أى تعديل فى شروطها يرى من الملائم عمله وفقاً للظروف القائمة وقتئذ وذلك بالاتفاق بين الفريقين المتعاقدين .

الجيش

المزكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة .

فى خلال محادثاتنا الأخيرة نشأت بعض مسائل عسكرية وتم النظر فيها بأتم العناية . وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين : —
أولها — ما يتعلق بقوات الجيش المصرى التى قد يمكن أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية المحالفة معاونة فعلية فيما لانشأت لسوء الحظ أحوال من التى أشير إليها فى الجملة الأولى من الفقرة السابعة من المقترحات .

وثانيهما — المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التي سيكون مقامها بجوار قتال السويس طبقا للفقرة (٩) لضمان الدفاع من ذلك الشريان الحيوى من طرق المواصلات البريطانية الامبراطورية .

فأما فيما يتعلق بالقسم الأول فقد اتفقنا على ما يأتى : —

(١) ينتهى النظام الحالى الذى يقوم بموجبه المفتش العام وأركان حربيه بتأدية بعض الوظائف . ويسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى .

(٢) على أن الحكومة المصرية ترغب وفقا للفقرة الثانية من الاقتراحات ، فى الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية . وحكومة جلالة ملك المملكة المتحدة وشمالي إيرلندا تتعهد بتقديم بعثة كهذه .

وترسل الحكومة المصرية موظفى الجيش المصرى لتدريبهم فى بريطانيا العظمى فقط وتتعهد حكومة جلالاته من جانبها بقبول جميع الموظفين الذين تريد الحكومة المصرية إرسالهم إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

(٣) لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفا يجب أن لا يختلف نوع الأسلحة والمهمات فى الجيش المصرى عنها فى الجيش البريطانى وتتعهد حكومة جلالاته بالتوسط لتسهيل الحصول على تلك الأسلحة

والمهمات من بريطانيا العظمى كلما أرادت الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يتعلق بالقوات البريطانية المشار إليها فى الفقرة (٩) من الاقتراحات فان الحكومة المصرية تقدم مجانا لحكومة جلالاته الأراضى والشككات الخ ... وفى الأماكن التى يتفق عليها وتكون معادلة لما تشغله القوات البريطانية فى مصر فى الوقت الحاضر .

وعند إكمال المحال الجديدة تنقل تلك القوات إليها وتسلم الأراضى والشككات الخ ... بعد إخلائها إلى الحكومة المصرية .

ونظراً إلى العقبات الفنية التي تعترض إجراء النقل تدريجياً فإنه ينتظر إكمال المحال الجديدة ثم يؤخذ في النقل .

ونظراً لطبيعة المنطقة الواقعة شرق درجة ٣٣ من خطوط الطول فتتخذ التدابير لتقديم وسائل الراحة المعقولة بزراعة أشجار وحدائق وهلم جرا للجنود ومدعم أيضاً بمورد الماء العذب يكون كافياً في الأحوال الطارئة .

(٢) تستمر الامتيازات التي تتمتع بها الجيوش البريطانية في مصر في المسائل القضائية والمالية ويجوز تعديل ذلك في المستقبل بالاتفاق مع الحكومتين ،

(٣) تمنع الحكومة المصرية مرور الطائرات فوق الأراضي الواقعة على كلتا ضفتي قناة السويس إلى مدى عشرين كيلو متراً منها إلا في حالة الاتفاق بين الحكومتين على عكس ذلك .

على أن هذا المنع لا يتناول قوات الحكومتين أو الخطوط التي تقوم بتسييرها هيئات بريطانية أو مصرية حقيقية تعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

وقد اتفقتا أيضاً على أن تقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطائرات الحربية البريطانية وموظفيها ومهماتهما المتجهة إلى المطارات الموضوعات تحت تصرف القوات البريطانية طبقاً للفقرة ٩ من الاقتراحات أو القادمة من تلك المطارات .

وتقدم حكومة جلالاته التسهيلات الملائمة للطائرات الحربية المصرية وموظفيها ومهماتهما في الأراضي الواقعة تحت مراقبتها

المزكرة المصرية

يا صاحب الفخامة :

أتشرف بإبلاغكم وصول مذكرة بترخيص هذا اليوم الخاصة ببعض مسائل حرية وبأن أقر لكم أنها تمثل بالدقة الاتفاق الذى انتهينا إليه .

المستشاران

المزكرة المصرية

يا صاحب السعادة :

تعملون سعادتكم أن الحكومة المصرية قد أخذت على عاتقها القيام برنامج واسع النطاق للإصلاحات الداخلية . وانى أدرك أن هذا العمل سيكون أبعد غورا وأكثر صعوبة بسبب التعديلات المهمة التى ستدخل على نظام الامتيازات كما ترمى إليه الاقتراحات ، وأرى ضمنا لانجاز هذا البرنامج الإصلاحى على وجه يدعو إلى الارتياح أن الحاجة استدعو إلى الحصول على أفضل مشورة ممكنة ، فأنتهز هذه الفرصة لأبلغ سعادتكم أن فى نية الحكومة المصرية أن تحتفظ بخدمة برطانيين فى منصبى مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحفانية وذلك مدى المدة اللازمة لإكمال الإصلاحات المشار إليها . أما اللذان سيشفعلان هذين المنصبين فى المستقبل فستختارهما الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالتها البريطانية بالمملكة المتحدة ويعينان كوظفين مصريين من قبل الحكومة المصرية .

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة :

أتشرف بأبلاغ دولتكم وصول مذكرة تكم بتاريخ اليوم الخاص
بمنصبى المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضاى لوزارة الحقاينة
وقد علمت مع الارتياح ما ذكرتموه دولتكم عن مقاصد الحكومة
المصرية .

البوليس

المذكرة المصرية :

يا صاحب السعادة :

أنتهز هذه الفرصة لأبلغ سعادتكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء
الادارة الأوربية بإدارة الأمن العام . ولكن عملا بالتعهد الذى ينطوى
عليه الفقرة (٦) من الاقتراحات ستحتفظ الحكومة المصرية لمدة خمس
سنوات على الأقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات ، بعنصر
أوروبى ببوليس المدن يبق طول تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين
فاذا رغبت الحكومة المصرية فى المستقبل فى إعادة تنظيم قوة البوليس
فيمرئى أن أعلم هل تستطيع أن تعتمد على مساعدة حكومة جلالته البريطانية
فى هذه المهمة ؟

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة .

إن حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة قد علمت مع الارتياح
أنه عملا بالتعهد الذى تنطوى عليه الفقرة (٦) من الاقتراحات ستحتفظ

الحكومة المصرية ، بعد إلغاء الإدارة الأوربية بإدارة الأمن العام لمدة خمس سنوات على الأقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات بعنصر أوروبى ببوليس المدن يبقى طول تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

فإذا رغبت الحكومة المصرية فى المستقبل فى إعادة تنظيم قوة البوليس فيها فإن حكومة جلالتها البريطانية تكون سعيدة بأن تعيرها أفرادا خبرين أو بعثه من البوليس كما فعلت مع بلاد أخرى رغبت فى إعادة تنظيم قوات بوليسها .

الامتيازات

المذكورة البريطانية

بإصاحب الدولة :

جاء فى الفقرة « ١١ » من الاقتراحات ما يأتى :-

يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن نظام الامتيازات القائم فى مصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وعليه فإن جلالتها البريطانية يتعهد ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالى إلى المحاكم المختطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة

ومن المفيد أن أبين لدولتكم الخطة التى أرى من الممكن أن يجرى عليها إصلاح نظام الامتيازات إذ سأكون مستعدا لتأييد مساعى الحكومة المصرية لعقد اتفاقات مع الدول على أساس هذه الخطة متى بدى بتنفيذ المعاهدة المبنية على هذه الاقتراحات

في سنة ١٩٢٠ بينما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية
والمصرية كان يرجى وضع التداير لتلغى الدول الأجنبية محاكمها القنصلية
في مصر . وعليه تم اعداد مشروعات قوانين في تلك السنة لتوسيع اختصاص
المحاكم المختلطة بحيث يشمل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية
وسأكون مستعدا للاتفاق على اعتبار مشروعات تلك القوانين
أساسا لاصلاح نظام الامتيازات إذا رضيت الدول الأجنبية بنقل
إختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة أما فيما يتعلق بالتفاصيل فلا
شك ان الحاجة استدعو إلى تغييرات كثيرة
وهذه يجب أن يبحث فيها الخبراء .

على أن هنالك بعض تعديلات أعتقد أنها ستكون ضرورية على أى
حال . وأنا أراغب أن أنتهز هذه الفرصة لأذكرها لدولتكم :

قد يصعب على بعض الدول أن ترضى بنقل جميع قضايا رعاياها
الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة . فنقلها في هذه الحالة يجب
أن يكون اختياريا . والاختصاص في هذه الأمور يجب أن يظل للسلطات
القنصلية إلا إذا تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية
ذات الشأن على نقل ذلك الاختصاص إلى المحاكم المختلطة .

وإننى أتوقع الاتفاق على أن تخول المحاكم المختلطة الاختصاص في
هذه الشؤون فيما يتعلق بالرعايا البريطانيين .

أما في حالة العفو أو التخفيف من عقوبة صادرة على الأجانب وفي
حالة تنفيذ حكم الأعداء فيهم فإن وزير الحقانية يستشير المستشار
القضائى مادام هذا الموظف باقيا وذلك قبل تقديم مشورته إلى الملك .

إننى أعترف بأن الأحوال التى تطبق فيها الامتيازات في الوقت
الحاضر فيما يتعلق بسلطة الحكومة المصرية في سن قوانين تسرى على

الأجانب أو فرض ضرائب عليهم لا يتفق مع الأحوال الحاضرة
وساكون مستعدا للاتفاق على أن تقوم الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة
في المستقبل بإبداء كل موافقة لازمة لتطبيق التشريع المصرى ومن ضمنه
التشريع المالى ، على الأجانب إلا فى حالة التشريع الخاص بتشكيل المحاكم
المختلطة وتعدد اختصاصها فانه لا يتخذ إلا بموافقة الدول عليه

ويكون على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة أن تثبت من أن التشريع
المشار اليه لا يناقض المبادئ التى يجرى العمل بموجبها عادة فى التشريع
الحديث الذى يسرى على الأجانب وأنه ، فيما يتعلق بوجه خاص بأى
تشريع ذى صفة مالية ، لا يوجد تمييز غير عادل ضد الأجانب بما فيهم
الشركات الأجنبية

وأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة الجنائى يستلزم اعداد وتنفيذ
قانون جديد لتحقيق الجنائيات .

وفى مشروعات القوانين التى أعدت فى سنة ١٩٢٠ بعض نصوص
مهمة خاصة بقانون تحقيق الجنائيات (أنظر المواد ١٠ - ٢٧ من القانون
رقم ... الصادر فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا شك أن دولكم توافقوننى
على أن قانون العقوبات الجديد يجب أن لا يحيد عن المبادئ المقررة
بتلك المواد .

وهناك بضع مسائل لا بد فيها من الوصول إلى اتفاق بين الحكومة
المصرية وحكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة ، على أننى لا أعتقد
أن من اللازم عمل أى شئ فى الوقت الحاضر أكثر من مجرد ذكر
هذه المسائل .

فاما الأولى فهى تعريف كلمة (أجنبى) فيما يتعلق بالتوسيع المقترح
مخصص المحاكم المختلطة .

اننى أفهم من كلام دولتكم ان القوانين التى تنفذها المحاكم الأهلية
بمصر فى الوقت الحاضر تجعل جميع الأشخاص المقيمين بمصر خاضعين
للمحاكم الأهلية ماعدا أولئك الذين يخرجون من اختصاصها إما بحكم
قانون أو عرف أو معاهدة .

فأنا أقبل هذا المبدأ بشرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب
الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات فيما مضى يصبحون خاضعين
لاختصاص المحاكم المختلطة بقطع النظر عن تغييرات السيادة القومية التى
طرات بعد حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨

وأما الثانية فهى زيادة موظفى المحاكم المختلطة زيادة سيستلزمها
توسيع اختصاصها واختصاص وظيفة النائب العمومى الجديد للمحاكم
المختلطة والموظفين الذين استدعوا الحاجة إليهم لتمكينه من القيام بتلك الواجبات
على وجه يدعو إلى الارتياح .

ويؤخذ رأى المستشار القضائى — مادام باقيا — بشأن تعيين القضاة
الأجانب فى المحاكم المختلطة وتعيين رجال النيابة الأجانب إذا لزم

المذكرات المصرية

يا صاحب السعادة .

لى الشرف أن أبلغكم أننى تسلمت مذكركم بتاريخ هذا اليوم وفيها
تخبروننى بالخطة التى تعتقد حكومة جلالته بالمملكة المتحدة أنه
يمكن بموجبها إصلاح نظام الامتيازات وتلقون نظرى إلى بعض
الاعتبارات الخاصة التى تعلقون عليها أهمية .

ويسرنى أن أقول إن الاقتراحات الخاصة التى تشيرون إليها تتفق مع
رغبات الحكومة المصرية التى هى أيضا على اتفاق مع حكومة جلالته

البريطانية بوجه عام فيما يتعلق بالخطة التي يجب أن يسير عليها إصلاح نظام الامتيازات .

أما فيما يتعلق بتعريف كلمة (أجنبي) فينى ألاحظ إنه وإن تكن الحكومة المصرية لا تمنع في أن يسرى قضاء المحاكم المختلطة المدني والجنائي على الأجانب الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات الأجنبية قبل الحرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ - فإن الأجانب الذين ليست لهم هذه الامتيازات وما كانت لهم قط يجب بالطبع أن يكونوا خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية .

الموظفون الأجانب المذكورة المصرية

يا صاحب السعادة .

في خلال محادثاتي بشأن الفقرة (١٠) من الاقتراحات فهم أن حكومة جلالتهم البريطانية بالمملكة المتحدة وشمالى أيرلندا إن تشددت في تفسير ضيق غير معقول لهذه الفقرة وأنه ليس ثمة ما يمس حرية الحكومة المصرية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين في المناصب التي لا يتوافر لها موظفون بريطانيون ملائمون .

المذكورة البريطانية

يا صاحب الدولة : أشرف بإبلاغ دولتكم أنني تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة باستخدام موظفين أجانب وإنتى أثبت هذا الكلام له ارد هنا عن التفاهم الذى وصلنا إليه .

الاقليات

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة : أود أن أسجل أنه لم ير من الضرورة أن تذكر في الاقتراحات مسألة حماية الأقليات المشار إليها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وإن من المسلم به أن هذه المسألة ستكون في المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها .

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة : لى الشرف أن أحيطكم علما باسم تلام مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات .

السودان

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة : لما تبأحشنا في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفقنا على أن تفحص مسألة الديون التي على السودان في الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل والانصاف واتفقنا أيضا على أن يبحث ممثل الخزانة البريطانية مع ممثل لوزارة المالية المصرية هذه المسألة حالما تنفذ المعاهدة التي تعقد على أساس الاقتراحات .

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة :

ردا على مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم أتشفع باسم تلام

على أن مسألة الديون التي على السودان سيفحصها ممثلان عن الخزينة البريطانية ووزارة المالية المصرية بقصد تسويتها على أساس العدل والانصاف.

المزكرة البريطانية

يا صاحب الدولة .

من الملائم أن نسجل الاتفاق الذي قد انتهينا إليه بشأن الطرق التي بمقتضاها تجعل الاتفاقات الدولية منطبقة على السودان .

والاتفاقات التي سيكون من المرغوب تطبيقها على السودان ستكون بالطبع ذات صبغة فنية أو إنسانية . ففي الحالة التي يتم فيها إمضاء أى اتفاق من هذا النوع من مصر وبريطانيا العظمى ویراد تطبيقه على السودان فإن المتدوين البريطانى والمصرى يبدیان معاً فى الوقت الملائم تصريحاً كتابياً فحواه أن توقيعهما المشترك بالتأييد عن مصر والمملكة المتحدة يقصد به أن يشمل السودان .

ونه (فى الحالة التي يجب فيها التصديق على الاتفاق) متى تم إيداع الوثيقة التي تتضمن هذا التصديق من جانب جلالة ملك مصر ومن جلالته البريطانية يصبح هذا الاتفاق سارياً على السودان طبقاً لشروطه .

فاذا لم يعمل مثل هذا التصريح فالاتفاق لا يصبح سارياً على السودان إلا بطريقة الانضمام التي سيشار إليها فيما بعد .

وفى الحالة التي يعمل فيها مثل هذا التصريح لا يذكر السودان ذكرًا خاصاً فى مستندات التصديق .

وفى بعض الحالات التي ينص فيها الاتفاق على الانضمام اللاحق ، يكون من الملائم أن يسرى الاتفاق على السودان بهذه الطريقة يتم .

الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى مندوبان
يعينان لهذا الغرض

أما طريقة إيداع وثيقة الانضمام فيتفق عليها في كل حال بين الحكومتين
وفي هذه الأحوال لا يكون ثمة محل للتصديق

وفي المؤتمرات الدولية التي يجرى فيها المفاوضات بشأن أمثال هذه
الاتفاقات يظل المندوبان المصري والبريطاني على اتصال من أجل أى عمل
يتفقان على أنه من المرغوب فيه لمصلحة السودان .

المذكره المصريه

يا صاحب السعادة .

أتشرف بأبلاغ سعادتكم أننى تسلمت مذكركم بتاريخ هذا
اليوم بشأن طريق تطبيق الاتفاقات الدولية على السودان مما قد يرغب
في تطبيقه على تلك البلاد ، وإننى أؤيد ما جاء فيها بشأن التفاهم الذى
انتهينا اليه .

المذكره البريطانيه

يا صاحب الدولة .

فى أثناء محادثتنا الاخيره أعربت دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ
المعاهده تعاد الجنود المصريه إلى السودان . فاذا نفذت المعاهده بالروح
الوديه التى تفاوضنا بها فى الاقتراحات كما ترجو باخلاص حكومة جلالته
البريطانيه ببريطانيا العظمى وشمال ارلندا فإن الحكومه تكون مستعده
لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عوده أورطة مصريه إلى

السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة

المذكورة المصرية

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأبلاغ نخامتكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة
بعودة أورطة مصرية إلى السودان وقد أخذت علما بموقف حكومة
جلالته البريطانية في هذا الشأن

محمد محمود

مفاوضات النحاس - هندرسون

ابريل - مايو ١٩٣٠

لما نشرت المقترحات البريطانية التي حملها محمد محمود باشا (بعد أن وقعها في لندن) لعرضها على البلاط وفضل الوفد المصري الذي يرأسه النحاس باشا ألا يبدى رأيا إلا تحت قبة البرلمان وقد أجريت الانتخابات بمعرفة وزارة عدلي يكن باشا وامتنع الاحرار الدستوريون عن دخول هذه الانتخابات ولما تولت وزارة النحاس باشا رأت أن يفتح باب المفاوضات مع الحكومة البريطانية من جديد ورفضت أن تقول رأيا في مقترحات محمد محمود باشا - هندرسون وقد تألف وفد هذه المفاوضات من النحاس باشا ، وواصف غالى باشا ، والاستاذ مكرم عبيد ، عثمان محرم باشا وقد وصلوا إلى اتفاق مع الانجليز على جميع المسائل الخاصة بمصر وقطعت المفاوضات لعدم إمكان الاتفاق على نص المادة الخاصة بالسودان . ونحن نورد هنا نصوص المواد التي تم الاتفاق عليها منقولة عن الكتاب الأبيض الانجليزي لأن الحكومة المصرية لم تنشر كتابا عنها إلا فيما بعد :

مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه

المادة الأولى : ينهى احتلال مصر العسكرية بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية

المادة الثانية : بما أن مصر تنوى أن تطلب أن تكون عضوا في جمعية الأمم فان صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها كدولة مستقلة ذات سيادة في أن تصبح عضوا في جمعية الأمم عند ما يقوم بالشروط التي نص عليها عهد الجمعية .

المادة الثالثة : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن مسؤولية حماية أرواح الأجانب وأموالهم تقع منذ الآن على عاتق الحكومة المصرية وحدها التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

المادة الرابعة : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة في مصر .

ولذلك يتعهد جلالتهم بأن يبذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول (بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب) على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصري على الأجانب .

المادة الخامسة : تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها تأييد ما بينهما من الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات .

المادة السادسة : يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذوا في البلاد الاجنبية موقفا تتنافى مع المحالفة أو يعقد اتفاقات سياسية تتنافى مع نصوص المعاهدة الحالية .

المادة السابعة : إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة محتتمل أن تؤدي الى قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق الجمعية أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

المادة الثامنة : اذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السابقة فان الطرف الآخر مع مراعاة أحكام المادة السابقة يقوم في الحال بانجاده بصفة حليف وتتضمن المساعدة التي يقوم بها جلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب بأن يقدم لصاحب الجلالة البريطانية كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية

ويدخل في ذلك استعمال موانيه ومطاراته وطرق المواصلات بشرط أن يكون ذلك مطابقاً لنظام الإدارة والقوانين المصرية . وبناء على ذلك يكون للحكومة المصرية أن تتخذ كافة التدابير الإدارية والتشريعية لتنفيذ هذه التسهيلات والمساعدات .

المادة التاسعة : لما كانت قناة السويس جزءاً لا يتجزأ من مصر وكانت في الوقت عينه طريقاً عاماً للمواصلات وواسطة جوهرية للمواصلات بين الأجزاء المختلفة في الامبراطورية البريطانية فإن جلالة ملك مصر يرخص للحكومة البريطانية في وضع الجنود التي تراها لازمة لمساعدة الجيش المصري على حراسة القنال بجوار الاسماعيليه والأرض الواقعة غربها حتى محطة سكة حديد المحسنة وذلك إلى أن يتفق الطرفان على أن الجنود المصرية أصبحت بحيث تستطيع من تلقاء نفسها ضمان حرية الملاحة وسلامتها في القنال . ولهذا الغرض عينه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أسيوط إلى بورت فؤاد ، وتترك للجنود البريطانية حرية دخول الصحراء من جانبي القناة للتمرين والمناورات . ولا يكون لوجود هذه القوات صبغة الاحتلال بوجه ما ولا يمس على الإطلاق حقوق السيادة المصرية . والمفهوم بعد انقضاء مدة العشرين سنة المعينة في المادة ١٤ أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان على مسألة عدم لزوم الجنود الانجليزية فيما بعد لأن الجنود المصرية أصبحت بحيث تستطيع من تلقاء نفسها المحافظة على حرية الملاحة وسلامتها في القناة — إذا اختلف الفريقان المتعاقدان على ذلك فلمهما أن يعرضا الخلاف على جمعية الأمم لحله .

المادة العاشرة : نظراً لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط والمخالفة الملحوظة في هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية في بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرحية ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر في بلاط سانت جيمس سفير

المادة الحادية عشرة : خاصة بالسودان .

المادة الثانية عشرة : لانتحل أحكام هذه المقترحات بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ أو يحوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق عصبة الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

المادة الثالثة عشرة : اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها لا ييسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم

المادة الرابعة عشرة : فى أى وقت بعد انقضاء مدة ٢٠ سنة على المعاهدة يتفاوض الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أحدهما لإدخال ما يريان من تعديل على مواد المعاهدة بالاتفاق بينهما طبقا للظروف والأحوال التى توجد حينئذ . وإذا اختلفا يسوى الخلاف طبقا لعهد جمعية الأمم ومع ذلك فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكنهما أن يتفاوضا برضاهما على نية إدخال أى تعديل على المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة : تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوسائل الأخرى التى يتنافى استمرارها مع نصوص هذه المعاهدة . وعند طلب أحد الطرفين المتعاقدين يجوز وضع الاتفاقات التى ألغيت بهذه المادة فى شكل اتفاق يعقد بينهما فى خلال ستة شهور ابتداء من تاريخ تنفيذ المعاهدة الحالية .

المادة السادسة عشرة : يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ويبدأ تنفيذها يوم تبادل التصديق عليها ويجب أن تسجل فى سجل جمعية الأمم .

اتفاقات تمت بين الطرفين

تتعلق بالمسائل المختلفة الهامة التي نشأت أولها علاقة بالمعاهدة

مذكرة الجيش

فيما يتعلق بالمسائل العسكرية تم الاتفاق بيننا على مايلي : —

- أولا : يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتنتهى وظيفة المفتش العام وهيئة أركان حربه .
- ثانيا : لما كانت الحكومة المصرية ترغب فى تدريب الجيش المصرى تدريبا تاما كاملا ولما كان فى نيتها كمنفعة طبيعية للتحالف الذى تم أن تختار المعلمين الأجانب الذين ترى ضرورة استخدامهم من بين الرعايا البريطانيين فإنها تلجأ فقط إلى مشورة البعثة العسكرية البريطانية . وستقدم حكومة صاحب الجلالة البريطانية البعثة العسكرية التى تريدها الحكومة المصرية وستتعهد أيضا بأن تقبل فى الجزر البريطانية المتحدة وتتكفل بتدريب جميع أفراد القوات المصرية التى قد ترغب الحكومة المصرية فى إرسالها للتدريب . ومن أجل الظروف التى ستنشأ من هذه المعاهدة فإن الحكومة المصرية بطبيعة الحال سوف لا ترغب فى إرسال أفراد من قواتها المسلحة للتدريب فى الخارج فى بلاد غير الجزر البريطانية المتحدة
- ثالثا : حرصا على مصالح التحالف ونظرا لاحتمال التعاون الفعلى بين القوات البريطانية والمصرية ينبغى أن لا تختلف أسلحة ومعدات القوة المصرية فى طرازها عن أسلحة ومعدات القوة البريطانية وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تتوسط لتسهيل على الحكومة المصرية استيراد ما تحتاج إليه من السلاح والذخائر من إنجلترا .
- رابعا : المفهوم من المادة التاسعة من المعاهدة أنه إذا اتفقت

الحكومتان بعد معاينة الأرض التي في جوار الإسماعيلية أن الأرض التي إلى غرب القنال وبالقرب من الإسماعيلية أو غربا بين سكة الإسماعيلية ومحطة سكة الحديد في المحسمة لاتسع ثمانية آلاف رجل ولا تكفي لتدريبهم فإن الحكومة المصرية تقدم في المكان الذي يتفق عليه جنوب الإسماعيلية وغرب القنال أرضا أخرى ملائمة لتزول ٢٥٠٠ جندي من القوات البرية وتدريبهم .

خامسا : تسهل الحكومة المصرية بما يلزم جميع طرق المواصلات المعقولة بين أماكن الجنود البريطانية وتسهل كذلك في بورت سعيد والسويس وسائل إنزال المؤن والمهمات للجنود البريطانية .

سادسا : تقدم الحكومة المصرية للجنود البريطانية المؤلعة من ٨ آلاف من الجنود البرية ٣ آلاف من قوة الطيران مساكن دائمة بما يلزمها من دورة مياه طبقا للطرق الحديثة المعروفة ولما يرضى الحكومة البريطانية في الأماكن المتفق عليها بحسب المادة التاسعة من المعاهدة والفقرة الملحقة بها وذلك من غير مقابل من الحكومة البريطانية وعلاوة على ذلك تتخذ الحكومة المصرية ما يلزم من التدابير لراحة الجنود نظرا إلى ما هو معروف عن طبيعة الأرض قترع لهم الأشجار وتنشئ الحدائق وغير ذلك مما هو معقول . وتقدم كذلك معسكرا للاستشفاء على ساحل البحر الأبيض . ومتى تم هذا كله فإن الجنود الانجليزية الموجودة حينئذ في جهات مصر المختلفة تجلو عنها وتسلم إلى الحكومة المصرية جميع الأبنية التي تخليها ما عدا التي هي ملك خاص بها .

سابعا : مع الاحتفاظ بإمكان إجراء تعديلات يجوز للحكومتين أن تتفقا على إدخال أحوال إعفاء وامتيازات في المستقبل على المسائل التشريعية والمالية ولا يدخل في ذلك استمرار الاعفاء من الضرائب الذي

تتمتع به الآن الجنود البريطانية الموجودة في مصر وتطبيقه على جميع القوات المسلحة لصاحب الجلالة البريطانية في مصر .
وتتخذ الحكومة المصرية التدابير اللازمة للتأكد من أن تغيير الأحوال بعد انتقال الجنود البريطانية إلى الأماكن المذكورة لا يجعل مركزهم ، فيما يتعلق بأحوال الإعفاء والإميازات أقل مما يتمتعون به الآن .

ثامنا : للحكومة المصرية أن تحرم مرور الطائرات فوق الأراضي الواقعة على جانب قناة السويس على بعد عشرين كيلومترا منها — ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك — على أن هذا التحريم لا يطبق على قوات الحكومتين أو على الخطوط الجوية المدنية التابعة لجماعات بريطانية أو مصرية معترف بها تعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .
تاسعا : تمنح الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للطائرات البريطانية والعاملين فيها ومؤها عند ذهابها إلى المطارات الموضوعة تحت تصرف القوات البريطانية وخروجها منها . وذلك طبقا للمادة الثامنة من المعاهدة وتحقيقا لهذا الغرض تقوم الحكومة المصرية بالمحافظة على هذه المطارات ومحطات نزول الطائرات في الأراضي المصرية وتسهيل الانتفاع بها في جميع الأوقات حسب اللزوم وأن تسمح لمندوبي سلاح الطيران البريطانى بمعاينة المطارات للوثوق على أحوالها ولتزيدها بالوقود ومن الجهة الأخرى تمنح حكومة صاحب الجلالة البريطانية التسهيلات نفسها للطائرات العسكرية المصرية وعملها ومؤها في المطارات البريطانية بمنطقة القناة وذلك في أثناء انتقالها من المطارات المصرية وإليها .

المصائل الأخرى

عاشرا : تنوى الحكومة المصرية إلغاء الإدارة الاوربية في قسم

الأمن العام ولكنها تستبقى لمدة خمس سنوات من تاريخ تنفيذ المعاهدة
بعض رجال العنصر الأوربي في بوليس المدن الذين يبقون المدة نفسها
تحت إمرة الضباط البريطانيين في البوليس المصرى

ولتسهيل إحلال الموظفين المصريين تدريجياً محل العناصر الاوربية
في البوليس تقترح الحكومة المصرية الاستغناء كل سنة عن خدمة خمس
من رجال البوليس الأوربي ولكنها مع ذلك تنوى أن تستخدم طول
المدة ضباطا بريطانيين للبوليس لرياسة العنصر الأوربي فيه .

حادى عشر : تنوى الحكومة المصرية الانتفاع بمساعدة الاختصاصيين
الأوروبيين في الاصلاحات الداخلية التى تفكر فيها فتحافظ لذلك ما بقى من
المدة على عقودها الحالية مع المستشار المالى والمستشار القضاى وهذان
الموظفان يحسبان موظفين مصريين فى الحكومة المصرية .

ثانى عشر : بالنظر إلى معاهدة الصداقة والمحالفة الممضاة اليوم
تفضل الحكومة المصرية طبعاً الرعايا البريطانيين الذين لهم الكفايات
اللازمة على غيرهم عند استخدام الخبراء الأجانب .

ثالث عشر : توافق الحكومتان على أن مسألة الدين الذى لمصر على
السودان تفحص على نية تسويتها طبقاً للعدل والإنصاف ولهذا الغاية
تبحث وزارة المالية المصرية مع مندوب من قبل الخزينة البريطانية فى
هذه المسألة حالما تنفذ المعاهدة

رابع عشر : توافق الحكومتان على عدم التمييز بين الرعايا البريطانيين
والرعايا المصريين فى السودان فى مسألة المهاجرة إلى السودان أو امتلاك
الأراضى فيه . واتفقنا كذلك على أنه إذا نفذت المعاهدة بروح الصداقة
التي وسمت بها المفاوضات فإن حكومة جلالة الملك تنظر بين العطف فيما

اقترح من إعادة الأورطة المصرية إلى السودان عند جلاء الجنود البريطانية عن القاهرة .

خامس عشر : اتفقت الحكومتان من جهة مسألة تطبيق الاتفاقات الدولية في السودان على أن تكون تلك الاتفاقات ذات صبغة فنية أو إنسانية (وهذا النمط مماثل الوارد في معاهدة محمد محمود — هندرسن)
سادس عشر : تبدي الحكومة المصرية من جهة المادة ١٢ سرورها من تعيين ممثل انكلترا أول سفير إلى مصر . وتنوئ أن يبقى خلفاؤه مقدمين على ممثلي الدول الأخرى

سابع عشر : اتفقت الحكومتان من جهة المادة التاسعة من المعاهدة على أنه حالما تنفذ المعاهدة تتفاوضان لتعيين الخطة التي يجب اتباعها في رأيهما لإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية والتي تؤيد الحكومة البريطانية مصر فيها لعقد اتفاقات ملائمة مع الدول ذوات الامتيازات

المذكرة البريطانية الخاصة بتعريف الامتيازات

يا صاحب الدولة

إن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية للجزر المتحدة تعترف فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من المعاهدة التي أبرمت اليوم بأن الأحوال التي تطبق فيها الامتيازات الأجنبية في الوقت الحاضر بشأن سلطة الحكومة المصرية بوضع التشريع الخاص بالأجانب أو فرض الضرائب عليهم لم تعد ملائمة للأحوال الحديثة وهي مستعدة للوفاقه على أن كل قبول في المستقبل يكون ضرورياً قبل تطبيقات التشريعات المصرية ومنها التشريع المالي على الأجانب يكون من جانب الجمعية العمومية للمحاكم

المختلطة إلا في حالة التشريع الخاص بنظام المحاكم المختلطة نفسها أو سلطاتها القضائية فإن مثل هذا التشريع لا يكون نافذاً إلا بموافقة الدول أما اختصاص الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة فيجب أن يقتصر على مراعاة أن التشريع المراد وضعه لا يتنافى مع المبادئ العامة المتبعة في التشريع الحديث الذي يمكن تطبيقه على الأجانب مع ما يكون لذلك من العلاقة الخاصة بالتشريع المالي بحيث لا يكون هناك تمييز مجحف بالأجانب ومن ذلك الشركات الأجنبية

إن نقل الاختصاص الذي للمحاكم القنصلية الآن إلى المحاكم المختلطة وهو ما يكون بطبيعة الحال خاضعاً لأحكام الفقرة الثامنة من المذكرة المصرية بتاريخ اليوم سيستلزم إعادة النظر في القوانين الحالية المتعلقة بترتيب واختصاص المحاكم المختلطة . ويدخل في ذلك تحضير وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات . ولهذه الأغراض فإن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة مستعدة لقبول المبادئ التي استخلصت من المباحثات التي حصلت في هذا الموضوع في سنة ١٩٢٠ كقواعد للعمل بها

وقد يكون من الصعب بالنسبة إلى بعض الدول أن توافق على نقل جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية لرعاياها إلى المحاكم المختلطة وإذن يكون نقل هذه المسائل اختيارياً . وإذن يبقى اختصاص المحاكم القنصلية في هذه المسائل كما هو إلا إذا كان هناك اتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية المختصة على نقلها إلى المحاكم المختلطة .

وهناك بعض المسائل سيكون من الضروري الوصول إلى اتفاق بشأنها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية ولكن ليس من الضروري أن يفعل في هذه اللحظة أكثر من ذكر هذه المسائل

أولاً : تعريف لفظة «أجنبي» فيما يتعلق بالتوسيع المقترح في اختصاص المحاكم المختلطة

ثانياً : زيادة مستخدمي المحاكم المختلطة ونياتها لما سيستلزمه التوسيع المقترح في اختصاصها.

ثالثاً : الإجراءات التي تتخذ لاستصدار العفو أو تبديل الحكم الذي يصدر على الأجانب وأيضاً فيما يتعلق بتنفيذ عقوبة الأعدام التي قد يحكم بها عليهم .

المذكورة المصرية

لى الشرف أن أفيدكم باستلام مذكرتكم المؤرخة بتاريخ اليوم التي بها أخبرتموني بالقواعد العامة التي ترى الحكومة البريطانية أنها مستعدة أن تؤيد الحكومة المصرية في مساعيها لإبرام اتفاقات مع الدول الأجنبية لتعديل نظام الامتيازات

ولمى لسعيد بأن أذكر أن الحكومة المصرية متففة بوجه عام مع الحكومة البريطانية بالنسبة للقواعد التي يجرى عليها تعديل نظام الامتيازات الأجنبية

وأنى لأرغب في أن أنشط عزم الحكومة المصرية على إبرام اتفاقات على هذه القواعد لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية بغير أن يمس ذلك رغبتها في الحصول على إلغاء هذا النظام فيما بعد.

أما فيما يتعلق بإعادة النظر في القوانين الحالية الخاصة بترتيب واختصاص المحاكم المختلطة فيما يتعلق بسن قانون جديد لتحقيق الجنابات فإن الحكومة المصرية تعترف بأنها لم تخرج عن المبادئ المعمول بها بوجه عام في التشريعات الحديثة في تطبيقها على الأجانب .

مفاوضات ١٩٣٦

وقفت مفاوضات سنة ١٩٣٠ عند مسألة السودان وفشلت بالكيفية التي وضعناها . تولى صدق باشا الوزارة عقب النحاس باشا وحاول الدخول في مباحثات مع الانجليز ولكن لم يتم ذلك . وظلت الأمور تسير في مصر من سيء إلى أسوأ إلى أن جاء أكتوبر سنة ١٩٣٥ حيث شعرت البلاد أن محادثات تجري بين دولة نسيم باشا وبين السير مايلز لامبسون ترمي إلى عقد محالفة عسكرية بين مصر وبريطانيا وكانت الحياة النيابية متعطلة . تحركت البلاد من أقصاها إلى أقصاها لأنها خشيت أن تتعرض مصالح البلاد للخطر وخاصة أن الجو الدولي كان ملبداً من جراء النزاع الإيطالي الحبشي وكانت خطبة محمد محمود باشا في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ هي الطلقة الأولى في ثورة جالحة اشتملت نفوس الشباب يدعوهم إلى توحيد الصفوف والعمل على تحقيق مطالب البلاد وقد استشهد في هذه الحركة شباب عزيز كتب بدمائه وثيقة تأليف الجبهة الوطنية التي تم الاعتراف بها في يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ .

وقد طلبت الجبهة من بريطانيا المفاوضة على أساس مشروع ١٩٣٠ فجاء الرد البريطاني بأن الحكومة البريطانية ترى أن تقوم المناقشة أولاً على المسائل العسكرية فإذا نجحت انتقلت المناقشة إلى مسألة السودان فإذا نجحت جرت المفاوضات الرسمية بين ممثلي البلدين وذكر الرد أن فشل المفاوضات في الوصول إلى اتفاق سيكون له عواقب خطيرة وأنه قد يتعين على الحكومة البريطانية في هذه الحالة أن تعيد النظر في سياستها في مصر كما أشار الرد إلى أن المفاوضات والمباحثات تجري مع جميع الأحزاب .

وقد دعا جلالته المغفور له الملك فؤاد الأول أعضاء الجبهة ووجه إليهم هذا النطق السامى الكبير : ليس بيننا كبير وصغير فلنجلس جميعا بغير مراعات للرسميات وهأنأ فيما بينكم كواحد منكم وأنى لأشعر فى هذه اللحظة ونحن جميعا مصريون ندين بالإخلاص والمحبة لبلادنا بأننا كأفراد عائلة واحدة نشعر جميعا بشعور واحد .

« إنى أيها السادة قد دعوتكم أولا لأشكركم على الجهود والقيمة التى بذلتوها جميعا فى سبيل البلاد منذ زمن بعيد .
ولأشكركم بصفة خاصة على تكوين جبهتكم التى نالت بواستطها البلاد وستنال بواستطها إنشاء الله كل خير وإنما هذا الخير لا يكون إلا حيث يكون الإخلاص والتضامن .

أنتم قد اجتمعتم فى هذه الجبهة فتمت إليها من هيات مختلفة واشتركتم فى عمل واحد على الرغم مما قد يكون بينكم من فوارق فى رأى والاتجاه فأملى أن تثابروا على التضحية بكل الاعتبار الشخصية أو الحزبية فى سبيل وطننا المقدس فإذا ما شعر أحدكم بغضاضة فليعتصم بالصبر وليصابر زميله وعلى كل حال فلا يسأم إذا قامت فى وجهه صعوبة فإن المقام مقام النجلد نظراً للغاية الكبرى التى تتبغونها جميعا وابتغيا معكم وهى رفعة الوطن وإنى هنا أكلهكم لا كملك فقط ولكن كوالد يهيمه أمر أولاده ويهيمه دائماً أن يراهم على أحسن حال . وإنى كملك لا أعرف أحزابا ولا أعرف جماعات لا أعرف إلا مصريين ولا أعرف إلا مصر وكل المصريين متساوون فى نظرى .

إن أمامكم جميعا صعبا باجمة فلا بد من الاستعانة عليها والحكمة والحزم مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى نسعى إليها . وهاهو موضوع المفاوضات مع دولة انجلترا قد أصبح من الشؤون العاجلة الحالية

كما يدعو لاستغلالها اشتغالا جدياً ولا يخفى أن هذه المفاوضات قد
شرع فيها تكراراً وفي كل مرة كان يطرأ ما يدعو لعدم نجاحها حتى بقينا
سنتين كثيرة بغير نظام مستقر ، والآن وقد عرضت دولة بريطانيا
المفاوضة علينا من جديد فالفرصة قائمة لبذل ما استطاع من جهود في
سبيل إنجاز المهمة الكبرى التي تتطلبها منكم البلاد وهي فرصة جميلة تلك التي
يتاح بفضلها أن يشترك زعماء البلاد جميعاً فيما يحقق رغبات البلاد وكلها
كذلك فإن بريطانيا من جهتها تتوق إلى أن تتعامل مع مصر كلها وأنا
كذلك لا أستطيع أن أدخل في التفاصيل الخاصة بهذه المفاوضات فهذا
شأنكم أي شأن يمثل البلاد ، ولكن الذي أعرفه أن فيكم جميعاً المقدرة
لمباشرة هذه المهمة .

ولم يكن في الاستطاعة مع تشدد دولة بريطانيا في القيام بالمفاوضة
أن يتأخر الأمر حتى يأتي البرلمان ولما كانت وزارة دولة نسيم باشا لا تمثل
أحزاب البلد فإن دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معي بالأمس عن رغبته
في إخلاء مركزه مما يدعونا الآن إلى تكوين وزارة ائتلاف وها قد بحث
الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا وأظننا قد اقتربنا من أن
نتفاهم . لقد اتفق دولته ٩٩ ٪ على ذلك وبقى ١ ٪ وإني متمسك به
أيضاً ، وعلى كل حال فتلك هي رغبتنا التي نشعر بأنها رغبة البلاد جميعاً
فقد آن الأوان لأن تتضافر الكفايات كلها لخدمة البلاد خصوصاً إذا كنا
في صدد حل القضية الكبرى قضية الاستقلال .

نعم هناك انتخابات نعم هناك برلمان سينعقد ولكن الأمر
أصبح وقد لا يستطيع معه التأخير لأشهر تأتي فإذا ما تم الأمر
وانتهينا من القضية العامة كان في الاستطاعة أن تأخذ الأنظمة الدستورية
طريقها التقليدي المعتاد إذ يكون قد جاء الوقت التي تصبح فيه مشاغلنا
مشاغل داخلية محضة لا تمس الشؤون المتعلقة بكيان البلاد بل وجودها .

أيها السادة إن الوقت وقت تضحية والتضحية في سبيل البلاد تهون
مهما كانت غالية وإنى أعد جبهتكم بتعصدي في المهمة التي أخذتها على عاتقها
والتي أرى أن أهم ما فيها بث روح الوثام والمحبة بين الجميع ، ولكن
الوفد المصرى رفض فكرة الوزارة الائتلافية وفضل تأليف وزارة
محايدة تجرى الانتخابات برياسة على ماهر باشا .

ولما تألفت وزارة على ماهر باشا واستصدرت المرسوم الملكى بتعيين
أعضاء الهيئة الرسمية للمفاوضات أبلغ هذا المرسوم إلى المندوب السامى
البريطانى وحرصت على أن يشير فى خطابه إلى التهديد الذى ورد فى الرد
البريطانى الاول على الجبهة الوطنية حيث قال :

« ولا يسعنى عند تبليغكم الصورة المرفقة من المرسوم المشار اليه إلا
أن ألاحظ عند قيامكم بالتبليغ الشفهى سالف الذكر قد نوهتم بأن
الافخاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جديدة بما قد يحمل الحكومة
البريطانية فى إعادة النظر فى سياستها نحو مصر . ولا شك لم يفت شعادتكم
ما أثارته هذه التصريحات فى رأى العام المصرى من القلق الشديد . حقا
إنكم حرصتم على الإشارة انها لا تنطوى على التهديد أو الارهاب وأنها
لا تعدد تقرير الواقع ولكن مهما يكن لهذه الإشارة من أثر فى تخفيف
وقوع التصريحات التى كلفتم إبداءها بصيغة خاصة لا يسع الشعب المصرى
وحكومته ومندوبوه ناطقين بلسانه أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات
تعالج فى ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرة

لذلك ومراعاة للصلة المشتركة للبلدين ، أتشرف بأن أرجو منكم
أن تؤكدوا لى أن الحكومة البريطانية ترى حق الرأى ألا شئ . يمكن أن
يحد من حرية مصر فى المناقشة والعمل وأن استعمال هذه الحرية لن يؤثر
على ما بين البلدين من صلوات الصداقة ،

وقد جله فى رد المندوب السامى ما يأتى : -

فجوابا على ذلك يسرنى أن أخبر دولتكم ببناء على تعليمات حكومتى
أن لها وطيد الأمل بل أنها فى الواقع موقنة أن كلا الفريقين سيدخل
قصارى جهده كى لا يترتب على استعمال هذه الجزية أى تأثير فى العلاقات
الودية بين البلدين وأن الحكومة البريطانية لتتحمل أصدق عواطف الود
حيال الحكومة المصرية والشعب المصرى . وبينما تجسد من الواجب أن
تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى شأنها فى ذلك
شأن كل الحكومات فانها ترى إذا كان هناك ثمة فشل فى الوصول إلى
اتفاق بالرغم مما يحذو الفريقين من صادق الرغبة — أنه ليس من
الضرورى أن يترتب على الفشل تأثير فى حسن العلاقات بين البلدين
تلك العلاقات التى نحرص الحكومة البريطانية لا على استدامتها فحسب
بل على زيادتها قوة

وقد بدأت المفاوضات فعلا فى يوم ٢ مارس سنة ١٩٣٦ واسفرت
عن المعاهدة الآتى نصها

معاهدة ١٩٣٦

نصوص المعاهدة وملاحقتها

(بعد الديباجة)

المادة الأولى

انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور

المادة الثانية

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدين بالطرق المرحية .

المادة الثالثة

تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية الأمم . وبما ان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من عهد العصبة .

المادة الرابعة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

المادة الخامسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بان لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

المادة السادسة

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل

الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو لآى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة.

المادة السابعة

إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفاً وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهى وقيام حالة دولية مفاجئة ويخشى خطرها فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الأراضى المصرية مع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة .

المادة الثامنة

بما أن قنالى السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضاً طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة برخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بان يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحددة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها ولا يكون لوجود

تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الاحوال كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشر على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

المادة التاسعة

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات فى المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى تكون موجودة بمصر طبقاً لأحكام هذه المعاهدة

المادة العاشرة

ليس فى أحكام هذه المادة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

المادة الحادية عشرة

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين .

ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة
السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادارتهما في
السودان يجب أن تكون رفاهيه السودانيين

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم
مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الممهلين من بين البريطانيين
والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم
العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون الهجرة المصرية إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما
يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين
الوطنيين المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق المادة
فما يتعلق بالطريقة التى تصير بها المعاهدات الدولية سارية فى السودان

المادة الثانية عشرة

يعترف حضرة صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن حماية أرواح
الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون
سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد

المادة الثالثة عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن نظام الامتيازات
القائم الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون إبطاء
وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الخصوص
في ملحق هذه المادة

المادة الرابعة عشرة

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون
استمرار بقائها متافياً لأحكام هذه المعاهدة ويجب أن يعد باتفاق الطرفين
إذا طلب أحدهما ذلك بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك في مدى
سنة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة.

المادة الخامسة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما يصدد تطبيق
أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لها تسويته بالمفاوضات
بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم.

المادة السادسة عشرة

يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب أى منهما في
أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك
بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف
السائدة حينذاك

فاذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي
أعيد نظرها يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام
عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو هيئة
للفصل فيه طبقاً للإجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان.

ومن المتفق عليه أن أى تفسير في المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل
استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للبادئ التي تنطوى عليها

ومع ذلك فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ
المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة
النظر فيما سبق بيانه .

المادة السابعة عشرة

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى
أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ
تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .
وإقراراً بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكرهم على هذه المعاهدة
ووضعوا أختامهم عليها .

الملحقات

ملحق للمادة الثامنة

- ١ — من غير إخلال بأحكام المادة السابعة يجب أن لا يزيد عدد
قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى توجد بقرب القنال على
عشرة آلاف من القوات البرية وأربعائة طيار من القوات الجوية ومعهم
العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين للإدارة والأعمال الفنية ولا
يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمال
- ٢ توزع القوات البريطانية التى توجد بقرب القنال كما يأتى : (أ) فيما
يتعلق بالقوات البرية . فى (المعسكر) ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبى
الغربى للبحيرة المرة الكبرى . (ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية . على
مسافة خمسة أميال من سكة حديد بور سعيد السويس من القنطرة شمالا إلى
ملتقى سكة حديد السويس — القاهرة والسويس والاسماعيلية جنوباً مع امتداد
على خط سكة حديد الاسماعيلية — القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية
للطيران بأبى صوير وما يتبعها من الأراضى المعدة لنزول الطائرات

والميادين الصالحة التي تنشأ شرق القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات

٣ — يعد في الأماكن المحددة أنفا للقوات البريطانية البرية التي حدد عددها في الفقرة الأولى سالفة الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعائة من رجال القوات الجوية وأربعمائة وخمسين موظفا مدنيا وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن) ما يحتاج إليه من الأراضي والشككنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذي قد تستلزمه الطوارئ. وتكون الأراضي والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة وفضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ وعدم موقع لإقامة مصحة للنقاهاة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ — تقدم الحكومة المصرية الأراضي وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومصحة النقاهاة المشار إليها في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الآن في تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة على أن تساهم حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بدفع ما يأتي : —

١ — المبلغ الذي أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ في إقامة شككنات جديدة أنشئت لتحل محل شككنات قصر النيل في القاهرة .

٢ — تكاليف ريع الشككنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أول هذين المبلغين في الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتى ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر في الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقا للفقرة

الثامنة عشرة الآتى ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى إيجاراً مناسباً نظير استعمال المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الإيجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية

٥ — بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فوراً شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يعهد إليها بمجيع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها إلى حين تمامها . وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكروكية) والمواصفات التى يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين فى هذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه . ويكون لكل عضو فى هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثليهم حق فحص الأعمال فى جميع أحوال لإنشائها كما يجوز لممثلى المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل . ولهم أيضاً حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها فى أى وقت أثناء سير العمل وتنفيذ المقترحات والمشروعات التى يقدمها ممثلو المملكة المتحدة فى اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة . وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات حيث تكون لوحدة الطراز أهميتها قد اتفق على أن تكون المهمات التى تشتري وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عامة فى الجيش البريطانى .

ومن المفهوم طبعاً إنه يجوز للحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أن تقوم على نفقاتها الخاصة بعد استعمال القوات البريطانية هذه الشكبات والمساكن بادخال التحسينات والتغييرات وإنشاء مباني جديدة فى المنطقة المحددة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ — تحقيقا لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المصرى ولإبلاغ وسائل المواصلات فيها إلى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة - تتولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المهيئة بعد وصياتها .

١ — الطريق :

١ — بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزقنى وطنطا وكفر الزيات ودمهور .

٢ — بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى هليوبوليس .

٣ — بين بور سعيد والاسماعيلية فالسويس .

٤ — مواصلة بين الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتدة من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا تقريبا غرب السويس .

ولابلاغ هذه الطرق إلى المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدما ويكون لها تحويلات حول القرى إلخ وتنشأ من مواد من شأنها أن تجعلها صالحة دائما لارتفاع بها في الأغراض الحربية . وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر . وأن تطابق المواصفات الفنية المهيئة بعدوهى المواصفات العادية للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات الثقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع عجلات أو من ذوات الست عجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . ففما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الأمامى لآية سيارة وبين الدنجل الخلفى السيارة التى أمامها عشرين قدما ويكون النقل على كل دنجل خلفى أربعة عشر

طننا وعلى كل دنجل أمامى ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجايين ثمانية عشر قدما . وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست تكون المسافة بين الدنجل الأمامى لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما والمسافة من الدنجل الخلفى والدنجل الأوسط أربعة أقدام وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامى ثلاثة عشر قدما ويكون الثقل على كل من الدنجايين الخلفى والأوسط ٨٠١ طننا وعلى كل دنجل أمامى أربعة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩٢٥ طننا وطولها الكلى خمسة وعشرين قدما والبعد بين مقدم إحداها ومؤخر التالية لها رأسا ثلاثة أقدام ويكون ثقل الـ ١٩٢٥ طننا محملا على شريطين يرتكزان على مسطح قدره ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى .

ب — السكك الحديدية

١ — تزداد تسهيلات السكك الحديدية فى منطقة القنال وتحسن لشد حاجة القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة وتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة ويرخص بموجب هذا الحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تاتخذ على نفقتها الخاصة ما قد تقتضيه حاجات القوات البريطانية فى المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فإذا مست هذه الإضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة لنقل العوام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية

٢ — يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا

٣ — يحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائما

(٧) — فضلا عن الطرق الميينة فى الفقرة السادسة ١ السالف ذكرها

وللاغراض ذاتها ستتمشىء الحكومة المصرية الطرق المبينة بعدو تقوم بصيانتها

١ -- الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا إلى قنا وقوص .

٢ -- من قوص إلى القصير .

٣ -- من قنا إلى الغردقة .

وستنشأ هذه الطرق والكبارى التى تقام عليها وفق نفس المستوى

المبين فى الفقرة السادسة السالف ذكرها .

وقد لا يتيسر لإنشاء الطرق المشار إليها فى هذه الفقرة والطرق المشار

إليها فى الفقرة السادسة فى وقت واحد ولكنها ستنجز بقدر المستطاع .

(٨) -- وحينما تتم الأما كن المشار إليها فى الفقرة الرابعة على

ما يرضى الطرفين المتعاقدين (ولا تدخل فى ذلك المساكن الخاصة بالقوات

التي ستبقى مؤقتا بالاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشر الآتى ذكرها)

وتتم الأعمال المشار إليها فى الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدالسكك

الحديدية المبينة فى الشطرين ٢ و٣ من الجزء ب من تلك الفقرة) تنسحب

القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر المصرى غير الجهات الواقعة

فى منطقة القنال والمبينة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات

الباقية مؤقتا بالاسكندرية وتخلى الأراضى والشكنات ومنازل الطائرات

البرية ومراسى الطائرات البحرية والأبنية التى تشغلها القوات وتسلم إلى

الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها ملكا للأفراد .

٩ -- أى خلاف فى رأى بين الحكومتين فى تنفيذ الفقرات ٣ و٤

و٥ و٦ و٧ و٨ السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة

من ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضوا منهم ويعين الثالث

بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنة قرارا نهائيا .

١٠ -- تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانيين قدا تفرق على إعداد المناطق

المحددة بعد لتدريبها . ويجرى التدريب فى المنطقتين أ ، ب طول السنة

وتكون المنطقة ج للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس .

١ -- غربى القنال من القنطرة شمالاً إلى خط سكة حديد السويس
القاهرة جنوباً (بما فى ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٣٠ و ٣١
شرقا بحيث تستبعد كل الأراضى المزروعة .

ب -- شرقى القنال . حسب الحاجة

ج -- امتداد المنطقة (١) جنوباً إلى خط العرض الشمالى ٥٢ ر ٢٩
ومن ثم فى الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠ ر ٢٩ بخط
الطول الشرقى ٤٤ ر ٣١ ومن هذه المنطقة شرقاً على امتداد خط العرض
الشمالى ٣٠ و ٢٩ ومساحات المناطق المشار إليها فيما سبق مبينة على
الخريطة الملحقه بالمعاهدة ، مقياس رسم ١ — ٥٠٠ ر ٥٠٠

١١ -- تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على
جانبى قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منها إلا ما كان بقصد
العبور من الشرق إلى الغرب او بالعكس فى عمر عرضه عشرة كيلو مترات
عند القنطرة مالم تتفق الحكومتان على غير ذلك على أن هذا المنع لايسرى
على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة
ولا على هيئات الطيران التى تتبع تبعيه حقيقه أى جزء من أجزاء مجموعته
الامم التى تتكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت ساطة الحكومة المصرية
١٢ -- تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات

المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى ترابط فيها القوات البريطانية كما
أنها تقدم بيور صعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهبات الحرية
والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات إبقاء فصيلة
صغيرة بريطانية فى هاتين المينائين لتسلم وحراسة هذه المهبات والمؤن
عند مرورها .

١٣ -- نظراً لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقضيان

استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حينما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية .

١٤ - نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستسعى وتيسر على الدوام المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسي الإضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجة المحالفة

١٥ - تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وفي إرسال مقادير من الوقود والمهمات إلى القوة منها لحزنها في مكان تقام عليها لهذا الغرض وفي القيام في أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦ - تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمي القوات البريطانية والطائرات ومهماتهما في القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ - تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية امتدنان الحكومة المصرية في إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية ولا يرفض هذا الإذن دون مبرر غير معقول .

١٨ - يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور في إبقاء وحدات من قواته في الإسكندرية أو على مقربة

منها لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهى المدة
التقريبية التى اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتى :

١ -- لإتمام بناء الشككات فى منطقة القنال نهائيا .

ب -- لتحسين الطرق الآتية :

١ -- الطريق بين القاهرة والسويس

٢ -- بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجزيرة والصحراء .

٣ -- بين الإسكندرية ومرسى مطروح وذلك للوصول بها إلى المستوى

المبين فى جزء (١) من الفقرة السادسة

ج -- تحسين السكك الحديدية بين الإسماعيلية والاسكندرية وبين

الاسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى ذلك فى الشطرين ٢ و ٣ من الجزء

ب من الفقرة السادسة .

وتتم الحكومة المصرية العمل المبين فى الشطرات ا و ب و ج السالفة

الذكر قبل انقضاء مدة الثمان السنوات المذكورة آنفا ومستوى الحكومة

المصرية طبعاً صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ -- تظل القوات البريطانية الموجودة بالقاهرة أو بجوارها الى

وقت انسحابها طبقاً لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات

البريطانية الموجودة بالاسكندرية أو بجوارها الى نهاية الوقت المحدد

فى الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التى لها الآن .

محضر متفق عليه

رغب الوفد المصرى ووفد المملكة المتحدة أن يسجلا فى محضر

المفاوضات ما اتفقا عليه من تفسير لبعض نصوص معاهدة التحالف وفيما

يلى بيان هذه التفسيرات .

١ -- من المفهوم طبعاً أن التسهيلات المنصوص عليها فى المادة السابعة

التى تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور تشمل لإرسال قوات

أو إمدادات بريطانية في الحالات المعينة بتلك المادة

٢ — من المفهوم أنه كنتيجة لاحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات وعليه في حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه

٣ — تشمل « طرق المواصلات » المشار اليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الاخبارية (الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكي) .

٤ — تشمل الاجراءات الحربية والادارية والتشريعية الوارذ ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الاجراءات التي بموجبها تراعى الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو والكهربائية مستلزمات محطات التلغراف اللاسلكي التابعة للقوات البريطانية في مصر وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تداخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكي البريطانية والمصرية كما تشمل الاجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار اليها في تلك المادة .

٥ — يراد بكلمتي « منطقة جنيفة » الواردتين في الفقرة الثانية (١) من ملحق المادة الثامنة امتداد شاطئ البحيرة المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات شمالى محطة جنيفة إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوب شرق محطة فايد بعرض ثلاثة كيلو مترات من شاطئ البحيرة

٦ — من المتفق عليه بالنسبة إلى (ب) من الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة أن تحدد بالضبط وفي أقرب وقت مستطاع الأماكن التي ستحل بها القوات الجوية بالمنطقة المشار اليها هناك .

وينقل كذلك إلى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة

الآن بأبي قير على أن لا يتأخر ذلك عن تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقا للفقرة الثامنة .

٧ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة (١) أن تشمل أبنية الشككنات البريطانية أما كن للبتزوجين من الضباط والنسبة معينة من الرتب الأخرى (ب) إنه وإن كان لا يمكن الآن تحديد موقع مصحة النقاهة تحديدا نهائيا إلا أن العريش قد تصلح لهذا الغرض (ج) إن الحكومة المصرية جريا على الخطة التي سلكتها فعلا لمصلحة سكان تلك المناطق ستخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الملاريا في الجهات المجاورة للمناطق التي توجد بها القوات البريطانية

٨ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة أنه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) إذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتفاق مع شركة قنال السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق وإصلاح الأجزاء التي لم تصل بعد إلى مستوى الأجزاء الأخرى إلى أن تبنى بالشروط المبينة في الفقرة السادسة فإن الحكومة المصرية ستتشىء طريقا جديدا يصل ما بين هذه الأماكن

٩ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد الفصيلة المشار إليها على الحد الأدنى اللازم بالضبط لاستلام هذه الأدوات وحراستها

١٠ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة أن الطيران سيكون لأغراض التدريب على أن يكون في الغالب فوق المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضى الضرورة ذلك

١١ — من المتفق عليه طبقا فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة

المصرية الثانية أن الحكومة المصرية هي التي تدفع نفقات البعثة العسكرية وإن كلتي « التدريب الصحيح » الواردتين في هذه الفقرة تشملان التدريب في الكليات والمناهج الحربية البريطانية

— ٢ —

١٢ — لا تنطبق الفقرة الثانية من المذكرة الثانية إلا على الأشخاص الذين يكونون بالفعل في ذلك الوقت من أفراد القوات المصرية المسلحة

١٣ — يراد بكلمة « المعدات » الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الثانية كل المهمات التي يحسن بالقوات التي تعمل معا أن تتخذها من صنف واحد ولا تشمل الملابس ولا المنتجات المحلية .

ملحق للمادة الحادية عشرة

إلى أن يتفق الطرفان على غير ما يأتي تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن تكون المبادئ العامة التي راعاها في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هي أنها لا تنطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما تماما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في أي اتفاق دولي كان ينطبق عليه

والاتفاقات التي يرادسريانها على السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية وتشمل مثل هذه الاتفاقات في الغالب على الدوام حكما خاصا بالانضمام اللاحق إليها وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا على السودان . ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على
نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق
بين الحكومتين .

وإذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه
تستترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .

ومن المتفق عليه ان اشتراك السودان في اتفاق ما وإنهاء ذلك
الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ولا
يستنتجان من مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق أو من
نقضها لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات
يكون المندوبان البريطاني والمصري بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة
لأى إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

محضر متفق عليه

١ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة
أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى
الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان وأن يبلغ التشريع
السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

٢ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه
بينما يكون تعيين الوطنيين المصريين في وظائف بالسودان الرسمية خاضعاً
بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الحالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين
المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة .
وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان بدون اعتبار للجنسية إلى أية
درجة كانت وذلك بالاختيار تبعاً للجداره الشخصية .

٣ — ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوى المؤهلات من الرعايا والوطنيين المصريين أو من السودانيين .

٤ — من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال الجنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والشككات اللازمة لهم . وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عظيمياً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور .

٥ — بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الأخرى المتعلقة بهما تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل فقد روى أنه ليس من الضروري أن تتضمن المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة

خطاب للسندوب السامى

إلى دولة . مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء

سيدى :

في خلال مناقشتنا في المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة اقترح ندب خير اقتصادى مصرى للخدمة في الخرطوم وأبدى الحاكم العام رغبته في تعيين ضابط مصرى سكرتيراً حريصاً له وقد سجل الاقتراح والرغبة المشار إليهما واعتبرا مقبولين من جهة المبدأ . كما أنه قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس مسائل

متصلة بأعمال مصلحته . وتفضلوا . . . الخ

امضاء

ملحق للمادة الثالثة عشر

- ١ — إن الأغراض التي ترمى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :
(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسائل السريان التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب
(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفي حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائي الحالي
وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء عن المحاكم المختلطة .
- ٢ — تتصل الحكومة المصرية بخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتياز بقصد (أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصري على الأجانب . (ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد في الشطر الثاني من الفقرة الأولى سالف الذكر .
- ٣ — إن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتا في التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة وستعاون وتعاوننا فعليا مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر
- ٤ — من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة لإزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٥ — من المتفق عليه أن الشرطة (١) من الفقرة الثانية لاتنفي فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى ساطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الاجانب .

٦ — بصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتناقى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فان هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الاجنبية .

٧ — لما كان من المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الاجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية فسيحظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن تستثنى من نقل الاختصاص - على الأقل فى البداية - مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر حاكمها القضائية فى مباشرة هذا الاختصاص .

٨ — سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القضائية إليها (الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاصا لأحكام الاتفاق الخاص المشار اليه فى المادة التاسعة) إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنبايات

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستتضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية :

- ١ — تعريف كلمة أجنبي بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة
- ٢ — زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع

المقترح لاختصاصها .

٣ — الإجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الاحكام الصادرة على الاجانب والاجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعدام الصادرة عليهم
محضر متفق عليه

من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة
أن المسائل التي ينطوي عليها هذا التصريح لا تخضع لقضاء أى محكمة
في مصر .

المذكرة المصرية الأولى

سيدى :

بالإشارة إلى المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها اليوم أتشرف
بإخباركم أنه نظراً لأن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى
وأرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وأمبراطور الهند سيكون أول
ملك أجنبي يمثله في مصر سفير فان السفراء البريطانيين سيعتبرون ذوى
أقدمية على باقي الممثلين السابقين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة
ملك مصر .

وتكون محتويات هذه المذكرة خاضعة لإعادة النظر في الوقت
وبالشروط المنصوص عنها في المادة السادسة عشرة من المعاهدة .

المذكرة المصرية الثانية

سيدى :

أريد أن أنبئ هنا مسائل معينة أخرى تم التفاهم عليها وتصل
بالشئون العسكرية في معاهدة التحالف التي وقعناها اليوم .

١ — يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلقى
وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

٢ — نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في استكمال تدريب الجيش

المصري بما فيه سلاح الطيران وتنوى لمصلحة المحالفة التي تم عقدها أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعايا البريطانيين وخدمها فانها قد اعتزمت أن تنشفح بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التي تراها ضرورية للغرض المذكور وتتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تقدم البعثة العسكرية التي تطلبها الحكومة المصرية كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تسكفل لهم التدريب الملائم . ونظراً للظروف التي هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعتها الحال بإيفاد أحد من أفراد قواتها المسلحة ليتلقى دراسته في أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداته في غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد الى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم في معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ — يتعين لصالح المحالفة ونظراً لاحتمال ضرورة التعاون في العمل بين القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذي تستعمله القوات البريطانية . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة مثل الأثمان التي تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلها رغبت الحكومة المصرية في ذلك .

المذكرة المصرية الثالثة

سيدي :

بالإشارة إلى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة التي وقعتها اليوم أتشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية فوراً ولكنها مستتبق لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصراً أوروبياً معيناً في بوليس المدن ويبقى هذا البوليس في المدة

المذكورة تحت أمرة ضباط بريطانيين

وتسهيلا لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبي المذكور مما يضمن تجانس العمل في نظام البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل عام عن خدمة خمس موظفي البوليس الأوروبي.

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التي وقعتاها اليوم الرعايا البريطانيين الحائزين للمؤهلات المطلوبة عند ما تستخدم خبراء من الأجانب.

ملحق المادة التاسعة

الاتفاق الخاص

بالخصائص والامتيازات للقوات البريطانية

إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالي إيرلندا والحكومة المصرية لرغبتها — بناء على المادة الأولى من معاهدة التحالف الموقعة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ — في تسوية المركز فيما يتعلق بالشؤون القضائية والمالية للقوات التي في مصر لصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأرلندا والأملاك المستقلة البريطانية فيما وراء البحار وأمبراطور الهند (وسيشاور إليه فيما يلي بلفظ جلالته، اتفقنا على ما يأتي :

١ — في هذا الاتفاق تشمل عبارة "القوات البريطانية" :

١ — كل شخص خاضع لقانون النظام البحري أو قانون الجيش أو القوة الجوية في المملكة المتحدة والقوانين التي تقابلها في البلاد الأخرى التابعة لجلالته ويكون مقيما مع . أو ملحقا بقوات جلالته الموجودة في مصر بمقتضى نصوص معاهدة التحالف

(ب) — كل موظف مدني بريطاني الجنسية يرافق أو يشتغل مع القوات المذكورة في مصر . أو مؤسسات الجيش أو البحرية أو القوة

الجوية ويكون ممنوحاً مركز ضابط أو حاملاً جوازاً يعين مركزه صاعداً له من السلطة البريطانية المختصة — كما هي مبينة فيما يل — ويتقاضى مرتبه من أى جزء من أملاك جلالته أو من إحدى مؤسسات الجيش أو البحرية أو القوات الجوية .

ج — زوجات الأشخاص المذكورين في الفقرتين ١ . ب وأطفالهم الذين يكونون دون الحادية والعشرين .

٢ — عبارة «السلطة البريطانية المختصة» معناها (١) فيما يتعلق برجال بحرية جلالته تكون السلطة هي أكبر ضابط بحرى يتفق أن يكون موجوداً داخل المياه المصرية وإذا كان غير داخل في اختصاصه فيكون هو القائد العام أو أى ضابط يتولى القيادة في ذلك الوقت في محطة البحر الأبيض المتوسط .

(٢) فيما يتعلق بالقوات البرية لجلالته تكون السلطة هي القائد أو أى ضابط يتفق أن يكون متولياً قيادة الجنود البريطانية في مصر
(٣) فيما يتعلق بالقوة الجوية لجلالته تكون حجة الاختصاص هي القائد أو أى ضابط يتفق أن يكون متولياً قيادة القوة الجوية الملكية في مصر

(ب) — كل سلطة مخولة للسلطة البريطانية المختصة وكل عمل أو شيء يباشر بواسطتها أو لها أو بالنيابة عنها يجوز أن يستعمله أو يقوم به أو ينيب عنه فيه أى شخص آخر يتفق أن يكون مخولاً لذلك على مقتضى عادات القوة الخاصة التي يعينها الأمر من قوات جلالته

٣ — ١ — عبارة «المعسكرات البريطانية معناها : المساحات (الأراضي) أو الأماكن التي خصصت بمقتضى المادة (٨) وملحقها في المعاهدة لقوات جلالته وكل أرض أخرى قد تخصص لها باتفاق الحكومتين زيادة عليها .

٢ — ضاحى الأراض المذكورة .

والاستراحات الخلوية في أراضي القرين والمناورة المرخص بها في المعاهدة في أوقات استعمالها لهذه الأغراض.

ب — عبارة «طائرات الخدمة» معناها أى طائرة تابعة لقوات جلالته
٤ — لا يعامل أحد من القوات البريطانية بمقتضى القانون الجنائى
للمحاكم المصرية ولا القانون المدنى لهذه المحاكم فى أى أمر ناشئ عن
أداء واجباته الرسمية وفى حالة اتخاذ إجراءات مدنية ضد أى واحد من
القوات البريطانية أمام أية محكمة مصرية تبلغ الإجراءات الى سفير
جلالته ولا تتخذ إجراءات أخرى قبل مضى واحد وعشرين يوما من
تاريخ التبليغ وتمتد هذه الفترة إذا ذكر سفير جلالته أن اتمام التحقيقات
اللازمة لم يتيسر فى خلال هذه المدة ويعيد تصريح سفير جلالته للمحكمة
بأن الإجراءات نشأت عن أداء واجبات رسمية دليلا قاطعا على صحة ذلك
٥ — من غير مساس بكون المعسكرات البريطانية أرضا مصرية تعد
المعسكرات المذكورة حى ولا تكون خاضعة إلا لرقابة السطة البريطانية
المختصة وحدها وسيطرتها دون غيرها

٦ — تنفيذنا لنصوص معاهدة التحالف نوافق الحكومة المصرية
على أن تتمتع القوات البريطانية بما يأتى :

(١) — حرية التنقل بين المعسكرات البريطانية ومن أوالى مداخل
الأراضي المصرية من البحر أو البر أو الجو . ويحصل بطبيعة الحال
التشاور مع الحكومة المصرية فيما يتعلق بتنقلات الجماعات الكبيرة من
الجند أو المستودعات أو أدوات النقل أو السكك الحديدية والطرق التى
تستعمل للنقل النام .

(ب) — المخبرة بغير قيد بواسطة الراديو أو التلغراف أو التليفون
أو أية أداة أخرى كائنه ما كانت والتسهيلات اللازمة للحفاظ على هذه
المواصلات سواء أكانت داخل المعسكرات البريطانية أم خارجها بما فى

ذلك وضع الأسلاك (الكابل) والأسلاك البرية والمفهوم إن أسلاك التليفون والتلغراف والخطوط المشار إليها هنا ستكون في الاراضى التي تقيم فيها القوات البريطانية وأن أى وصلة بينها وبين التليفونات والتلغرافات المصرية تكون بالاتفاق مع السلطات المصرية .

(ج) الحق في توليد النور والقوة داخل المعسكرات البريطانية لاستعمالها فيها ومد وتوزيع النور والقوة من مراكز التوليد إلى أى معسكر آخر بواسطة الأسلاك والأنايب أو أية وسيلة أخرى .

(د) — إرسال التلغرافات والرسائل بواسطة تلغرافات الحكومة المصرية وتليفوناتنا بلغه عادية أو بالرموز أو بالشفرة وتدفع عنها الاجور المعتادة

هـ — استخدام خطوط السكك الحديدية المصرية بالشروط المعمول الآن بها

و — إنشاء وصيانة واستعمال التليفونات حسب الطلب باعتبارها جزءا من تليفونات الحكومة المصرية ومتصلة بها وبالأجور والشروط المعمول بها الآن .

ز — للدخول في مصر والخروج منها لرجال قوات جلالتهم في كل وقت بلا عائق ولا يشترط إلا إبراز شهادة تثبت التبعية للقوات البريطانية اذا كان الداخلون أو الخارجون لا يحملهم سفينة حربية بريطانية أو نقالة جنود أو نقالة شحن أو طائرة خدمة أو نقالة خدمة أو مع جماعة نظامية تحت قيادة ضابط أو ضابط إحياء . أو صف ضابط . أو صف ضابط بحرى .

ح — استعمال الطرق والكبارى والرياحات والترع والبحيرات وبحارى الماء أو أى مجمع ماء غير ذلك من غير دفع رسوم أو مكوس أو أجور لاعلى سبيل تسجيل ولا لسبب آخر للنقلات وغيرها مما تستعمله قوات

ط — التسهيلات المجانية في الموانئ لمن جلالته الحرية ونقلات الجنود والنقلات الاخرى وطائرات الخدمة سواء كانت مائية أو مائية برية معاً
 ى — نفس الاعفاءات فيما يتعلق براسلات القوات البريطانية ورسلمها التي تمنح بمقتضى القانون الدولى للممثلين السياسيين للدول الاجنبية
 ٧ - ١ - رجال القوات البريطانية الذين يملكون عقارات ثابتة يدفعون الضرائب ورسوم التسجيل والنقل عنها وعن غلاتها كما يدفع المدنيون من الرعايا البريطانيين

ب — رجال القوات البريطانيين يدفعون عن آلات الراديو التي يملكونها شخصياً للتلقى أو الارسال . الضريبة أو رسم الرخصة التي تكون مقررة في وقت حيازتها على ذلك الجهاز

ج — يدفع رجال القوات البريطانية الرسوم المقررة لتسجيل أى مركب (مائى) مملوك لهم شخصياً وكذلك (مع مراعاة نصوص المادة ٦ د ح) كل الرسوم والاجور والمكوس التي تجبى على استعمال ذلك
 د — يدفع رجال القوات البريطانية الضريبة أو رسوم التسجيل المقررة على استعمال سيارة خصوصية على أى طريق عام تصونه الحكومة المصرية أو عن أى طائرة خصوصية

هـ — يبقى نافذاً ومعمولاً به الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والسلطات البريطانية العسكرية خاصاً بالصادرات والواردات للسلطات البحرية والجوية والبحرية البريطانية وكذلك بما يستورده أفراد قوات جلالته والمؤسسات البحرية والبحرية والجوية بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٢١ مع التعديلات التي أدخلت عليه الى الآن على انه في حالة ادخال تغيير على التعريفات الجمركية يكون لكل من الطرفين في هذا الاتفاق الحق في طلب تعديل الرسوم النسبية التي عدلت بالاتفاق المتبادل معادلة للرسوم الحقيقية

التي تؤخذ بمقتضى التعريفه النافذة الآن . على أن مبدأ القيمة النسبية يبقى محتفظا به

وفيما عدا ما نص عليه فيما سلف تعفى المعسكرات البريطانية والقوات البريطانية ورجالها من كل ضريبة ماعد الرسوم البلدية عما ينتفع به من الخدمات وتعفى كذلك من كل رسوم التسجيل أو الأجور إلا إذا كان هناك اتفاق بين الحكومتين بعكس ذلك

٨ — تقدم الحكومة المصرية مجانا كل مساعدة لأى طائفة بريطانية تصاب بعطب . وتمنح التسهيلات التامة لرجال جلالته ومعداتهم من وإلى الطائرة المشكوبة التى تكون قد اضطرت الى النزول فى أرض مصرية

٩ — تقدم السلطنة البريطانية بناء على طلب موقع من الموظف المختص بوزارة الحقاينه الاشخاص الذين هم غير تابعين لقوات جلالته وموجودون داخل المعسكر البريطانى ويكون قد :

(ا) صدر ضدهم أمر بالقبض عليهم لارتكابهم جريمة تقتضى عاكتهم أمام محكمة مصرية

(ب) صدر عليهم حكم بالسجن من أى محكمة فى مصر

(ج) صدر ضدهم أمر من سلطنة عسكريه مصريه مختصه بسلب هربهم

أو غياهم بغير إذن من الجيش المصرى

والذين لا يطردون حالا كما يحدث عادة فى حالة أمثالهم ممن يحتمون

هناك من البوليس

وكل طلب لتسليم مجرم بمقتضى هذه النصوص يجب أن يكون مصحوبا

بصورة رسمية صحيحة من الامر بالقبض أو الحكم بالحبس على حسب

الأحوال وباليوانات الميسورة عن شخصية الشخص المراد تسليمه

ومكان وجوده

١٠ — تتكفل الحكومة المصرية .

(أ) بالبحث عن واعتقال وتسليم أى واحد من القوات البريطانية
تطلبه لانه فار أو غائب بغير إذن بناء على طلب كتافى تقدمه السلطة المختصة
(ب) بمحاكمة الاشخاص المتهمين بارتكاب أعمال فيما يتعلق
بالقوات البريطانية لو ارتكبوها فيما يتعلق بالقوات المصرية
لاستوجبت محاكمتهم

١١ — مع مراعاة لفقرة (أ) من المادة السابقة لا يكون رجال
القوات البريطانية عرضة للقبض عليهم بواسطة السلطات البريطانية إلا
في الحالات التى يسوغ فيها القبض على المندمين من الرعايا البريطانيين
وفى حالة القبض على واحد من القوات البريطانية تتبع الاجراءات الآتية:
(أ) يرسل تبليغ على الفور إلى السلطة البريطانية المختصة باسم الشخص
المقبوض عليه وغير ذلك من التفاصيل والبيانات الخاصة بمأهية
الجرمة التى استدعت القبض عليه .

(ب) يرسل تبليغ مماثل لهذا على الفور إلى مكتب أقرب فصلية
بريطانية

(ج) يسلم المتهم الى السلطة البريطانية بناء على طلبها
(د) ترسل فى خلال ثمان وأربعين ساعه من حصول القبض على
المتهم التفاصيل التامة عن التهم المعزوة اليه ومعها أسماء وعناوين وأقوال
الشهود إلى السلطة البريطانية المختصة مع رسول أو بالبريد المسجل
(هـ) إذا وجهت تهمة إلى واحد من القوات البريطانية ولم يقبض
عليه بسببها فان البيانات الخاصة للتهمة المعزوة اليه ومعها المحضر ترسل
بأسرع ما يمكن الى الجهة البريطانية المختصة

١٢ — ترسل القوات البريطانية حرسا مسلحا إلى أى مكان فى مصر
لاستلام ومرافقة أى واحد من القوات البريطانية مقبوضا عليه بمقتضى

المادتين ١٠ و ١١ السالفتين الى المعسكر البريطاني

١٣ -- (١) تتعهد الحكومة المصرية ببناء على طلب الجهة البريطانية المختصة بأن تتخذ كل التدابير المعقولة لضمان حضور الاشخاص الخاضعين لاختصاصها القضائي (المصري) كشهود أمام محاكم جلالته العسكرية أو المجالس العسكرية أو قضاة التحقيق أو لجان التوفيق أو مجالس الضباط أو أية هيئة أخرى جمعها السلطة البريطانية المختصة

ب -- تتعهد حكومة المملكة المتحدة بأن تتخذ كل التدابير المعقولة لضمان حضور أى واحد من القوات للبريطانية كشاهد أمام المحاكم المصرية -- وتدخل فيها المحاكم المختلطة -- والمجالس العسكرية والهيئات التأديبية وقضاة التحقيق بناء على طلب يقدم الى الجهة البريطانية المختصة موقع عليه من الموظف المختص بوزارة الحفانية ورئيس المحكمة

١٤ -- اتفقت الحكومتان على أن من المرغوب فيه أن كل شخص يطلب حضوره أمام محكمة عسكرية بريطانية بمقتضى المادة ١٣ فقرة (١) ويكون متهما بأية واحدة من الجرائم التالية يحاكم أمام المحكمة المصرية المختصة وهى

- ١ -- أن يدعى دعوة صحيحة الى الحضور فيمتثل
- ب -- أن يرفض حلف اليمين أو إعطاء تعهد على طلب منه قانونا
- ج -- أن يرفض إبراز وثيقة فى حوزته أو فى وسعها إبرازها ويكون ذلك مطلوباً منه قانونا
- د -- أن يرفض وهو شاهد أن يجيب على أسئلة توجهها اليه المحكمة بصفة قانونية
- ه -- أن يرتكب جريمة اختطاف المحكمة بان يستعمل ألفاظاً مهينة

أو منظوية على تهديد أو يعطلها أو يسبب اضطرابا لاجراءاتها
و — إذا زور في شهادته عامدا مع حلف اليمين

وكذلك من المرغوب فيه أن يحاكم أمام المحكمة العسكرية البريطانية
المختصة أى شخص يطلب حضوره أمام محكمة مصرية طبقا للمادة ١٣
فقرة (ب) ويرتكب أية واحدة من الجرائم المذكورة فيما سبق على أن
طريقة الفقرتين السالفتين من هذه المادة والمدى الذى يمكن الذهاب اليه
فيما يتعلق بذلك يتوقفان على قوانين المملكة المتحدة وقوانين مصر
والحكومتان متفقتان على إعادة النظر والبحث في هذا الأمر في المستقبل
١٥ — تدفع كل حكومة الى الحكومة الأخرى بناء على طلبها كل
التفقات المعقولة التى تحملتها تنفيذ المواد ١٠ و (١) و ١٣ من هذا الاتفاق

١٦ — الامتيازات والاعفاءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق
لا تسرى إلا على الاشخاص المقيمين مع أو الملاحقين بقوات جلالته
الموجودة في مصر طبقا لنصوص معاهدة التحالف وعلى مقتضى التعريف
الوارد في الفقرة (١) هنا

أما من حيث موظفي القوات الحربية والجوية فان القيود الخاصة
بالعدو الواردة في المعاهدة المذكورة — مع عدم الاخلال بنصوص
المادة الثامنة — تسرى

واشهادا على ذلك وقع المندوبون المفوضون من حكومتهم الاتفاق
الحالى وبصموه بأختتامهم

وكتبت منه نسختان في هذا اليوم السادس والعشرين من شهر
أغسطس سنة ١٩٣٦

المستشاران القضائي والمالى

في أثناء الاجتماع الذى عقد بقصر انطونيادس في صباح ١٠ أغسطس

والذى كانت فيه نصوص مشروع المعاهدة الخاصة بالامتيازات وغير ذلك من المواد غير العسكرية تحت البحث ، ألقى التصريح الشفوى الآتى « صرح صاحب الدولة النجاس باشا بالنيابة عن الوفد المصرى بأن خلو وثائق المعاهدة من أى ذكر للمستشارين القضائى والمالى معناه أن الحكومة المصرية حرة من أى قيد ذى صبغة دولية فيما يتعلق باستبقاء أو عدم استبقاء هذين الموظفين »

وقد أعرب صاحب السعادة المندوب السامى البريطانى عن موافقته على تصريح النجاس باشا

(انتهت نصوص المعاهدة وملحقاتها)

اتفاق السودان

سنة ١٨٨٩ والنبي أشير إليها في مشروع المعاهدة الجديدة

وقع اللورد كرومر باسم إنجلترا وبطرس باشا غالى باسم مصر في ١٩ يناير سنة ١٨٨٩. اتفاقا في ١٢ مادة جاء في مقدمته ما نصه : —

« حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار أفتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتها بجلالة ملكة الإنكليز والجناب العالمى الخديوى .

« وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة وسم القوانين اللازمة لها برعاية ما هو عليه الجانب الأعظم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الجهات المتنوعة .

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المدنية على مالها من حق القتح وذلك بالاشتراك في وضع النظام الإدارى والقانون الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعولة وتوسيع نطاقه في المستقبل وحيث أنه تراهى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفاوسواكن إداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لها .

« فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها من التفويض اللازم لهذا الشأن على ما يأتى : —

الأول : تطلق لفظة السودان « وقد أهملوا بالاتفاق كلمة السودان المصرى » على جميع الأراضى التي لم تحتلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٣ والأراضى التي كانت بإدارة الحكومة المصرية قبل الثورة الأخيرة

وفقدت منها مؤقتاً ثم فتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد والأراضي التي قد تفتحها بالاتحاد من الآن فصاعداً .

الثاني : يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البحر والبر بجميع اتحاد السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها سوى العلم المصري .

المادة الثالثة . تفرض الرئاسة العليا العسكرية . والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب حاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة : كافة القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرر حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحويراً أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجنب العالى الخديوى .

المادة الخامسة — لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية التي تصدر من

الآن فصاعداً إلا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم بالكيفية السابقة بيمانها .

المادة السادسة : المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدود لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أوربية .

المادة السابعة : لا تدفع رسومات الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء آخر من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج .

وجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يعتبره الحاكم العام من وقت لآخر بالمشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة : فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه

المادة التاسعة : يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمشور من الحاكم العام .

المادة العاشرة : لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى

قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من
الحكومة البريطانية .

المادة الحادية عشرة : ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان
أو تصديره منه . وسيصدر مشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ
هذا الشأن .

المادة الثانية عشرة : قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب
المحافظة النها على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه
سنة ١٩٨٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة
المقطرة والروحية وبيعها وتشغيلها .

تدخل مسلح ثالث

٤ فبراير ١٩٤٢

حاصرت الدبابات الإنجليزية القصر الملكي العامر واقتحم
السفير البريطاني محيط به قواد الجيش البريطاني أبواب القصر
ليفرضوا على الجالس على العرش المفدى تعيين مصطفى النحاس باشا
رئيساً لمجلس وزراء مصر .

وكان هذا ثالث تدخل مسلح في شئون مصر الداخلية في بحر
عشرين سنة منذ أن اعترفت بريطانيا بمصر دولة مستقلة ذات
سيادة وكان هذا الاعتداء الأخير بعد أن ارتبطت بريطانيا مع
مصر بمعاهدة صداقة نص فيها على أن وجود هذه القوات
المسلحة لا يكون له صفة الاحتلال ولا يقصد منه التدخل في
شئون مصر الداخلية .

مفاوضات ١٩٤٦

لم تكمل تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى أخذت النفوس تنهبا
للتحرر من الرقابة الأجنبية والاستكمال الاستقلال الذى اعترف به
وقد ظل رأى العام يضغط على وزارة النقراشى باشا لتستعجل
الخطى نحو تحرير وادى النيل حتى خطت خطواتها الرسمية الأولى فى
شكل مذكرة بعثت بها لانيجلترا تطلب بها فتح باب المفاوضات
لإعادة النظر فى الأحكام التى تنظم العلاقات بين مصر وبريطانيا
ونحن ننشر هنا الوثائق الهامة فى هذه المفاوضات التى لا تزال
تجرى فى مصر .

مذكرة الحكومة المصرية ورد الحكومة البريطانية عليها

المذكرة المصرية

ترى الحكومة المصرية وهى فى ذلك موقفه من أنها تعبر عن شعور
الامة قاطبة أن المصلحة البينة للصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا
تقتضى أن تقوم الحكومتان بإعادة النظر فى الأحكام التى تنظم علاقتهما
فى الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة .
فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت فى وقت كانت فيه العلاقات
الدولية فى أشد الاضطراب وكان شبح الحرب باديا . وقد كان لهذه
الظروف أثرها البين فى إخراج المعاهدة على الوجه الذى صيغت به فلم تقبلها
مصر إلا تحت ضغط الضرورة وإظهارا لما تسكنه نحو حليفتها من الود
الخالص والرغبة الصادقة . فجاءت المعاهدة حلقة فى سلسلة من التدابير التى
اتخذت فى ذلك الوقت ومن الاتفاقات التى قصد بها تجنب الحرب التى
كانت تهدد العالم أو دفع العدوان إذا لم يمكن تجنبها . وإذا كانت مصر

قد قبلت المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحد من استقلالها فانها كانت تعرف أنها قيود أملت ظروف وأحداث وقيمة زوال بزوال هذه الظروف والأحداث التي قضت بقبولها

والواقع أن الحرب قد استنفدت أهم أغراض المعاهدة وفتحت الطريق للوصول إلى نظام جديد يحل محل الوسائل التي لم تقرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذي لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ أو طبقاً لضرورات حرية غيرها الحوادث الجديدة تغييراً جوهرياً

وما لاشك فيه أن الأحداث الدولية التي قلبت الأوضاع في العالم وما انتهت إليه الحرب الأخيرة من انتصار الحلفاء وإبرام الموائيق لصون السلم والأمن في العالم ، كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها ، لاسيما أن نصوص الموائيق لم تكن في يوم من الأيام هي السكينة بنفاذها ، بل العبرة في ذلك إنما تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطر لهذه النصوص وبالروح التي تهيمن على تطبيقها .

وليس أدل على الروح الطيبة التي تقوم بها مصر في الوفاء بتعهداتها من المعاونة الصادقة التي قدمتها لحليفها طوال سني الحرب ، وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفاتها للحلف وعلى إخلاصها في الصداقة إن الحكومة البريطانية — إبان الشدائد — قد جمحت من اتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة ، وجاوزت إلى حدود بعيدة ما كان يأمله حقاً أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلاً .

لذلك كان لزاماً أن يعاد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التي فرضت عليها طابعاً خاصاً ، لكي تكون متمشية مع الحالة الدولية الجديدة . فإن أحكامها التي تمس باستقلال مصر وكرامتها لم تعد تساهم إلى وضع الحال

فوجود قوات أجنبية زمن السلم في بلادنا . حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق نائية ، يجرح الكرامة الوطنية على الدوام . ولا يستطيع الرأي العام المصرى إلا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على ريبة نعتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبرراً لها ، وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين

وأن مصر لتعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها ، وتذكر التبعات الناشئة عن اشتراكها في هيئة الأمم المتحدة . فهى ان تحجم عن أية تضحية تتيح لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلاً مبلغاً يجعلها قادرة على صد عدوان المعتدى ، حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة

فلهذه الأسباب وأمام هبة الشعب المصرى على بكرة أبيه ، ورغبته الحارة في أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخاصة من شوائب ريب الماضي والطميلة من أسرمبادئه قد انقضى زمانها ، تعرب الحكومة المصرية عن ثقها بأن حليفها ستشاركها في هذا الرأي ، وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكي يشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معهم في إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان ، مستوحية في ذلك مصالح السودانين وأمانهم

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

الرد البريطانى

أتشرف بأبلاغكم أنى تسلمت المذكرة المؤرخة في العشرين من ديسمبر سنة ١٩٤٥ التى تطلب فيها الحكومة المصرية إلى حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة تحديد موعد قريب للدخول في مفاوضات لإعادة النظر في معاهدة التحالف التى عقدت بين مصر وبريطانيا في السادس والعشرين

٢ — ولقد تبينت حكومة جلالة الملك تماما الرغبة التي بدت في مصر للمباحثة معها في هذا الشأن . وإذا كانت لم تستجب رسميا حتى الآن لما أعربت عن حليفتها ، فان مرد ذلك أولا : إلى ضغط الحوادث المتصل الناشئ . من وقف الحرب وثانيا : إلى ضرورة بحث أحكام المعاهدة المصرية الانجليزية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومع الافادة من الدروس التي تعلمناها من هذه الحرب . وفي هذا الصدد تود حكومة جلالة الملك دون أن ترغب في المرحلة الحالية في أن تبحث تفصيلا الحجج التي تضمنتها مذكرة الحكومة المصرية — أن تلاحظ أن أحد هذه الدروس هو أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة المصرية الانجليزية المعقودة سنة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها

٣ — وأن سياسة حكومة جلالة الملك هي أن تدعم بروح من الصراحة والود والتعاون الوثيق الذي حققته مصر وبمجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية في أثناء الحرب ، وهما نوهت به المذكرة المصرية . وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة ، ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراماً تاماً لهذا فان حكومة جلالة الملك — على الرغم من أحكام المادة السادسة عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ — تصرح بأنها على استعداد لأن تعيد النظر مع الحكومة المصرية في أحكام المعاهدة القائمة بينهما على ضوء تجاربهما المشتركة ومع المراعاة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولي

وسترسل إلى سفير جلالة الملك في القاهرة قريبا تعليمات لاجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض
وأن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد أخذت علما بأن الحكومة المصرية ترغب في أن تتناول المباحثات القائمة مسألة السودان

تأليف وفد المفاوضات

كتاب رئيس الحكومة للملك - مرسوم التأليف

كتاب رئيس الوزارة المرفوع الى جلالة الملك

مولاي صاحب الجلالة :

لقد حملتموني أمانة الحكم والقضية المصرية تحتاز آخر مراحلها التي يتقرر فيها مصيرها في حاضرها ومستقبلها . ولم يعد خافيا يا مولاي ما انعقد الإجماع عليه في هذه الأمة ، وهو المطلب الوحيد الذي اتفقت عليه جميع طبقاتها وطوائفها وأحزابها وهيئاتها وأفرادها على اختلاف نزعاتهم وتباين مشاربهم وهذا المطلب هو الجلاء ووحدة وادى النيل ، لا تعرف مصر أحدا ينشد سواه ، ولا جماعة ترجو منه بديلا

وقد آن الأوان يا مولاي لتأليف الوفد الرسمي الذي سيضطلع بأعباء المفاوضات مع حليقتنا بريطانيا العظمى ، مفاوضات حرة طليقة من كل قيد ، لتعديل المعاهدة تعديلا أساسيا شاملا ، إجابة لإرادة الأمة . وتحقيقا لمطلبها الأسمى

وهأنذا يا مولاي أتشرف بأن أرفع الى مقام جلالتهكم أسماء حضرات من تفضلوا بقبول معاونتي في الاضلاع بهذه المهمة الوطنية الكبرى : خلت نفوسهم من كل أثر وامتألت بروح الإيثار ، مع العزم الأكيد على خدمة مصرنا العزيزة خدمة خالصة لوجه الله :

اسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء رئيسا لهيئة المفاوضات

حضرة صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبرى باشا

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا
حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا
حضرة صاحب الدولة محمود فهمى الثقراشى باشا
حضرة صاحب المعالى أحمد لطفي السيد باشا وزير الدولة المتولى
وزارة الخارجية

حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا
حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا
حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا
حضرة صاحب السعادة ابراهيم عبد الهادى باشا
فاذا حاز هذا الاختيار قبولا لدى مولاي رجوت إلى جلالته التفضل
بإصدار المرسوم لاعتماده .

اسماعيل صدقي

القاهرة فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٣٦٥ (٧ مارس سنة ١٩٤٨)

المرسوم الملكى

وهذا نص المرسوم بتأليف الوفد الرسمى الذى سيضطلع بأعباء
المفاوضة مع بريطانيا العظمى :

نحن فاروق الأول ملك مصر

رغبة منا فى تعديل معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا

العظمى تعديلا أساسيا شاملا يحقق مطالب البلاد

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس
رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى :)

يعين مندوبين فوق العادة حضرات :

اسماعيل صدقي باشا رئيسا ، محمد شريف صبرى باشا ، على ماهر باشا ، محمد حسين هيكل باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، حسين سرى باشا ، محمود فهمى النقراشى باشا ، أحمد لطفى السيد باشا ، على الشمسى باشا ، مكرم عبيد باشا ، حافظ عفيفى باشا ، ابراهيم عبد الهادى باشا ويخولون السلطة التامة فى ابرام تعديل المعاهدة وتوقيعها :

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم

بيان بريطانى

عن الجبل ، وشروط

أذاعت السفارة البريطانية فى الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ما يأتى : —

قرر الوفد البريطانى للمفاوضات بموافقة دولة صدقي باشا أن يصدر بيانا عن السياسة البريطانية فى هذه المفاوضات التى كثرت التكهنات حولها فى الآونة الأخيرة . وفيما يلى نص هذا البيان

« إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة (بريطانيا) هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة

وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من المودة وحسن النية فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الأراضى المصرية وأن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلانها والموعد الذى يتم فيه والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر حرب وشيك الوقوع طبقا للمحالفة »

خاتمة

تعلق موجز على السياسة الداخلية في الربع الأخير من هذا القرن

كانت المفاوضات جمعاء ، معارك بين الحق الأعزل والأناية الطامعة الأناية المدلة بقوتها ، المعترزة بجبروتها . وليست هذه الوثائق إلا خطط المعارك التي أدارها قادة أمة عزلاء لاستخلاص حقها من بين أنياب الأسد . وقد رأينا فيها مافي المعارك الحربية من كروفر ومحاورة ومداورة وهي كل ما أمكن أن يصل اليه قادة أمة تعتمد على المنطق وتلجأ إلى الشعور بالعدالة ، في عالم لا يؤمن إلا بالقوة ولا يعتمد إلا عليها .

ولإذا كان المطلع على هذه الوثائق يرى فيها صور جهاد زعماء الشعب وأحزابه فانه يجب أن لا ننسى أنه كان هناك دائماً ارشاد وتوجيه وتأيد من الجالس على العرش كان له دائماً أثره في توجيه الأمور إلى خير وجهة ولعل في البيانين اللذين نشرناهما هنا للبغفور له الملك فؤاد ما يشير إلى هذه الجهود المستورة المشكورة

لم يتخل الانجليز لمصر عن شبر من الأرض التي وضعوا أقدامهم عليها وإنما كان كل ما أخذناه ألقاظاً حلوة معسولة بدلا من اللغة النابية المكشوفة . ولقد اقتضانا الانتقال من مرارة التصريحات التهديدية إلى ألقاظ الاتفاق العذبة اقتضانا ذلك جهاد سبعة عشرة عاما بذلت البلاد معظم جهودها أثناءها في التناحر الحزبي وأقل هذه الجهود كان موجها لاسترداد حقوق البلاد من الغاصب الأجنبي .

ولكن هناك درساً آخر ظاهراً من هذه الوثائق جمعاء ذلك هو أن كل حزب أو سياسي في هذا البلد ساهم بقسط في إعداد معاهدة ١٩٣٦ أو التمهيد لها هذه الحقيقة على بساطتها ووضوحها لم تكن في يوم من الأيام موضع اعتراف الاحزاب واتفاقها ، بل كانت الشهوات الحزبية والأحقاد

الشخصية تمنع وجه هذه الحقيقة أن يسفر ويراه الناس واضحا .
لقد دفعت البلاد ثمنها غالبا من جهودها وحرقاتها بل ومن دماء شبابها
لأن رجال الأحزاب السياسيين منا فهم كل منهم دوره على مسرح السياسة
المصرية على أنه فرصة يظهر فيها تفوقه على زملائه السياسيين في الحيلة
والتدبير والدس والكذب واللعب بالألفاظ وتخوير الوقائع وإخفاء
الحقائق ، كانت توجيهاهم للشعب مرافعات محام لاتهمه دماء الضحايا
الأبرياء مادام في إمكانه أن يكسب بمهارته قضية موكله وينجى رقبته من
المشتقة غير مبال بأى الرقاب يفتديها . ولم يستطع في هذه المعركة القدرة
أن ينجح السياسيون الذين رغبوا في أن يلعبوا لعبة السياسة على أصولها
وقواعدها وفي حدود الخلق الطاهر والمصلحة القومية .

ولكن من الذى خسر من هذا كله وأى ثمن دفعته البلاد ؟
إني لأذكر الآن ما كان يقال لنا أيام الثورة أيام كنا شبابا لا نملك
إلا حماستنا . كانت تتردد على أسماعنا ألفاظ التدريب على الحكم الذاتي وكنا
نسخر منها ونضحك لها . كنا حقيقة ندرك بمنطق الوطنية السليم أن
الأجنبي لا يمكن أن يدرّب الوطنى على الحكم الذاتى فأنجلترا لم تحتج إلى
احتلال أجنبي ولا إلى مستشارين أجانب ليخرجوا بها من فوضى الحكم
فى القرن التاسع عشر ليصلوا بها إلى شواطئ الديمقراطية السليمة . كنا
ندرك ذلك بمنطقنا الوطنى السليم وانكنا لم نكن ندرك حقا إن إدارة
الأمة لشئونها بنفسها يتطلب تدريباً ومراناً . لم نكن ندرك الخطر السكّان
فى وضع الاداة الحكومية الضخمة وسلطة الحكم الهائلة فى يد قوم لم يتدربوا
على الحكم وبعبارة أخرى لم يعتادوا ضبط النفس وكبح العواطف والنزوات
ومقاومة الشهوات والمغريات ولم يعرفوا كيف يصادقون ولا كيف
يخاصمون . فأدار رجالنا البلاد بعقلية أمهاتنا العجائز اللاتي لا يعرفن حدا
لخبث أولادهن ولا تسامحا مع من يخاصم أطفالهن . نعم كان رجالنا

كعجائز الأمهات الجاهلات حتى في كثرة الكلام فكان كل منهم يحرص على أن تكون له الكلمة النهائية بل كأنهم كانوا يعتقدون أن أطولهم لساناً وأعلامهم ضجة أقربهم إلى الحق وأصدقهم في خدمة البلاد عزماً حتى نشأ في البلاد جيل لا يفهم في الجهاد إلا أنه كلام وخصومات أما العمل وأما البناء ففي المرتبة الأخيرة .

إن البلاد تقف اليوم على رأس ربع قرن منذ ثورتها الأخيرة في عام ١٩١٩ ثم هي تقف في الوقت نفسه على مفترق الطرق في هذا العصر الذي تشمل فيه العالم موجة تجديد وإنشاء فيحسن بنا أن نلقى نظرة إلى الماضي القريب نظرة سريعة خاطفة لا بقصد التحسر أو الشكاة وإنما لنستعين بها على الغد ومطالبه وأحداثه حتى نحق لنا أن نأمل في أن يكون الجيل الذي يتسلم البلاد من رجال السياسة اليوم أبعد نظراً وأعف يداً وأنظف لساناً من الجيل السابق له . لننظر ماذا قدمت أيدينا لبلادنا لما كنا مساوئين عنها وعن مقاديرها . اختلف سعد - رحمه الله - مع إخوانه رحم الله الكثير منهم - فماذا حدث ؟ لقد كان سعد عفيفاً في نقده قاسياً في ذمه ملتبهاً في خصومه لم يتعفف عن الطعن في الذمم والضمائر . وكان بعض خصومه في مقاعد الحكم فماذا كان منهم ؟ ظنوا أن الأداة الحكومية التي بيدهم ملكاً لأشخاصهم فضاق صدرهم بالنقد اللاذع وامتألت نفوسهم غضباً من هذا الطعن قاستعملوا الأداة الحكومية لمنعوا سعداً أن يتصل بالناس أو يمنعوا الناس أن يتصلوا بسعد . فلما أن رجالنا تعلموا كيف يتخلفون وكيف يضبطون عواطفهم ومنروا أنفسهم على أن يقفوا عند حد المصلحة الوطنية الحقيقية لا أن يتذرعوا بالمصلحة الوطنية لينتقموا من خصومهم وليهدموهم إذن لتعلمت الأمة الدرس الأول من دروس الحكم الذاتي ولتأفها الشعور بالانصاف والأيان بالعدالة والاستطاع كل من هؤلاء السياسيين أن يعتمد حقاً على هذه الأمة تنصفه إذا ما وقع عليه ظلم أو اعتداء .

وسعى رجال منا لإلغاء الحماية فحصلوا على تصريح ٢٨ فبراير سنة

١٩٢٢ (ص ٤١) فبدلاً من أن يرى أحزابنا في هذا التصريح الذي صدر من جانب الإنجليز أن يتطلب من مصر تعاقداً أو ارتباطاً أقول بدلاً من أن يرى الأحزاب فيه خطوة إلى الأمام ويقوموا على استثماره إلى أقصى الحدود تجد أن الخصومة تتحدد بين من سعى في صدور هذا التصريح وبين خصومهم فيرى هؤلاء الخصوم فيه «نكبة وطنية كبرى» ذلك لأنه خير تحقق يسمى من خصومهم ولو أنهم أنصفوا لأدركوا البدهة في أن السياسى الذى ينجح إنما يرجع الفضل في نجاحه الى مهارته والى جهود المعارضين له والى موقف الأمة واستمسكها بحقها فالفضل من الأمة والىها ولكن خلقنا السياسى لم يتحمل أن يعترف الخصم لخصمه بفضل أو بمهارة أو توفيق . وفرح السياسيون (ثروت وصدقى ومن معهم) الذين وقفوا فى الحصول على التصريح وأقبلوا على استثمار التصريح وبدؤوا بإفاد بعثات بحرية وحرية وبعثات للطيران تمهيداً لتكون جيش مصر المستقلة وتوسعوا فى البعثات العلمية الأخرى ولكن مصر لم تستمر فى هذه السياسة بنفس الحماس وهذا الايمان لأنها انشغلت بالاشخاص عن مطالب البلاد واحتياجاتها . فلو أن الأحزاب جميعاً تابعت هذه السياسة التى بدأت عقب تصريح ٢٨ فبراير من اعداد الجيش وإيجاد قوات الأسطول والطيران واستمسكوا بحق مصر فى ذلك اذن لكان لدينا الآن جيش تم اعداده وفى استطاعته القيام بواجب الدفاع عن البلاد ولسقطت الحجة التى يرددها كثيرا الانجليز لتبرير أطماعهم بالبقاء فى أرض الوطن .

ثم تكونت لجنة لوضع دستور للبلاد فلم تنظر اليها الأحزاب نظرة قومية بل رفض الوفد أيضاً الاشتراك فيها وأنعم عليها بلقب «لجنة الاشقياء» لكن هذه اللجنة أتمت عملها ولم تستطع البلاد أن تعمي الدستور الذى وضعته اللجنة من عبث الانجليز أولاً لرفع النص منه على أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان ولا من عبث الأحزاب بالتدخل فى الانتخابات وبجل مجلس النواب مثنى وثلاث ورباع وبدعم احترام الحريات التى نص عليها الدستور حتى الحصانة النيابية أصابها ما أصاب بقية الحريات

وإني أعتقد أنه كان في مقدور البلاد لو أنها وقفت صفوا واحدا تناضل عن الدستور عن النص الخاص بالسودان فيه لغازت البلاد ببقاء النص الذي لا يقيد وجوده في دستورنا الطرف الانجليزي بشيء ولكنه يقيد الطرف المصري بوجه النظر المصرية وهكذا خسرت البلاد وكسبت الحزبية. ثم ماذا؟ ثم صدر الدستور وتمت الانتخابات في عهد محيى إبراهيم - رحمه الله - في جو من الحرية والاعتدال ونال سعد غالبية كبيرة تضمنت لحكومته الاستقرار، فإذا حدث؟ حدث أن سقط في الانتخاب عدلى - رحمه الله - وكان زعيما للأحرار الدستوريين خصوم سعد ورأى عدلى في ذلك أن الأمة قالت كلمتها فيه واستقال من رئاسة الحزب. خطوة موفقة وتقليد يدل على إيمان بروح الدستور واحترام الأمة ..

ثم ماذا؟ أعلن كثير من نواب الأحرار الدستوريين إنضمامهم للوفد تحت لواء سعد فقبلهم سعد ولم يكن في حاجة إلى أصواتهم لتثبيت حكومته أو تدعيم غالبية فلو أن سعدا رفض قبول هؤلاء بل طلب إليهم أن يستقيلوا ليتقدموا للناخبين باسم الوفد بعد أن نجحوا باسم الأحرار لكان ذلك تقليدا مجيدا ولسد سعد بذلك التقليد الباب الذي قشع على مصر أعياه طول العشرين سنة التالية وحفظ على البلاد ذوقها السياسى وعلى الرجال كرامتهم ولعلم النواب أن النيابة آدابا . وإن الوعود التي يبدونها للناخبين ما هي إلا عقود بينهم يرتبطون بها ويطالبون بالوفاء بها : كم كان من الممكن أن يكون سعد عظيما ومعبوا للشعب ومؤدبا للنواب لو أنه ارتفع فوق أحقاد الساعة وحرص على روح الدستور أكثر من حرصه على إذلال الخصوم ..

ثم ماذا؟ ثم كان قبول الطعن في انتخاب وكيل حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود بإشار - رحمه الله - وعلى ما أذكر كان هذا الطعن هو الطعن الوحيد الذى قبله مجلس النواب . ما كان أخطرها سابقة ! فأول مجلس من مجالسنا النيابية لم يستطع أن يرتفع عن مستوى السياسة الحزبية الجاحجة إلى سمااء القضاء العادل . لم يكن يضير البلاد أن يبقى محمد محمود عضوا في مجلس

النواب ولكن هي الحزبية الجاحجه والحرص على إذلال الخصوم والانتقام منهم ورد الجليل لهم . ولم يقف الأمر عند حد هذا الانزلاق بل أخطأت أول وزارة دستورية أكبر خطأ يمكن أن يرتكبه سياسى فى حق بلاده فقد أعيد الانتخاب فى دائرة محمد محمود باشا بعد قبول الطعن فى انتخابه وإذا بنا نرى وكيل مديرية اسيوط ينتقل الى دائرة البريا ليقم حيث يشرف على عملية الانتخابات من أولها إلى آخرها وكانت هذه الانتخابات أول انتخابات تحدث فى ظل الدستور وفى ظل أول وزارة دستورية وعقب انتخابات يحيى إبراهيم المحايدة وهما حدث أول عيب بقضية حرية الانتخاب كم تدعى القلوب عند ذكر هذه السابقة الخطرة !! لو أن الأحزاب جميعا حرصت على قدسية هذه الحرية لتعلم الناس معنى الانتخاب على حقيقته ولتمكنت الصلة بين الأمة ومجالسها النيابية ولو وجدت المجالس النيابية فى الأمة خير من يحميها ويسند لها ولأسرعت البلاد إلى النضج السياسى فأسرعت بالتالى خطواتها نحو الحرية السياسية والاستقلال الصحيح ولكن سياسيينا نسوا الحرية فانتقمت الحرية لنفسها بأن ضنت عليهم بخيرات العزيمة وبركتها وحمايتها

لو أنه بقيت لمصر قدسية الانتخابات الحرة إذن لتغير وجه هذه البلاد ولرأينا فى البرلمان حى لكل الحريات ولرأينا هذه الدار تمولى فعلا قيادة النهضة بخطى سريعة ولكن الحرية لا بد أن تنتقم لنفسها فانتقلت القيادة من دار الندوة إلى ظلمات الحجر المقفلة وممرات الدسائس الضيقة وترك لهذه الدار أن تلعب دورا ثانويا فى سياسة البلاد لأن الأعضاء شعروا أنهم مدينون بما كرمهم لرؤساء الأحزاب لاللائخين وقد أوصلتنا هذه السابقة الخطرة فى دائرة البرية الى الانتخاب الصدمية فى عام ١٩٢٥ وغيرها ففسدت فكرة الانتخاب وفسد ذوق الشعب من هذه الناحية وعرفت المعارضة فى أول برلمان أن تخرج زعيم الأغلبية ولم تدرك عمق المعنى الذى انطوى عليه تصريحه حين صرخ « من أخرج سعدا فقد أخرج الأمة » وسارت الأمور على هذه الوتيرة التى لا تسر إلا أعداء البلاد فلم

يعد غريباً أن ترى حزب الأحرار يناصر في بعض الأحيان سياسة رجعية محافظة فيها تضييع لحقوق البرلمان والأشراف البرلماني ولم يعد غريباً أن نرى النواب يشغلون أنفسهم بتوافه الشفاعات حتى بلغت في بعض الأحيان الاتجار بالنقود وما هو أفسى من ذلك وأمر

هذه السياسة القصيرة النظر أدار أحزابنا سياسة البلاد فأضاعوا عليها حقوقاً وفرصاً وعاونوا على فساد أداة الحكم حتى كاد يفقد الناس ثقتهم بأنفسهم وكاد يضع إيمانهم بقدرتهم على الإصلاح ولكن هؤلاء السياسيين لم يستطيعوا أن يحرروا البلاد من كل ثمرات نهضة الشعب بل استطاعوا أن يتقدموا بالبلاد خطوات في التعليم والزراعة والتجارة والصناعة وجميع مناحي الحياة . نعم كان في الاستطاعة أن يكون هذا الخير أضعافاً مضاعفة . ولكن من الحق علينا أن نعرف كما تم من ذلك على أيدي المصريين من جميع الأحزاب ومن جميع الألوان وبقى على الجيل الجديد أن يتابع هذه الجهود بخطوات واسعة بروح قومية جريئة تماشى روح العصر في كل البلاد

ويجب على الجيل الجديد بل وعلى كل المسؤولين أن يدركوا أن الاضطراب الذي يشمل أمم العالم في الوقت الحاضر ليس شيئاً عابراً وإنما هو نتيجة طبيعية لازمة للتباطؤ والتردد الذي بدى في سياسة الدول جميعاً قبل الحرب الأخيرة في الأخذ بالإصلاحات الشاملة في ميادين الاقتصاد والاجتماع . يجب أن نحس المسؤولون وغير المسؤولين على السواء — فالجيل الجديد يجب أن يعتبر نفسه مسئولاً عن مستقبل البلاد — أن حالنا لا تغنى في علاجها سياسة التطور البطيء وأن حجة ضيق الميزانية عن أن تتسع للانقلابات الاجتماعية المحتومة — ولا أقول الإصلاحات — حجة لا تقوم . فحالة الأمة الآن ، أشبه ما تكون بالمريض الذي ظهرت عليه أعراض مرض خطير ويرى الأطباء ضرورة إجراء عملية جراحية له . لا يغنى خلو جيبه من النقود في الوقت الحاضر شيئاً عن ضرورة إجراء الجراحة له ، وعليه أن يتخذ إجراء ما لعمل العملية ثم له أن

وبفسر بعد ذلك في كيفية سداد هذا الدين . التغيير إذن عاجل وضروري في الدور الذي يمر فيه العالم الآن لا تستطيع أمة أن تنجو من الانقلابات الدموية الثورية التي تزعزأركان المجتمع وتزلزل كيأنها الاجتماعي إلا إذا اصططعت المرونة لمقابلة الظروف الجديدة وتذرع بالشجاعة في الأسراع كل الأسراع بإدخال إصلاحات سياسية تلائم روح العصر . ليس هناك وقت يمكن إضاعته فؤلاء الذين يصطنعون الأناة والصبر والحذر في مسأرة الروح الجديد إنما يمدون من حيث يشعرون أو لا يشعرون لدفع البلاد إلى سفك الدماء واضطراب جبل الأمن وسيكونون هم أول من يكسوى بئار هذا الاضطراب وسيندمون حيث لا ينفع الندم وقد يعرضون بهذا التراخي الحرية السياسية التي يمكن أن تكسيها البلاد إلى الخطر بل إلى الضياع ثم أن هذه التغييرات الاجتماعية الشاملة العاجلة لابد أن تكون مصحوبة بتعديلات اقتصادية كبيرة هي أقرب إلى الانقلاب الاقتصادي منها إلى التعديل والأصلاح هذه السياسة الاقتصادية الجديدة تتطلب عقليات جديدة وجريئة . جديدة في نظرتها إلى العالم فلم يعد قانون العرض والطلب قانوناً مقدساً بل رأينا أن الطلب يمكن أن يخاق بوسائل لم يكن يقرها الاقتصاد القديم . عقليات جديدة تدرك أن حقوق الإنسان قد طرأ عليها تطور كبير وأصبح العمل حقاً لكل فرد ومن واجب الدولة أن توفر العمل لكل راغب فيه قادر عليه . في ضوء هذا الإيمان الجديد يجب أن نرسم سياستنا الاقتصادية ويجب أن تتذرع بالشجاعة لمواجهة التغييرات التي تتطلبها هذا الإيمان فعلى مقدار شجاعتنا يتوقف نجاحنا في عدم تعريض البلاد للرجات العنيفة التي تتراءى في الجو

عقليات جديدة وجريئة إذن هي أول ما تحتاج إليه البلاد في هذا الظرف ولكن شيئاً آخر لا يقل عن ذلك أهمية هو التعب والعرق . نعم التعب والعرق فلن يستطيع الجيل الجديد أن يصور لنفسه مقدار ما يبتظره من جهاد في سبيل تحقيق مطالبه وأطباعه حتى يحاول أن يترجم هذه

المطالب الى أرقام تقرب إلى أذهاننا عظم الجهد الذى تطالبنا به الحياة الجديدة
فمثلا طالب جلاله الملك وزراره بوجوب توفير الغذاء والكساء
للشعب وقد فهمت العقلليات الجامدة أن معنى هذا وجوب العناية بأمور
التكوين أى أنهم نظروا الى المشكلة نظرة وقتية سطحية فى حين أنه من
واجب الجيل الجديد أن يفهم مشكلة الغذاء على حقيقتها . يجب عليه أن يفهمها
على أنها رفع الإنتاج إلى خمسة أضعاف أو الى سبعة أضعاف ثم على أنها
يتعاون بين الطب والهندسة والزراعة والتعليم والاقتصاد حتى نصل الى تعديل
نظام انتاجنا الزراعى من أساسه . وكل ذلك يتطلب جهودا مضيئة
جبارة تبذل ليلا ونهاراً بإيمان وصدق وحماة بحيث لا تدع لنا من الوقت
والجهد ما نصرفه فى المنازعات والخلافات وهكذا ترى أن علاج المشاكل
لا يكون إلا بالتعب والعرق لا بالكلام والخطب وأنه لم يعد للجيل الجديد
أن يصرف همه الى الكلام فيظن أن الإصلاح عبارة عن مقالات تنمق
وخطب تذاع وتنتشر ودموع تذرف على حال الفقراء والمساكين فالجيل
الجيل الجديد يجب أن يدرك أنه ليس من كرامة بلاده أن يكون هناك فقر
وحرمان وأن واجبه أن يجعل القضاء على الفقر والحرمان على رأس الجهاد .
وإذا كانت هذه الجهود جميعاً ضرورية لتوفير الغذاء والكساء للشعب
الجانح العارى فهناك جهود مضيئة أيضاً تنتظر هذا الجيل لتحقيق التحول
الصناعى وجهود أخرى وربما كانت الجهود أقصى وأصعب فى نشر روح
الحرية والديمقراطية الصحيحة .

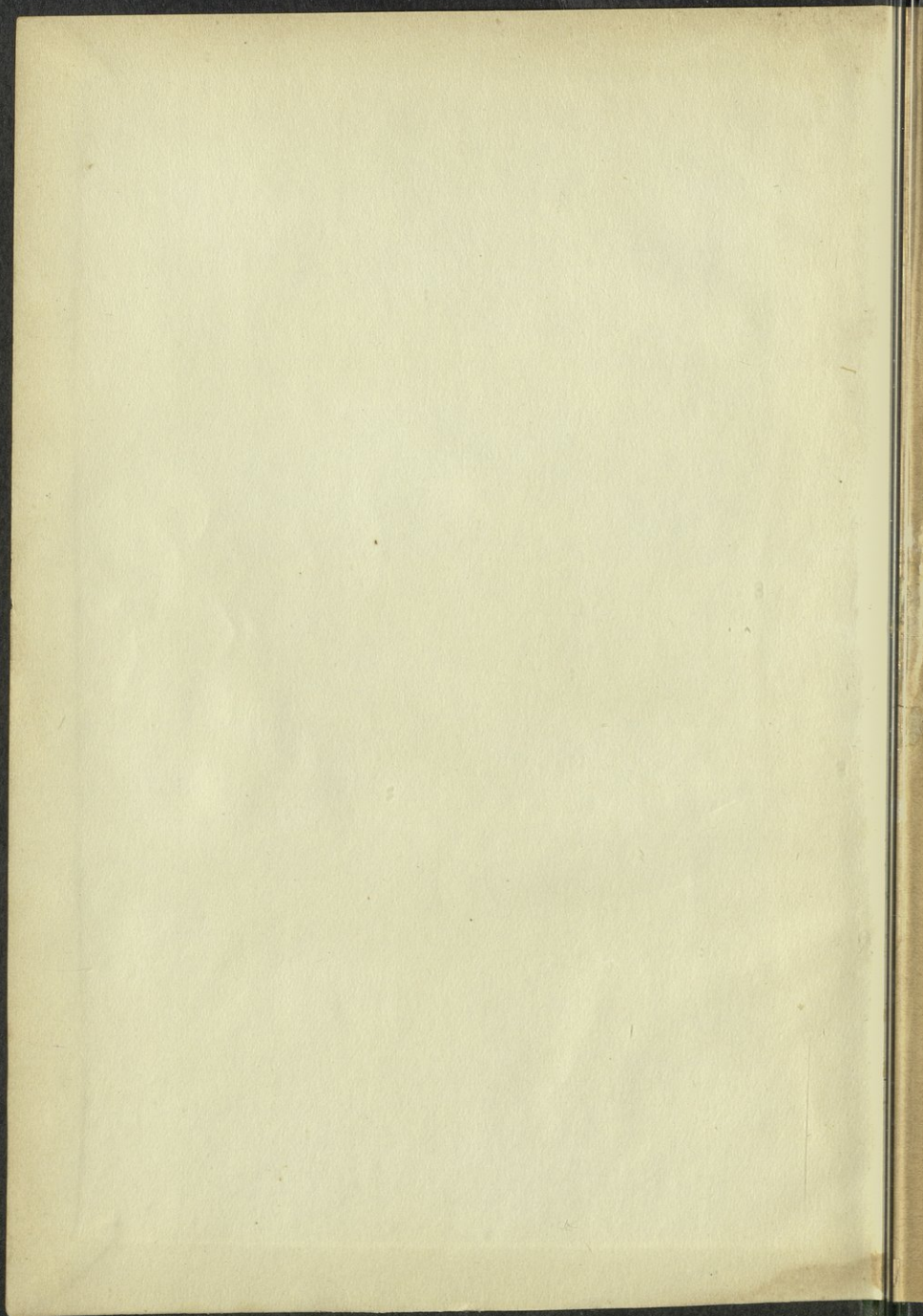
وهنا يحسن أن نوجه الكلام لا الى الجيل الجديد وإنما الى تلك
الفة المنعممة المترفة التى تستمتع بشمات جهاد هذه الملايين نتجه
إليها لننبها إذا كانت غافلة ولنذكرها إذا كانت ناسية أن الزمن
تغير ونحوه وأنه خير لهم أن يسايروا الزمن بل وان يسبقوه فليس من
مصلحتهم . لا من مصلحة البلاد أن يظلوا متشبثين بالآراء العتيقة

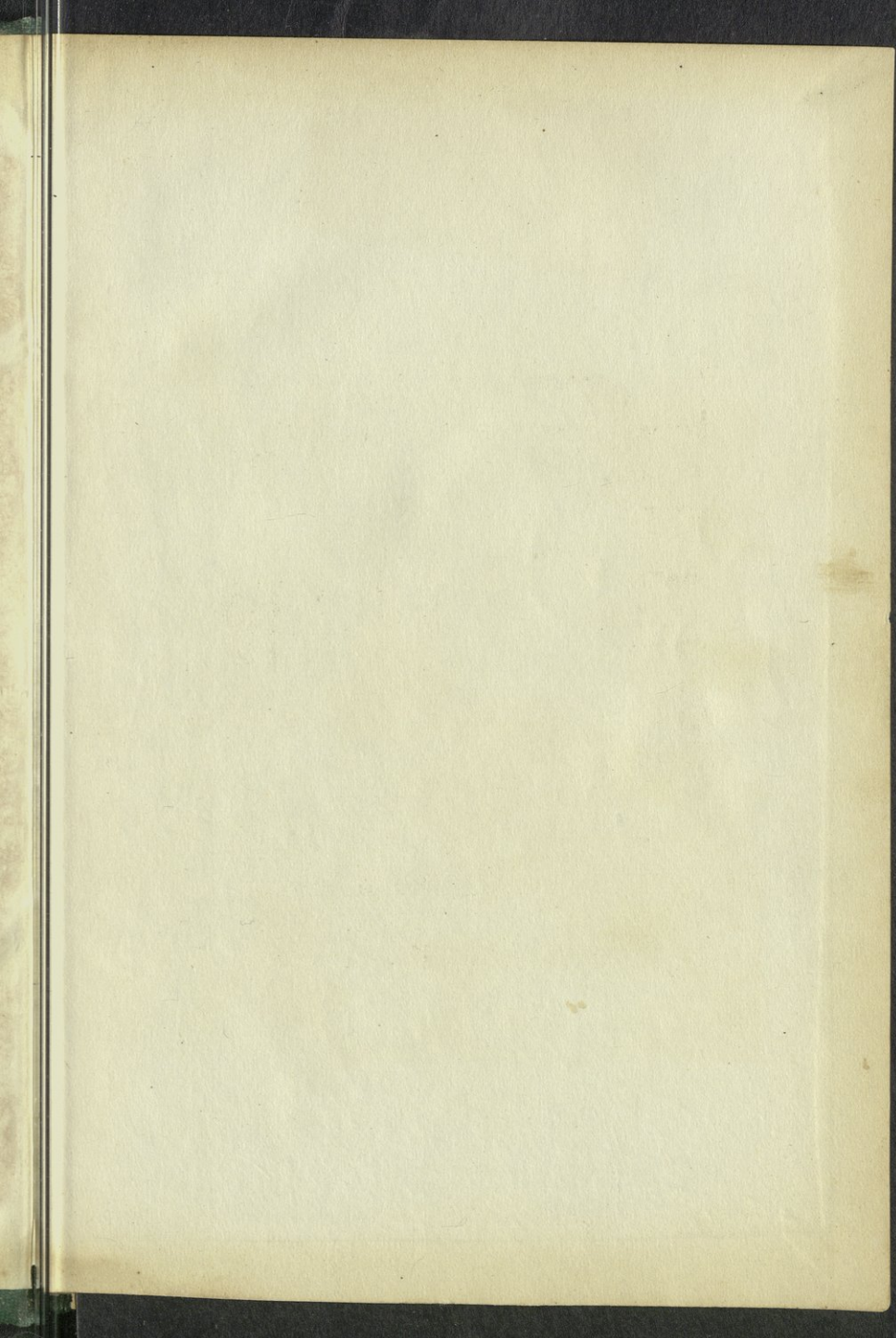
وبالوسائل القديمة فكل هؤلاء لابد أن يجرفه تيار الزمن فالزمن لا ينتظر
المترددین ولا القاعدين

هذه الملايين يجب أن تعيش وسوف تعيش . تعيش عيشة آدمية
كرامة فيها سعة وفيها صحة وفيها أمل . هذه الملايين قد شعرت بوجودها
وأدركت حقوقها فلا يجوز بعد الآن أن تضطربنا هذه الفئة الى أن تسير
البلاذ في الطريق التي سارت فيها البلاذ الأخرى من جهاد كله مرارة
وأحقاد بل يجب أن نعمل على مقابلة هذه الملايين في منتصف الطريق
بل في أكثر من منتصف الطريق لقطع بقية الطريق معا إخوانا متحابين
متعاونين بل ومتضامنين . إن في مصر من الخيرات ما يمكن للجميع . إن
في وسع العلم أن يأخذ بيد الإنسانية الى مدارج السعة والرفاهية فليس
علينا ألا أن نتعاون في استثمار العلم الى أقصى الحدود وليس علينا إلا أن
نتعلم أن ننسى أنانيتنا وأطماعنا الصغيرة وأن نفكر بروح الجماعة وبعقلية
النصف الثاني من القرن العشرين

إن البلاذ تقف اليوم على مفترق الطرق فإما أن تنجم المفاوضات القائمة
الآن وإما أن يركب الانحياز رأسهم فيدفعوا بالبلاذ في طريق طويلة من
الجهاد الشاق كله مرارة وكله تضحية .

ومن واجب الشعب جميعا أن يدرك حاجتنا الى الوحدة وإلى الاتحاد
سواء كان ذلك في الجهاد الاجتماعي الداخلي أو في جهادنا في سبيل الحرية
والاستقلال نحن محتاجون للوحدة وللتضامن بين جميع الطبقات ويجب
أن يدرك كل منا مهما تكن نتيجة المفاوضات الحاضرة أنه ليس أماننا
إلا العزق والتعب وقد نحتاج أيضا الى الدموع .





962:O54rA:c.1

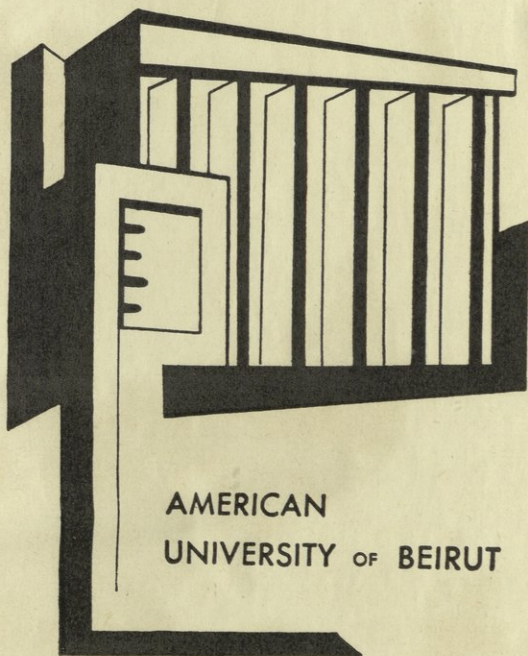
عمر، محمد زكي

ربع قرن في مفاوضات

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01055435



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

